المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية

التقرير السداسي للعدالة البيئية

حقوق، مسؤوليّة مجتمعيّة، سيادة غذائيّة وتنمية مستدامة

جويلية 2021

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا) الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+) contact@ftdes.net ftdes.net

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم العدالة البيئية

التقرير السداسي للعدالة البيئية

حقـــوق، مسؤوليـــة مجتمعيـــة، سيـــادة غذائية وتنمية مستدامة

جويلية 2021

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قسم العدالة البيئية

العنوان:

التقرير السداسي للعدالة البيئية: حقوق، مسؤولية مجتمعية، سيادة غذائية وتنمية مستدامة

تأليف:

منيارة المجبري، منير حسين، محمد قعلول، إيناس لبيض، حياة العطار، رابح بن عثمان، رحاب مبروكي، هاجر الخلفاوي، أنجى نعيجي، مانون مولان، سهام ايروش وبولا باربا

مراجعة وتنسيق:

إيناس لبيض

تصميم:

زياد الحاج عياد

المحتوى

04 المقدمة

07 القسم الأول: التصرف في النفايات

08 فج الرويسات: معاناة بيئية للأهالي تفضح لامبالاة السلطة.

منيارة المجبري

32 القسم الثاني: ازمة السيادة الغذائية

33 تهديد السيادة الغذائية في تونس. دعم الفلاحة الربحية وتهميش الفلاح الصغير.

منير حسين ومحمد قعلول

53 القسم الثالث: الطاقات المتجددة الغير نظيفة

54 برج الصالحي أو الوجه المظلم للطاقات المتجددة.

ايناس لبيض وحياة العطار

84 القسم الرابع: المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، بين النظري والواقع

85 قانون المسؤولية المجتمعية في تونس: ضعف المحتوى وغياب الارادة السياسية.

رابح بن عثمان ورحاب مبروكي.

102 القسم الخامس: متفرقات

103 الاحتفال باليوم العالمي للمياه بالقيروان.

هاجر الخلفاوي و أنجى نعيجي

110 الرديف، قابس، جرجيس: لا بيئة بدون صراع طبقي. تنديد، مقاومة، تنظم.

مانون مولان، سهام ايروش وبولا باربا

المقدمة

تمثل هذه النشرية مجموعة من المقالات لفريق قسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى متربصين ومتطوعين صلب الفريق عاضدوا مجهوداته منذ بداية سنة 2021 فارتأينا تشجيعا لهم أن نفسح لهم المجال للمساهمة في محتوى هذا التقرير الذي يعكس فحوى مناصرة القضايا البيئية والسعي نحو ترسيخ العدالة البيئية الذي نعمل من أجله، موزعين بين مركز المنظمة في تونس وفروعها في القيروان والحوض المنجمي والمنستير.

وقد سعينا من خلال هذا العدد إلى أن نقدم رؤية مغايرة لمحتوى كتاباتنا بأن ركزنا أكثر على الجانب النقدي للمعطيات في علاقة بسياسات الدولة والقوانين المنظمة للقطاع البيئي بالإضافة إلى تشخيص الواقع البيئي المختل والكارثي في مناطق مختلفة من البلاد. كما عملنا على تسليط الضوء على الملفات البيئية الحارقة والتي تضع على المحك الخيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية للدولة ووقعها على مسائل ذات أهمية كبرى في علاقة مثلا بالسيادة الغذائية والتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

ولئن يظل توثيق ومساندة الحركات البيئية على الميدان أساس عملنا فقد اتجهنا منذ أشهر إلى التدخل الفعلي نحو تغيير السياسات البيئية ودفعها نحو مزيد التصالح مع الموارد الطبيعية ومكونات المنظومة البيئية ككل، ضمانا لحق كل مواطن في ماء صالح للشراب وهواء نظيف وتنمية مستدامة له وللأجيال القادمة.

يتكون هذا التقرير من ثلاثة أقسام. ويتطرق القسم الأول إلى التصرف في النفايات أين تعرض منيارة المجبري في مقالها "**فج الرويسات: معاناة بيئية للأهالي تفضح لامبالاة السلطة**" مشكلة التلوث بالنفايات الصلبة في منطقة الرويسات من ولاية

القيروان وتبين على أن هذه الأزمة سياسية بامتياز تتمظهر فيها سلبية الدولة وأجهزتها عندما يتعلق الأمر بالوضع البيئي في منطقة مهمشة اقتصاديا واجتماعياً.

أما القسم الثاني فيتمحور حول أزمة السيادة الغذائية التي طفت على السطح خلال السنوات الأخيرة والتي تتشابك فيها الأسباب بين ما هو في علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي وبين ما هو مرتبط بهشاشة السلطة وسياسة الإفلات من العقاب التي ترسخ لاستشراء الفساد وتضرب منظومة الإنتاج ومن ثم الأمن الغذائي. ويتطرق محمد قعلول إلى مختلف هذه الجوانب في مقاله " **تهديد السيادة الغذائية في تونس. دعم الفلاحة الربحية وتهميش الفلاح الصغير**".

ويعرج القسم الثالث على موضوع التنمية المستدامة والطاقات المتجددة الغير نظيفة في محاولة لكشف بعض الجوانب المظلمة التي يخفيها التوجه نحو تثمين هذه الطاقات عندما يغيب أحد أو كل ركائز ديمومة إنتاجها. وتعرض لنا إيناس لبيض وحياة العطار في ورقتهما " **برج الصالحي أو الوجه المظلم للطاقات المتجددة** "مثالا على ذلك من خلال تجربة إنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بقرية برج الصالحي من ولاية نابل والتي تجتمع فيها اخلالات عديدة لتحيد بالمشروع عن هدفه الأساسي وترسخ لمظلمة حقيقية تتواصل منذ سنوات.

ويتطرق القسم الرابع إلى المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظري والواقع. ويرصد لنا رابح بن عثمان ورحاب مبروكي ضعف هذا القانون في جانبه التنفيذي وتداعيات ذلك على الوضع البيئي في مناطق مختلفة، نتيجة لإخلال الشركات والصناعيين بواجباتهم تجاه مجتمعاتهم وعدم احترامهم لمقومات التنمية والعيش الكريم في الجهات التي يمارسون فيها نشاطاتهم. كل هذا في المقال " **قانون المسؤولية المجتمعية في تونس: ضعف المحتوى وغياب الارادة السياسية**".

ويأتي القسم الخامس ليختتم هذه النشرية بمساهمتين، الأولى لهاجر الخلفاوي وأنجى نعيجي وهما متطوعتان بفرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالقيروان، حاولتا من خلالها تسليط الضوء على إحياء فريق العدالة

البيئية لليوم العالمي للمياه. وضمنتا ذلك في المقال" **الاحتفال باليوم العالمي للمياه بالقيروان**". أما مانون مولان وسهام ايروش وبولا باربا، المتربصات بالمنتدى فقد قدمن في مقالهن " **الرديف، قابس، جرجيس: لا بيئة بدون صراع طبقي. قمع، مقاومة، تنظم**" تقريرا حول زيارة ميدانية بالجنوب التونسي رصدن من خلالها تدهور المنظومة البيئية في ولايات الجنوب التونسي في علاقة بالتلوث الصناعي بقابس والرديف وتدهور منظومة الواحات بقابس والصيد البحري بجرجيس وخليج قابس.

قـــــــــراءة ممتعـــــــــة.

قسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القسم الأول:
التصرف في النفايات

فج الرويسات: معاناة بيئية تفضح لامبالاة السلطة

منيا مرة المجبري. عن المنتدى فرع القيروان

تتُوقُ المناطق المنسية والمهمشة بالبلاد التونسية إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمساواة، حيث طالبت منذ اندلاع الثورة بحقوقها الاساسية والمشروعة والتي تندرج ضمن مبادئ حقوق الانسان كالحق في الماء والصحة والتعليم والحق في العيش في بيئة نظيفة وحقهم في التنمية. تم الاقرار بهذه الحقوق على مستوى دولي في مؤتمر العالمي للبيئة الانسانية المنعقد في استكهولم سنة 1972، وجاء في المبدأ الاول من مبادئ الصادرة عنه أن "***للإنسان حق أساس في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح بحياة كريمة وبرفاهية وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية***". كما تمت مناقشة مشاكل الإنسان والبيئة في هذا المؤتمر، وتم خلاله تعريف البيئة على انها "***رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته***". كما جاء في المبدأ 8: "***للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الانسان وعمله، وإيجاد ظروف على الأرض ضرورية لتحسين نوعية العيش***".

إلا أنه إلى حد سنة 2021 لم تنجح البلاد التونسية أن تحقق العيش الكريم واللائق لشعبها ، ويرجع هذا الوضع بالأساس إلى الواقع السياسي والاقتصادي التي تعيشه البلاد المحكومة بالمصالح والفساد، حيث أن الشعب التونسي خاصة في المناطق المهمشة مازال يعاني من تغول القوى الاقتصادية التي استغلت الموارد الطبيعية بطريقة غير رشيدة وساهمت في تأزم الوضع الاجتماعي والبيئي والصحي ، ونتيجة لهذا الوضع انتفـــاضة هذه المناطق المهمشة حيث قاموا بتحركات احتجـاجية عفوية وعشوائية للمطالبة بالعدالة والمساواة وبحقهم في الحياة في بيئة سليمة وصحية،

بعد نشـــأة التحركـــــــات الاجتماعية وتعدد المظالم بحق المناطق المهمشة والاعتداء على البيئة، تحركت الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية والمدافعين على البيئة من اجل حماية البيئة بصفتها حق من حقوق الانسان ومن أجل المحافظة عليها للأجيال الحالية والقادمة، وكما نجحت في دسترة هذا الحق في دستور 2014. وأصحبت أيضا القضايا البيئية تتصدر البرامج الانتخابية للمترشحين /ات في حملاتهم الانتخابية مع تقديم حلول لكنها تبقى حلول وهمية يستعملونها فقط في حمالاتهم من أجل جمع الاصوات وتجنب انتقادات المدافعين عن البيئة.

وفي هذا الإطار سنتطرق في هذا المقال إلى المظلمة البيئة التي تعيشها منطقة الرويسات من ولاية القيروان منذ أكثر من 10 سنوات وهي تنتظر تحرك السلط لتقوم بردع المخالفين ورفع المظلمة عنها وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمحافظة على ثرواتها الطبيعية.

1. فج الرويسات: من قرية منسية إلى قرية منكوبة بيئيا

فج الرويسات هي قرية توجد في معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان، عرفت بهدوئها وبنقاء هوائها وتربتها المنتجة لمختلف المنتوجات الفلاحية كما اشتهرت بثرواتها الطبيعية كحجر الرخام الذي يستعمل في البناءات والمنحوتات، إلا انها مهمشة ومنسية وتغيب فيها اي من مقومات العيش الكريم. أما بالنسبة إلى سكانها فهم محرومون من حقوقهم المشروعة والمدسترة كالحق في الماء والحق في بيئة سليمة والحق

في الصحة والحق في التنمية، معتمدين بذلك على أنفسهم في توفير قوتهم بالعمل في القطاع الفلاحي او استخراج الحجر من الجبل وبيعه لاحقا او بالنزوح إلى القيروان المدينة او إلى ولاية أخرى للبحث عن عمل تاركين وراءهم الوالدين والابناء والزوجة متناسين بذلك حقوقهم التي لم توفرها لهم السلطة.

إلا أنه في السنوات الاخيرة ظهر بصيص من الأمل، حيث طالت أخيرا يد الاستثمار هذه القرية المنسية وأصبحت كلمة التنمية ترن في أذان الاهالي، الكل أصبح يحلم بالتغيير ويخطط إلى حياة أفضل تتوفر فيها جميع متطلبات الحياة. كيف لا وقد أصبح في الجهة ثلاثة مقاطع للحجارة بالإضافة إلى انتصاب مصنع للإسمنت الذي وعد بتشغيل ابناء القرية، فسارع الاهالي لتقديم يد العون والفرحة تغمرهم وهم يسلمون أراضيهم بأرخص الاثمان، كما ساهموا في بناء المصنع وكلهم أمل بأن حياتهم ستتغير نحو الافضل وسيكون لأولادهم موطن شغل، لكن هذا الامل لم يدم طويلا حيث صُدم الاهالي حين بدأ المعمل بالاشتغال دون قبوله لأبناء الجهة، لتتحول بذلك أحلام الاهالي إلى كابوس يعيشونه إلى حد الساعة. ولم يقتصر الوضع فقط على التشغيل فقّد فقد البعض مواطن شغلهم خاصة في مجال اقتلاع الحجارة مع تراجع مردودية الاراضي الفلاحية. وحسب الاستبيان الذي قام به المنتدى فرع القيروان في إطار مناصرته في الدفاع عن الحقوق البيئية بالجهة، أكد 96 % من متساكني هذه القرية أنه يوجد أضرار على المحاصيل والحيوانات بسبب التلوث.

رسم بياني: نسبة الأضرار على المحاصيل والحيوانات

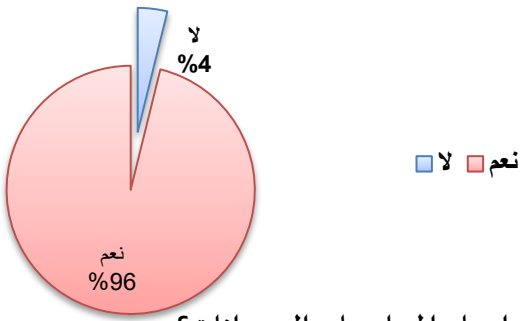

هل توجد أضرار على المحاصيل والحيوانات؟

وتتمثل الاضرار في تضرر أشجار الزيتون بتساقط ازهارها بسبب الغبار و" مادة الكوك" التي لها تأثير مباشر على مردودية الانتاج والجودة، إن التلوث الذي تعاني منه القرية ساهم في تفشي الامرا ض في قطاع المواشي مما تسبب في نفوقها. لم تقتصر الاضرار على المحاصيل والمواشي بل تواصل لتهدد أمن الاهالي بتشقق المنازل جراء التفجيرات التي كان لها ايضا تأثير سلبي على الصحة الاهالي خاصة على الجانب النفسي والسمعي. وبهذا تحولت فج الرويسات من **قرية منسية إلى قرية منكوبة** تعاني التلوث البيئي لتنطلق معها معاناة الاهالي أمام مرأى من السلطة المحلية والجهوية.

كُتب على اهالي القرية المعاناة بعد تحول القرية إلى مصب للنفايات العشوائية مجهولة المصدر، فبتاريخ 29 ديسمبر2020 اكتشف أحد الاهالي مصبا للنفايات بالقرب من معمل الاسمنت ليقوم بالاتصال بالبلدية ومنطقة الحرس الوطني لإعلامهم بوجود ما يقارب 20طن من النفايات ملقاة بالقرب من معمل الاسمنت.

صورة للنفايات قرب معمل الاسمنت

كما قام بتنزيل مقطع "فيديو" يوثق فيه الانتهاكات البيئية بحق منطقته. بعد تداول هذا الفيديو على شبكة التواصل الاجتماعي (الذي تفاعل معه المجتمع المدني

والمدافعين عن الحقوق البيئية)، ليعود الجاني على الساعة 10 مساءا وليقوم بإحراق النفايات من أجل طمس معالم جريمته، حسب ما صرح به هذا المواطن.

على إثر هذه الجريمة البيئية تحركت السلطة المحلية والجهوية والمجتمع والجمعيات والمنظمات للقيام بمعاينة النفايات خاصة وان هناك شكوكا تحوم حول ارتباطها بالنفايات الإيطالية المستوردة بطريقة غير قانونية والتي تسببت في دخول وزير البيئة والشؤون المحلية السيد **مصطفى العروي** للسجن بالإضافة الى عدد من المسؤولين بالوكالة الوطنيّة للتّصرّف في النّفايات (ANGED) والوكالة الوطنيّة لحماية المحيط (ANPE) ووزارة الشّؤون المحليّة والبيئة علاوة على صاحب مخبر تحاليل وإطارات بالسلك الديواني.

وقد كشفت هذه المعاينات عدة مظالم في حق الاهالي والبيئة تتمثل في إلقاء النفايات وحرقها وردمها وفي ذلك خرق للدستور التونسي وللقوانين التي تنظم كيفية التصرف في النفايات. ومن الجانب البيئي، فإن عملية الحرق في الهواء الطلق لها تأثير كبير على الهواء الذي نستنشقه كل يوم، إذ تُنتج غازات سامة تساهم في تلوث الهواء مثل أكسيد الكربون بأنواعه وغاز الميثان، وتهدد سلامة المناخ وتضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات. حيث يحمل الدخان المنبعث من حرق النفايات الغازات المختلفة والجزيئات القابلة للاستنشاق التي تحتوي على مواد سامة تضر بصحة المواطن، ويسبب الحرقة في العينين وفي الانف وفي الحلق بالإضافة إلى السعال والصداع وضيق التنفس ويساهم على المدى البعيد في الامراض المستعصية كالسرطان والالتهاب الكبدي كما يمكن للرماد المتطاير بسبب عامل الرياح أن يحمل هذه المواد السامّة آلاف الكيلومترات قبل أن تستقرّ على التربة والنبات والمياه وتؤدّي إلى تلوّث ثلاثيّ للبيئة وإلى دخول هذه السّموم في سلسلتنا الغذائية مما يهدد أمننا الغذائي والمائي.

اما بالنسبة لعملية ردم النفايات فإنها تفرز عصارة سائلة Lixivia من شأنها ان تضر بالمائدة المائية والتربة وتساهم في تراجع مردودية الاراضي الفلاحية ونفوق المواشي

وتهدد بذلك الامن الغذائي والمائي وصحة الانسان علما وان نفايات الرويسات تم ردمها من قبل معمل الاسمنت "سوتاسيب "بتعلة أن رائحة الدخان أقلقت العمال وذلك دون أخذ موافقة السلطة المختصة ودون مراعاة لما تنتجه عملية الردم من كارثة بيئية علما وان التحقيق مازال جاريا.

صورة لحرق النفايات مجهولة المصدر

ووجدت هذه النفايات في ثلاثة أماكن مختلفة: شرق معمل الاسمنت وقبالة مقاطع الحجارة "الشيكي" أين وجد 19 كدسا من النفايات منها 12 كدسا محروقا والجزء الأخر مردوما، أما المكان الثاني بجانب طريق عين جلولة حيث وجد كدس من النفايات المعالجة في وسط أرض فلاحية. أما المكان الثالث فيعود إلى نفايات طبية لمستشفى ابن الجزار ملقى بالقرب من المدرسة الابتدائية بفج الرويسات.

2. نفايات طبية وشبه طبية بمنطقة الرويسات

إن المظلمة التي تعرضت لها منطقة الرويسات لم تقتصر على تلوث مصنع الاسمنت ومقاطع الحجارة والنفايات مجهولة المصدر، فأثناء الزيارة الميدانية التي قام بها المنتدى صحبة الاهالي والصحفيين تم العثور على فضلات طبية تابعة للمستشفى الجامعي ابن الجزار متكونة من إبر ومعدات للأكسجين وملفات طبية وصور اشعة وتم العثور على هذه الفضلات، التي كان جزء منها محروقا، وراء المدرسة الابتدائية بفج

الرويسات محاذية لمياه راكدة وملقاة بطريقة يصعب التفطن إليها. وتمثل هذه الفضلات خطرا على حياة التلاميذ خاصة وعلى سلامتهم لتصبح بذلك الجريمة بحق البيئة وحق الطفولة معا.

صورللنفايات التابعة لمستشفى ابن الجزار

وندد بهذه الجريمة المجتمع المدني المحلي والاهالي الذين عبروا عن مخاوفهم ان تكون لهذه الفضلات علاقة بمرضى "الكوفيد" بمستشفى ابن الجزار، خاصة وان كيفية التصرف في نفايات كورونا ومعالجتها والتخلص منها غامضة وهو ما فتح باب التأويلات بعد تسجيل هذا الخرق. وتعبر نفايات "كورونا" من النفايات الخطرة حيث يقع التصرف فيها من قبل شركات خاصة، وحسب منظومة التصرف في النفايات الطبية، يقع تجميع النفايات الاستشفائية والصحية في المستشفيات والمصحات والمخابر. ويقع فرزها من مصدرها، حيث توضع نفايات الأنشطة الصحية الخطرة في اكياس صفراء والنفايات المنزلية الغير خطرة في أكياس سوداء.

بعد فرز وتجميع النفايات تقوم الشركات المختصة في النفايات الصحية الخطرة بنقل الأكياس الصفراء لتقوم بمعالجتها ثم وضعها في المصب المراقبة، أما بالنسبة للأكياس السوداء فيتم نقلها مباشرة إلى المصب المراقب من قبل البلدية.

رسم بياني لدورة التصرف في نفايات المؤسسات الصحية

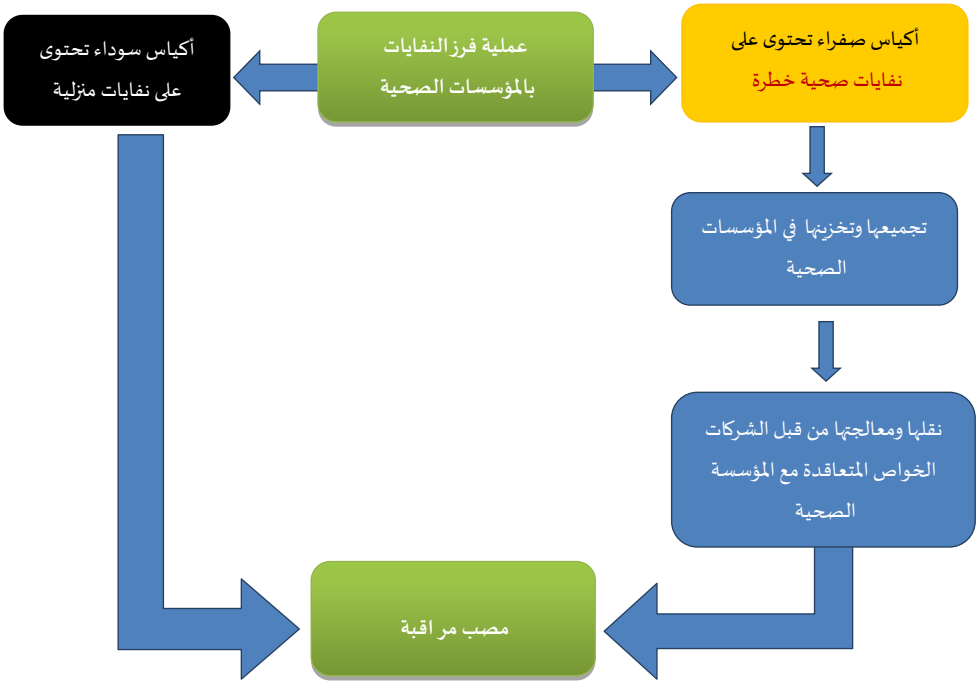

من المفروض ان تتم عملية التصرف في النفايات الصحية حسب الرسم البياني، إلا ان الواقع مغاير تماما حيث توجد الكثير من الاخلالات في هذه المنظومة منذ بداية عملية الفرز وصولا لمرحلة إلقائها في المصب، ولعل خير دليل على ذلك وجود نفايات طبية في فج الرويسات حيث لاحظنا وجود خليط بين النفايات الخطرة والمنزلية وهو ما يؤكد الخلل في منظومة التصرف في النفايات الطبية منذ بداية عملية الفرز والانتقاء. حيث تم وضع نفايات خطرة في اكياس بلاستيكية سوداء قبل إلقائها فيما بعد في المصب المراقب للنفايات دون معالجة وهو ما ينجر عنه تداعيات صحية وخيمة حيث يشكل تهديدا مباشرا لعمال النظافة بسبب عدم التزام الشركات المختصة في التصرف في النفايات الطبية بالمعايير والقوانين وعدم احترامها للبيئة بإلقائها النفايات

بطريقة عشوائية. وترجع هذه التجاوزات لضعف الهياكل الرقابية وانتشار الفساد في الهياكل الادارية الذي ينخر جميع القطاعات بالإضافة الى عدم تطبيق عقوبات رادعية.

على إثر كشف هذه الجريمة البيئة من قبل المنتدى، تدخل المدير الجهوي للإدارة الصحة بالقيروان السيد **محمد الرويس** على إحدى الاذاعات ليوضح المسألة. وصرح خلال مداخلته ***"أن كمية النفايات ضئيلة جدا. ونرجح مع إدارة مستشفى إبن الجزار ان تكون نقلت من قبل شركة البستنة وليس من طرف الشركات المختصة والمتعاقدة مع المستشفى"***. هذا التصريح يُؤكد على وجود تجاوزات في المنظومة بالإضافة إلى غياب الرقابة في المستشفى اي انه يمكن لشركة البستنة نقل النفايات بالأكياس السوداء التي هي من مشمولات البلدية وهو ما يحيلنا إلى التفكير في مدى تطبيق الهياكل والمؤسسات الصحية للأمر الوزاري عدد **2745 لسنة 2008 المؤرخ في 28 جويلية 2008** الذي يتعلق بضبط شروط وطرق التصرف في نفايات الانشطة الصحية. كما صرح السيد **الرويس** أنه تم الاتصال بإدارة المستشفى المذكور وبالشركات الثلاثة المتعاقدة مع المستشفى لنقل النفايات الطبية وأيضا الاتصال بمدير وكالة التصرف في النفايات كما تم اعلام الوزارة بهذا التجاوز وفتح بحث في هذا الموضوع مؤكدا على "***كل طرف أن يتحمل مسؤوليته***". وقد تعهد بإزالة الفضلات في أقرب وقت لسلامة التلاميذ وهذا مأتم فعلا حيث تحملت الادارة الجهوية للصحة مسؤوليتها وقامت بإزالة النفايات. لكن يبقى السؤال المطروح هل ستكتفي الادارة بالإزالة ام انه سيتم محاسبة الجاني وتتبعه قضائيا لكي لا تعاد الجريمة ثانية؟؟ وخلال متابعتنا للموضوع علمنا ان القضية تحت أنظار القضاء.

ويدعو فرع القيروان إلى محاسبة الجناة وتتبعهم ومحاسبتهم لكي لا يعاد الجرم مرة أخرى، وإلى تكثيف الرقابة منذ بداية عملية الفرز إلى حين وضع النفايات في المصب المراقب لان هذه الاخلالات تشكل خطرا على صحة وسلامة المواطن. كما نطالب بأكثر شفافية ووضوح حول منظومة التصرف والتخلص من نفايات الانشطة الصحية الخطرة خاصة وأننا في فترة وباء ولكل مواطن الحق في المعلومة وهي في علاقة بحقه في الصحة وفي بيئة سليمة.

3. اشتعال شرارة الاحتجاجات بالمنطقة

"الرويسات مهياش زبلة، الرويسات متاع فلاحة لا كفاها تلوث معمل الاسمنت ولا كفاها يزيدوا يحطولها نفايات مجهولة المصدر". بهذه الكلمات عبر الناشط بالمجتمع المدني بالرويسات **السيد لزهر السبري** عن حقه وحق جهته في بيئة سليمة بعد تحويل القرية إلى مصب عشوائي للنفايات مما أشعل وتيرة الاحتجاجات لدى الأهالي لينفذوا وقفة احتجاجية يوم 2 جانفي 2021 بحضور جمعيات ومنظمات حقوقية للتنديد بالانتهاكات البيئية التي تتعرض لها الجهة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والبيئية وبإزالة النفايات في أقرب الآجال، والتي قابلتها وعود من السلطة الجهوية والمحلية بالإزالة بعد التأكد من عدم خطورتها.

تحرك احتجاجي للأهالي بتاريخ 2 جانفي 2021

وفي 25 جانفي 2021 عاد الاهالي للاحتجاج بسبب عدم مصداقية السلطة والتعتيم على هذا الملف وعدم نشر نتائج التحاليل بعد أخذ عينات من قبل مركز تونس الدولي لتكنولوجيات البيئة CITET بتاريخ 05 جانفي 2021. وطالب الاهالي خلال الوقفة بالكشف عن نتائج التحاليل ورفع هذه النفايات من المنطقة خاصة وانه تم

حرقها بالكامل وهو ما يعتبر خرقا لجميع المعايير والتدابير المعمول بها في التصرف في النفايات. وعبر "**رمزي البريكي**" أحد المحتجين انه ***"لم يكفيهم التلوث جراء مصنع الاسمنت لتنضاف إليه الزبلة "*** مؤكدا في كلامه ان التحركات ستتواصل للدفاع عن المنطقة "***مازلنا باش نتحركوا وباش نحتجوا وكي يبقى مواطن واحد في المنطقة راهو باش يدافع عليها وموش باش يخلي التجاوزات هذه تصير***"

ووجّه "**رمزي**" تهمة حرق وردم النفايات بالكامل إلى معمل الاسمنت، برغم انه يوجد تحقيق في القضية "***احتجاجاتنا كانت سلمية لا سكرنا كياس لا عطلنا مرافق لا حتى شيء ما راعنا انه نهار الاحد الصباح كالعادة رجعت لنفس البلاصة لقيت كل النفايات أكثر من 20 طن محروقة ومردومة.. تحرقت في الليل وتردمت في الليل والشكوك موجهة لمصنع الاسمنت بالجهة.***" وحسب تصريحات "**رمزي**" بعد التواصل مع مسؤول بالمصنع، أن السلطات الجهوية، وعلى أعلى مستوى، سمحت للمصنع بحرق وردم النفايات . علما وانه بعد هذا التصريح لم تصدر السلطة الجهوية والمحلية اي توضيح بهذا الشأن كما اضاف أن ***"معمل الاسمنت يده طويلة، في جهة القيروان ما يقدرحتى حد ينجم يمسُ وإلا يدينُ وإلا يقلُ شبيك عملت هكا وإلا جبت هكا*** ". وفي نهاية تدخله طالب رمزي بإزالة النفايات وبأنه المطلب الوحيد للأهالي. وعلى الرغم من مطالب الاهالي المتكررة إلا انه لم يقع إزالة النفايات وهو ما يؤكد شكوك رمزي وتوجيه إصبع الاتهام لمصنع الاسمنت الذي يحظى بدعم السلطة الجهوية رغم التجاوزات البيئية التي يقوم بها وهو ما يؤكد توجهات الدولة لدعم الجانب الاقتصادي على حساب البعد البيئي، علما وان المنتدى فرع القيروان ندد في العديد من المناسبات بتجاوزات المصنع وبصمت السلطة إزاء ذلك وهو يخوض معركة ضد تلوث المصنع منذ 2014 التي مازالت متواصلة إلى حد هذا الوم من أجل الحد من التلوث في المنطقة ولتطبيق القانون عدد35 لسنة 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات واحترام القوانين البيئية.

4. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان: يدافع ويقاضي من أجل الدفاع عن الحقوق البيئية

يدافع فرع القيروان للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ سنة 2014 عن الحقوق البيئية ولتفعيل قانون المسؤولية المجتمعية الذي يهدف إلى تكريس مبدأ المصالحة بين المؤسسات ومحيطها البيئي والاجتماعي من خلال مساهمتها في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وذلك استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية المجتمعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق منظمة العمل الدولية وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية .ومازالت المعركة متواصلة ضد التلوث الصناعي الذي ينتجه معمل الاسمنت الذي يستمد قوته من السلطة الجهوية التي تغض البصر عن هذه الانتهاكات بحق الاهالي مقابل تقديم إعانات لبعض العائلات تعتبر إهانة لكرامتهم او إلى فريق كرة القدم للشبيبة القيروانية او بعض المؤسسات التربوية . ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية كان فرع القيروان للمنتدى متواجدا لمناصرة الاهالي ضد الانتهاكات التي تطالهم ومن بينها النفايات مجهولة المصدر التي وجدت بالجهة في 29 ديسمبر 2020. وفي المرحلة الاولى قام فريق المنتدى بالقيام بزيارة ميدانية للقرية لمعاينة الانتهاكات ولتوثيق الجريمة البيئية وزار المواقع الثلاثة التي وجدت بها النفايات بما فيها الطبية. كما كلف فرع القيروان خبيرا في تثمين النفايات لمعاينة النفايات الملقاة في جهة الرويسات بتاريخ 2 جانفي 2021 والذي أقر في تقريره" ***ان الكمية تقدر بحوالي 20 طن موجودة على شكل مكعبات مظغوطة منها المحروق ومنها المردوم ومنقسمة إلى جزئين، جزء في الجهة الغربية للمصنع وجزء في الجهة الشرقية كما ان النفايات هي نفايات صناعية متمثلة في كمية هامة من مواد البلاستيكية تقدر بحولي 80 بالمئة وبعض المواد الاخرى مثل بقايا الكرتون والورق والاليمنيوم ، وان أغلب المواد البلاستيكية هي مواد اللف والتغليف للمواد الغذائية متأتية من الصناعات المحلية والاجنبية***" . وأكد أنه عند معاينته للمكعبات عاين وجود كمية هامة من عجين الورق والكرتون وبالتالي فإن النفايات المتواجدة

بالرويسات متأتية من وحدة صناعية محلية لرسكلة الورق والكرتون حيث يتم استخراج مادة السيليلوز من هذه المادة ويتم الاستغناء عن باقي المواد مثل البلاستيك.

كما قام فرع المنتدى بالقيروان مع جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالقيروان APNEK بتكليف عدل منفذ لدى الدائرة القضائية للمحكمة الابتدائية بالقيروان لمعاينة النفايات حيث أكد ان ***" النفايات حديثة المعالجة وتتمثل في خليط متنوع من عدة أنواع من البلاستيك وبقايا كرتون وبعضها في شكل عجينة".***

تقرير المعاينة الميدانية للخبير البيئي

جمعية الحوض
خبير في البيئة و حماية المحيط
33 نهج فرحات حشاد، 5080، طبلبة
الهاتف: 53809452

في 11 جانفي 2021

تقرير معاينة ميدانية

نحن الخبير في البيئة و حماية المحيط حمدي الشبعان ؛

بطلب من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع القيروان و بحضور رئيسة الفرع السيدة سوسن جهدي و منسقة قسم العدالة البيئية منيارة مجربي , تنقلنا يوم 2 جانفي 2021 على الساعة منتصف النهار الى منطقة الرويسات من ولاية القيروان للوقوف على موضوع النفايات مجهولة المصدر الملقاة بالمنطقة قرب مصنع الاسمنت .

تبين لنا ان هذه النفايات تقدر بحوالي 20 طن موجودة على شكل مكعبات مظغوطة منها المحروق و منها المردوم و منقسمة على جزئين , جزء في الجهة الغربية للمصنع و جزء في الجهة الشرقية . كذلك حسب ما قمنا به من معاينة وتثبت تبين انها نفايات صناعية متمثلة في كمية هامة من مواد بلاستيكية تقدر بحوالي 80% و بعض المواد الاخرى مثل بقايا الكرتون و الورق و الاليمنيوم . حيث ان المواد البلاستيكية اغلبها مواد للف و التغليف للمواد الغذائية متأتية من الصناعات المحلية و الاجنبية .

كذلك حسب خبرتنا في هذا المجال ومعاينتنا لعدة مكعبات من هذه النفايات اتبينها لوجود كمية هامة من عجين الورق و الكرتون و بالتالي فان هذه النفايات المتواجدة بمنطقة الرويسات فهي متأتية من وحدة صناعية محلية لرسكلة الورق و الكرتون حيث يتم استخراج مادة السيليلوز من هذه المواد ويتم الاستغناء عن باقي المواد مثل البلاستيك .

حمدي الشبعان
خبير في البيئة و حماية المحيط
33 نهج فرحات حشاد 5080 طبلبة
الهاتف: 53 809 452

محضر معاينة للعدل المنفذ

ETUDE Maître
Abdelhamid GARRAOUI
Huissier de Justice
Kairouan

مكتب الأستاذ
عبد الحميد القرّاوي
العدل المنفذ
القيروان

محضر معاينة

عدد 40773
التضمين

في اليوم الثلاثاء الموافق للخامس من شهر جانفي سنة إحدى و عشرون و ألفين(2021)ن و على الساعة العاشرة صباحا و ما يليها .

و بطلب من: ①- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع القيروان، ممثلة في شخص السيدة: **سوسن جهدي**، و الكائن مقرّه بـ: نهج الحبيب ثامر/ القيروان 3100 .

②- **جمعية حماية الطبيعة و البيئة بالقيروان "Apnek"**، في شخص رئيسها السيد: **يوسف خليفي**، و الكائن مقرّها بـ: نهج المنجي بالي، الحيّ التجاري2، الطابق 2، الثنتة عـ[ـدد / القيروان 3100 .

في إجراء معاينة: حيث تذكر رئيسة فرع المنتدى بالقيروان السيدة: **سوسن جهدي**، أنه تمّ التنقل الى وجود كتلة كبيرة من النفايات مجهولة المصدر ملقاة بمنطقة الرّويسات من معتمديه الشبكة بولاية القيروان المحاذية لمصنع الاسمنت و أنّ الكتلة لا تتجاوز 20 طن، و هذه مصدرها تونسي و من المرجّح أن تكون خارجة من وحدة للتلمين و معالجة الورق أو الكارتون، و أنّ هذه النفايات حديثة المعالجة و تتمثل في خليط متنوع من عدّة أنواع من البلاستيك أو بقايا كرتون على شكل عجينة.

و عليه فهي تطلب منّي التوجه إلى مقرّ إلقاء النفايات بمنطقة الرّويسات، معتمديه الشبكة من ولاية القيروان لإجراء معاينة مادّيّة على تلكم النفايات المجهولة المصدر . و تحرير تقرير شامل فيما تمّت معاينته ليكون مرجعا عند الاقتضاء و الضرورة طبق القانون .

و نزولا عند رغبة العارضان أعلاه :

أنا الممضي أسفله الأستاذ عبد الحميد القرّاوي العدل المنفذ لدى الدائرة القضائية للمحكمة الابتدائية بالقيروان مقرّي بها الطابق الأول، نهج أحمد الذهيبي – القيروان

توجهت تاريخ و ساعة الطابع: صحبة المكلّفة من قبل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية فرع القيروان الآنسة : **منيار المجبري**، إلى مكان تواجد النفايات الملقاة بـ: منطقة الرّويسات من معتمديه الشبكة بولاية القيروان المحاذية لمصنع الاسمنت بالقيروان .

و بالمعاينة على العين عاينت وجود أكداس من النفايات كتلتها حوالي **20** طن مجهولة المصدر، و حيث سجلت كون هذه النفايات حديثة المعالجة و تتمثل في خليط متنوّع من عدّة أنواع من البلاستيك و بقايا كرتون و بعضها في شكل عجينة .

و حيث تمّ أخذ صور فوتوغرافية للنفايات موضوع المعاينة .

و من كلّ ما تقدم ذكره حررت هذه المعاينة حجة رسمية فيما حوته طبقا للفصل 13 من القانون عـ9ـدد المؤرخ في 30 جانفي 2018 و الفصل 442 من مجلة الالتزامات و العقود .

و قد حررت محضري هذا ليكون مرجعا عند الحاجة مع كامل التحفظ .

التعريف
الأجرة 30.000
ثمن الطابع 10.000
/
التنقل 24.000
التوجه 30.000
المبلغ الجملي 94.000
المصاريف (1)
أ. ق. م 12.220
أ. ر. م 1.000
التسجيل 25.000
جملة مصاريف 38.220
جملة دين 132.220
المصاريف (2)
ثمن تحليل(ات) 30.000
صور شمسية 10.000
جملة إضافية
الجملة 172.220

والمناخية وللحفاظ على السلم الاجتماعي بالمنطقة. كما ذكّر بحق أهالي الرويسات في العيش في بيئة سليمة وملائمة وخالية من التلوث، وقوبلت هذه التحركات بوعود من طرف السلطة لم تحقق الى اليوم.

وقام المنتدى فرع القيروان بالتواصل مع جميع الاطراف المعنية بالقضية كالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والوكالة الوطنية لحماية المحيط والبلدية وتواصل أيضا مع رئيس الابحاث لجمع المعلومات ولمعرفة موعد إزالة النفايات لكن إلى حد هذا اليوم لم تأذن النيابة برفع النفايات جراء الاجراءات البيروقراطية. واكد لنا رئيس التحقيق انه تم تحرير محضر تحت عدد 20-03-2010 بتاريخ 30 ديسمبر 2020 وإحالته على النيابة العمومية يوم 19 فيفري 2021 وان الامر أصبح من مشمولات النيابة العمومية.

وأمام تخاذل السلطة الجهوية والمحلية وعدم إزالتها للنفايات بعد ثبوت عدم خطورتها إثر صدور نتائج التحاليل التي اعلن عنها معتمد الشبيكة عبر تصريح في إحدى الاذاعات، ومع تواصل تواجد النفايات بالمنطقة واصل فرع القيروان مناصرته لقرية فج الرويسات وللأهالي من خلال التوجه إلى القضاء من أجل رفع المظلمة عن المنطقة وذلك بتقديم شكاية استعجالية ضد بلدية الشبيكة (سجلت تحت عدد 133063 بتاريخ 02 أفريل 2021) في شخص ممثلها القانوني مستندا إلى الفصل 45 من الدستور التونسي الذي ينص على***" تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ. وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي***" وعلى القانون عـــ41ـدد لسنة 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها والتركيز على البعد البيئي والمضار الصحية جراء هذه النفايات على المدى البعيد والقريب.

الشكاية التي تقدم بها المنتدى فرع القيروان إلى المحكمة الإدارية

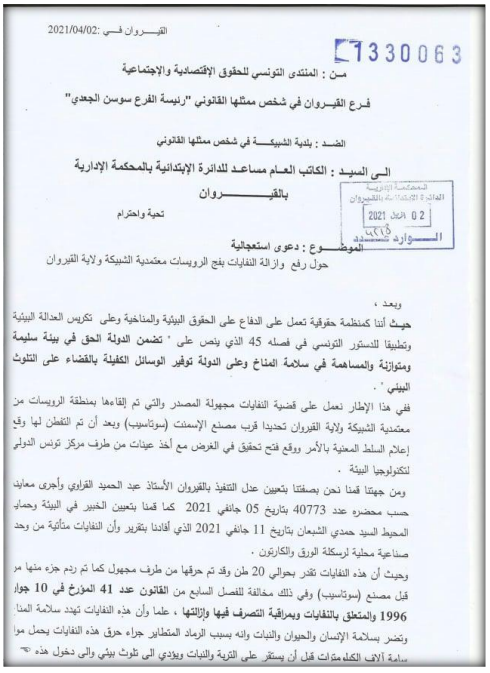

القيـــروان فـــي :2021/04/02

7330063

من : المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

فـرع القيـروان في شخص ممثلها القانوني "رئيسة الفرع سوسن الجدي"

الضـد : بلدية الشبيكـــة في شخص ممثلها القانوني

الـى السيـد : الكاتب العـام مساعـد للدائرة الإبتدائية بالمحكمة الإدارية

بالقيـــــــروان

تحية واحترام

الموضـــــوع : دعوى استعجالية

حول رفع وازالة النفايات بفج الرويسات معتمدية الشبيكة ولاية القيروان

وبعد ،

حيث أننا كمنظمة حقوقية تعمل على الدفاع على الحقوق البيئية والمناخية وعلى تكريس العدالة البيئية وتطبيقا للدستور التونسي في فصله 45 الذي ينص على " **تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي** " .

ففي هذا الإطار نعمل على قضية النفايات مجهولة المصدر والتي تم إلقاءها بمنطقة الرويسات من معتمدية الشبيكة ولاية القيروان تحديدا قرب مصنع الإسمنت (سوتاسيب) وبعد أن تم التفطن لها وقع إعلام السلط المعنية بالأمر ووقع فتح تحقيق في الغرض مع أخذ عينات من طرف مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة .

ومن جهتنا قمنا نحن بصفتنا بتعيين عدل التنفيذ بالقيروان الأستاذ عبد الحميد القزاري وأجرى معاينة حسب محضره عدد 40773 بتاريخ 05 جانفي 2021 كما قمنا بتعيين الخبير في البيئة وحماية المحيط السيد حمدي الشيعان بتاريخ 11 جانفي 2021 الذي أفادنا بتقرير وأن النفايات متأتية من وحدة صناعية محلية لرسكلة الورق والكارتون .

وحيث أن هذه النفايات تقدر بحوالي 20 طن وقد تم حرقها من طرف مجهول كما تم ردم جزء منها من قبل مصنع (سوتاسيب) وفي ذلك مخالفة للفصل السابع من **القانون عدد 41 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمتعلق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها** ، علما وأن هذه النفايات تهدد سلامة المناخ وتضر بسلامة الإنسان والحيوان والنبات وانه بسبب الرماد المتطاير جراء حرق هذه النفايات يحمل موا... سامة آلاف الكلم مترات قبل أن يستقر على التربة والنبات ويؤدي الى تلوث بيئي والى دخول هذه ...

السموم في سلسلتنا الغذائية وأيضا عملية ردمها في تلك المنطقة تنتج مادة سائلة وهي الأكسيفيا التي من شأنها ان تضر بالمائدة المائية وتضر بالتربة وتراجع مردودية الأراضي الفلاحية ونفوق المواشي مما يهدد الأمن الغذائي والمواشي وصحة الإنسان .

وحيث جاء بالفصل الخامس من نفس القانون" **اذا كان التلوث يكتسي خطورة تستوجب التدخل العاجل وكذلك في الحالات التي يكون فيها المخالف مجهولا تقوم السلط المختصة بإزالة الملوثات بدون تنبيه ولا أجل** "

لـــــــذا واعتمادا على سبق بسطه لعدالة الجناب

ملتمس من جنابكم النظر استعجاليا في هذه القضية لحث بلدية الشبيكة لرفع وإزالة النفايات حالا تطبيقا للدستور والقانون وتفاديا لكل الأضرار الناجمة عن هذه النفايات.

وللجناب أتم النظـــر والســـــلام

وتعللت بلدية الشبيكة التي اصدرت توضيحا على صفحتها الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعية، ***"أن المسألة لا تزال من أنظار القضاء وليس للبلدية الحق في التدخل إلاّ بإذن قضائي يسمح لها برفع هذه النفايات"***. في الاثناء تم التواصل مع بعض نواب الجهة ومراسلة وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة دعا فيها المنتدى الوزارة للتدخل العاجل والعمل على دفع هياكلها على مستوى جهوي لرفع هذه النفايات ووضعها في المكان المخصص لها في القريب العاجل من أجل تفادي كارثة بيئية، مذكرا بما تشكله هذه النفايات من تهديد لأمننا الغذائي والمائي والمناخي وأن لها أضرارا جسيمة على صحة المواطن خاصة جراء الرماد الناتج عن عملية الحرق. وقوبلت هذه المراسلة بالتجاهل من قبل الوزارة التي لم تتفاعل مع هذا الموضوع وكأن حماية البيئة والمحيط ليست من أولوياتها.

بعد تخلي السلط المختصة عن دورها في حماية البيئة وسلامة المناخ وصحة المواطن وعدم تجاوبها مع المنتدى، جاء التفاعل من المحكمة الادارية بالقيروان التي

تفاعلت مع الشكاية الاستعجالية التي رفعت ضد بلدية الشبيكة حيث استدعت المحكمة الادارية ممثلين عن المنتدى فرع القيروان للحضور على عين المكان بتاريخ 13 أفريل 2021 للقيام بمعاينة، والتي على إثرها قامت المحكمة بإصدار الحكم لفائدة المنتدى بتاريخ 15 أفريل 2021 ***"قبول المطلب والاذن استعجاليا لرئيسة بلدية الشبيكة برفع وإزالة النفايات الملقاة بمنطقة الرويسات من معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان بالقرب من معمل الاسمنت سوتاسيب"***.

قرار المحكمة الادارية

الجمهورية التونسية
المحكمة الإدارية
الدائرة الإبتدائية بالقيروان

القضية عدد : 1330063/ إستعجالي
تاريخ القرار : 15 أفريل 2021

الحمد لله،

قرار إستعجالي

بإسم الشعب التونسي ،

إن رئيس الدائرة الإبتدائية للمحكمة الإدارية بالقيروان،

بعد الإطلاع على المطلب المقدم من قبل فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية بالقيروان في شخص ممثله القانوني والمرسّم بكتابة المحكمة بتاريخ 02 أفريل 2021 تحت عدد 1330063 والرامي إلى الإذن إستعجاليا لرئيسة بلدية الشبيكة برفع وإزالة النفايات الملقاة بمنطقة الرويسات من معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان بالقرب من مصنع الإسمنت (سوتاسيب) بالإستناد إلى مخالفة أحكام الفصل 45 من الدستور وأحكام الفصلين الخامس والسابع من القانون عدد 41 المؤرّخ في 10 جوان 1996 والمتعلّق بالنفايات ومراقبة التصرف فيها وإزالتها من خلال حرق النفايات المذكورة التي تُقدّر بحوالي 20 طنًا من طرف مجهول وردم جزء منها من قبل مصنع الإسمنت المذكور، مؤكّدا على أنّه قد تمّ إعلام السلطات المعنية بالأمر حال التفطن إليها، وأنّي فتحت تحقيقا في الغرض مع أخذ عينات من طرف مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، وعلى أنّه تمّ إجراء معاينتين ميدانيتين الأولى من قبل عدل التنفيذ الأستاذ عبد الحميد القرلوي بتاريخ 05 جانفي 2021 والثانية من قبل الخبير في البيئة وحماية المحيط حمدي الشعبان بتاريخ 11 جانفي 2021 وقد أفاد هذا الأخير ضمن تقريره أنّ النفايات متأتية من وحدة صناعية محلية لرسكلة الورق والكارتون، مشدّدا على تهديد النفايات لسلامة المناخ وإضرارها بسلامة الإنسان والحيوان والنبات بسبب الرماد المتطاير الناتج عن حرقها والذي يحمل موادا سامة على إمتداد كيلومترات عديدة قبل الإستقرار على التربة والنبات ممّا أدّى إلى تلوث البيئة والإضرار بالسلسلة الغذائية، مشيرا إلى أنّ ردمها في تلك المنطقة قد نتج عنه مادة سائلة وهي "الأكسيفا" التي من شأنها الإضرار بالمائدة المائية وبالتربة، وبما لذلك المساهمة في تراجع مردودية الأراضي الفلاحية وتفوق المواشي ممّا يُهدّد الأمن الغذائي والمواشي وصحة الإنسان.

وحيث إستهدف من الأحكام السالف بيانها أنّه تحصول على رئيس البلدية في إطار سلطات الضبط الإداري العام أن يتخذ جميع الإجراءات القانونية الضامنة لمقتضيات حماية النظام العام بجميع جوانبه الأمنية والصحية والبيئية، وأنّه ليس له أن يمهل المخالف الذي أتى أفعالا فيها إنتهاك لتلك المقتضيات أو أن يرجئ رفع الضرر إلى حين إنتهاء أعمال التحقيق الرامية للكشف عن المخالف من قبل السلط العدلية المختصة، ما لم تأذن هذه الأخيرة بخلاف ذلك، وذلك بالنظر إلى ما لعامل الزمن من تأثير على مزيد تعكير الأضرار الناجمة أو التي يمكن أن تنتج عن النفايات الملقاة في غير مكانها وذلك إعمالاً لمبدأ الحذر الذي يقتضي إتّخاذ جميع التدابير الإحتياطية الضرورية للحيلولة دون حصول الضرر بالصحة أو البيئة أو على الأقلّ دون تفاقمه.

وحيث أنّ سلطة الضبط العدلي تعمل وفق مبادئ الملاحظة، أمّا سلطة الضبط الإداري فتعمل أساسا وفق مبادئ الوقاية التي تقتضي في صورة الحال إعمال موجبات الوقاية والحيطة والحذر من الأضرار الصحية والبيئية بغاية تفادي وقوعها أو التقليص من تداعياتها وهي موجبات لا تتعارض مع مقتضيات الملاحظة العدلية، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تحول دون ممارستها ما لم تصدر في إطارها تدابير صريحة تقضي بخلاف ذلك كإذن عدلي بعدم المساس بالنفايات إلى حين إنهاء التحقيق في القضية، الأمر الذي لم يثبت في قضية الحال.

وحيث وعليه، فإنّ الدور الوقائي والحمائي المخول على سلطة الضبط الإداري يوجب تدخلها للحيلولة دون حصول الضرر بالصحة والبيئة أو تفاقمه بقطع النظر عن وجود قضية تحقيقية في الموضوع منشورة أمام المحكمة الإبتدائية بالقيروان لا يعفي جهة البلدية المطلوبة من الإضطلاع بأوكد الواجبات المخولة عليها على النحو السالف بيانه أعلاه ما لم يصدر إذن بخلاف ذلك عن السلطة العدلية المتعهدة بالملاحظة الجزائية.

وحيث لا جدال في الصفة المستحقة والمتأكّدة لطلب العارض لا سيّما بالنظر إلى الأضرار الجسيمة التي يمكن أن تترتّب عن الإلقاء العشوائي للنفايات في غير مكانها وذلك سواء بالنسبة للإنسان أو للنبات أو للحيوان وللمحيط البيئي بصفة عامة.

وحيث أنّه ليس في المطلب الماثل أي مساس بالأصل، كما أنّ الإستجابة له لا تؤدّي إلى تعطيل تنفيذ أي قرار إداري، بما يجعله مستوفيا لجميع الشروط المنصوص عليها بالفصل 81 سالف الذكر، وتعيّن قبوله على ذلك الأساس.

وفيه الأسباب :

قرر: قبول المطلب والإذن إستعجاليا لرئيسة بلدية الشبيكة برفع وإزالة النفايات الملقاة بمنطقة الرويسات من معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان بالقرب من مصنع الإسمنت (سوتاسيب).

وصدر هذا القرار عن رئيس الدائرة الإبتدائية للمحكمة الإدارية بالقيروان بتاريخ 15 أفريل 2021.

وارتكزت المحكمة الادارية في تقريرها أنه قانونيا محمول على رئيس البلدية في إطار سلطة الضبط الاداري العام ان يتخذ جميع الاجراءات القانونية الضامنة لمقتضيات حماية النظام العام بجميع جوانبه الامنية والصحية والبيئية، وأنه ليس له أن يمهل المخالف الذي أتى أفعالا فيها انتهاك لتلك المقتضيات، أو أن يرجئ رفع الضرر إلى حين إنتهاء أعمال التحقيق الرامية للكشف عن المخالف من قبل السلط العدلية المختصة ، مالم تأذن هذه الاخيرة بخلاف ذلك ، كما تم التأكيد في التقرير على انه لم

يصدر إذن عدلي بعدم المساس بالنفايات إلى حين الانتهاء من التحقيق في هذه القضية، وان الدور الوقائي والحمائي محمول على سلطة الضبط الإداري الذي يجب تدخلها للحيلولة دون حصول ضرر بالصحة والبيئة أو تفاقمه بمفعول الزمن.

كان قرار المحكمة الادارية واضحا إلا ان بلدية الشبيكة إلى حد كتابة هذه الاسطر لم تنفذ هذا القرار برغم انها سابقا كانت تتعلل بأنه لا يوجد إذن قضائي يسمح لها برفع النفايات والتي هي من مشمولاتها إلا انها بعد الحصول على الإذن تجاهلت هذا القرار. وعليه فإنها ببساطة تجاهلت الاضرار البيئية والصحية على أهالي قرية فج الرويسات وهو ما يطرح تساؤلا حول دور السلطة الجهوية والمحلية التي من مشمولاتها ومن مهامها تطبيق الدستور وحماية البيئة.

مراحل مناصرة القضية من قبل المنتدى فرع القيروان

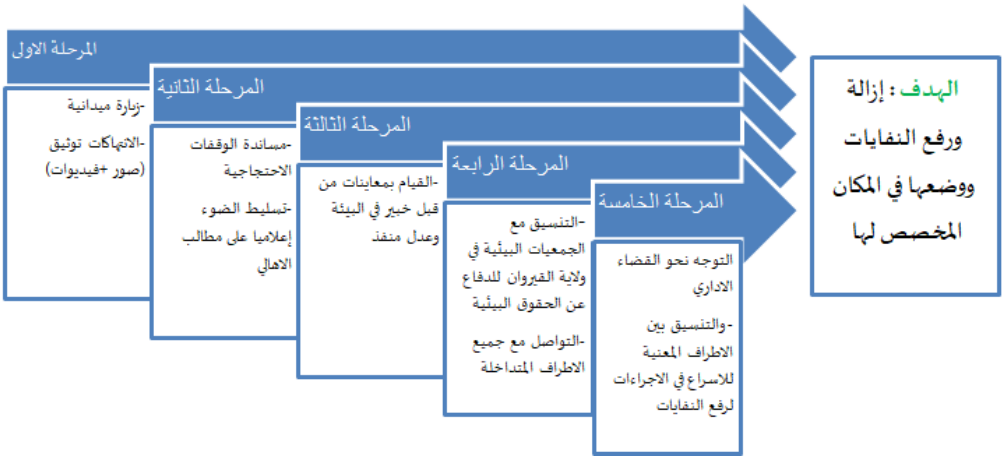

كانت هذه المعركة تجربة اولى من نوعها لفرع القيروان في التقاضي البيئي من أجل تحقيق العدالة البيئية والاجتماعية والحد من الانتهاكات إلا ان الفرع لم يصل إلى الهدف الذي حدده منذ البداية في مناصرته الا وهو إزالة النفايات من المنطقة ويعود ذلك إلى غياب الإرادة لدى بلدية الشبيكة لإزالة النفايات وتطبيق قرار المحكمة الإدارية. وسيواصل الفريق على الرغم من هذا مناصرته وإصراره لبلوغ الهدف.

5. قوانين تحمي وسلط مختصة تخلُ بدورها

تعددت القوانين والتشريعات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة والمحيط كما أقر أعلى إطار تشريعي في تونس، الدستور التونسي لسنة 2014، بصفة صريحة في توطئته بالحق في بيئة سليمة '***الوعي بضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على البيئة سليمةً بما يضمن استدامة مواردنا الطبيعية واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة"***، ثم الفصل45 الذي أكد على دور الدولة الضامن للحق ***في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ والعمل على القضاء على التلوث البيئي***. وبذلك يصنف الحق في بيئة سليمة كحق من حقوق الانسان وعلى الدولة ضمانه إلا أنها تخل بواجباتها بتعلة عدم توفر الامكانيات. كل هذا بالإضافة إلى إقرار تونس بعدة قوانين لحماية البيئة لعل أهمها القانون 91 لسنة 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط للمساهمة في وضع التدابير التقنية والفنية للوقاية والتصدي للأخطار التي تضر بالبيئة قبل وقوعها وبعدها، وينص الفصل 3 من هذا القانون على مهام الوكالة وأهمها، في علاقة بقضيتنا، مقاومة كل مصادر التلوث والضرر بجميع اشكاله. وقد عرف القانون 91 التلوث في الفصل 2 منه كما يلي ***"يقصد بالتلوث حسب هذا القانون إدخال أي مادة ملوثة في المحيط بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت بيولوجية أو كيميائية او مادية."***

وفي سنة 1991 تم إحداث وزارة البيئة لأول مرة في تونس وتشرف على 5 هياكل الوكالة الوطنية لحماية البيئة والمركز الدولي لتكنولوجيا البيئة بتونس والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والديوان الوطني للتطهير والبنك الوطني للجينات. ولعل أهم قانون تم الاستناد إليه في قضية نفايات الرويسات هو القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 المتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها والنصوص التطبيقية لتنفيذها حيث عرج في فصله الاول على اهداف هذا القانون والفصل الثاني عرف فيها عدة مفاهيم منها النفايات" ***كل المواد والأشياء التي يتخلص منها حائزها أو ينوي التخلص منها أو التي يلزم***

بالتخلص منها أو بإزالتها بناء على أحكام هذا القانون". أما النفايات الخطرة فهي "***النفايات التي تضبط فيها قائمة بأمر حسب مكوناتها أو خاصيات المواد الملوثة التي تشتمل عليها***". وحجّر في فصله 7حرق النفايات في الهواء الطلق واستعمالها كوقود باستثناء الفضلات النباتية وبالتالي تعتبر جريمة. كما حجّر في فصله 32 من مزج النفايات الخطرة وغير الخطرة ودفن النفايات الخطرة وإيداعها في أماكن غير المصبّات الخاصة لها ومراكز الخزن المرخص فيها طبقا لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية.

هذه بعض القوانين التي تهدف الى حماية البيئة وتُجرم الانتهاكات، إلا انه رغم هذا الزخم مازالت الانتهاكات والجرائم متواصلة في حق البيئة والمناخ، وفي تهديد صارخ للصحة الانسان والحيوان. ولعل اول مخل بهذه القوانين هي الدولة التي ساهمت في عدم احترام القوانين وتغليب الجانب الاقتصادي على البعد البيئي وتواطأت في بعض الاحيان مع المؤسسات الملوثة بعدم ردع المخالفين والجناة وعدم محاسبتهم، بالإضافة إلى انتشار الفساد في مؤسسات والهياكل المعنية بحماية البيئة ولعل خير دليل على ذلك " **فضيحة نفايات إيطاليا**" التي هزت الرأي العام ومازالت إلى اليوم قابعة في ميناء سوسة مع أن بقائها هناك يخلف اضرارا جسيمة على صحة العاملين بالميناء. كذلك نفس الشيء بخصوص نفايات الرويسات أين اكتفت وزارة الشؤون المحلية والبيئة عبر الوكالة الوطنية لحماية المحيط بالقيام بإجراءات تقنية وفنية حسب ما صرح به وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة في مساءلته في مجلس النواب ، واقتصرت مداخلته على قراءة الإجراءات التي قامت بها الوكالة من تسخير خبير في النفايات لمرافقة فرقة الابحاث والتفتيش للحرس الوطني بحفوز وأخذ عينات للتحليل لمعرفة نوعها ومصدرها ومدى خطورتها، والتي قامت بها الوكالة الوطنية لحماية المحيط بالتنسيق مع مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة، لتقديمها في ما بعد للنيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان، بالإضافة لتسخير خبير مراقبة بالجهة تابع للوكالة الوطنية لحماية المحيط للقيام بما يتعين عليه في حدود المهام الموكولة له وحسب الامكانيات المتاحة.

ومن خلال إجابته، اختصر السيد الوزير بالنيابة مهام الوزارة في عمل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حسب إمكانياتها مخالفا بذلك ما جاء في الدستور، كما انه لم يتطرق إلى الاضرار البيئية والصحية جراء هذه النفايات واقتصر تدخله على الجانب العلمي والفني، ولم يكفه هذا بل حذر من المساس بهذه النفايات ورفعها دون إذن النيابة العمومية متناسيا بذلك الدور الرئيسي للوزارة التي من واجبها حماية المحيط علما وان النيابة العمومية لم تصدراي قرار بعدم المساس بهذه النفايات، حسب تقرير المحكمة الإدارية. ولعل هذا السبب الذي من خلاله لم يحاسب مصنع الاسمنت ولم يقع تتبعه من قبل النيابة العمومية بعد ردمه للنفايات، برغم ان هذا يعتبر جريمة حسب القانون عدد41 لسنة 1996. ويؤكد هذا مساهمة السلط المعنية في تفشي الفساد والمساهمة في التلوث البيئي.

أما على المستوى المحلي فإن بلدية الشبيكة بقيت مكتوفة اليدين بالرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة للبلديات من أجل حماية البيئة التي اقرها القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية في القسم الثالث الذي نص على عدة نقاط كما في الفصل 240 ***" ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة واتخاذ التراتيب العامة في شأنها".*** وبالرغم من توفر إذن استعجالي برفع النفايات من المحكمة الادارية بالقيروان منذ 15 أفريل 2021 وعلى إثر تجاهل البلدية لقرار المحكمة الادارية تم التواصل مع رئيس بلدية الشبيكة **"ربح ملاط "التى** أكدت أن البلدية قامت بمراسلة النيابة العمومية وولاية القيروان للسماح لها برفع النفايات إلا أنها لم تتحصل على إذن. كما أن هناك عائق آخر يتمثل في وجود النفايات في أرض خاصة تابعة لمعمل الاسمنت حسب مراسلة المعمل للبلدية وانه لا يمكن التدخل في ملكيته. وافادتنا السيدة ربح بأن هناك قضية جارية وإمكانية عدم قبول النفايات في المصب المراقب الذي هو تحت إشراف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات مما دفع بفرع القيروان للمنتدى للتطوع للعب دور المنسق والوسيط بين البلدية والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات من أجل التنسيق والنظر في الاجراءات الادارية اللازمة لنقل النفايات إلى المصب.

صورة لحرق النفايات بمصب عشوائي برقادة

صورة لحرق الفضلات في المصب العشوائي برقادة

من جانب آخر، ساهمت عدة بلديات في تدهور الوضع البيئي والصحي بخرقها للقوانين بسبب إحداثها مصبات عشوائية واعتمادها الطرق التقليدية للتخلص من النفايات ، ولعل خير دليل مصب النفايات بقرية السوالم من معتمدية منزل المهيري، والذي يقع استغلاله من قبل بلدية نصرالله في حين ان بلدية منزل المهيري أحدثت مصبا عشوائيا خاصا بها كما دفعت بطريقة غير مباشرة الاهالي إلى تجميع النفايات في مصبات عشوائية ليقوموا بإتلافها اما عن طريق الحرق او الردم من اجل التخلص منها ومن الحشرات السامة التي انتشرت جراء الفضلات غير واعين بالأضرار الناتجة عن تلوث الهواء والمحيط والاضرار الصحية جراء الحرق والردم. ويعود كل هذا إلى قلة إمكانيات البلدية المادية واللوجستية والبشرية وعدم وعيها بالمخاطر البيئية والصحية.

6. أرقام ومعطيات حول منظومة النفايات المنزلية بولاية القيروان

يبلغ عدد سكان ولاية القيروان 570 559 ساكنا (2014) وبها 13 معتمدية و19 بلدية وبحسب المعطيات التي تحصلنا عليها على عين المكان من الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات فأنه خلال سنة 2020 تم انتاج 82 ألف طن من النفايات المنزلية أي ما يعادل 225 طن من النفايات يوميا كما ان كمية النفايات التي ينتجها الشخص الواحد في اليوم ارتفعت مقارنة بالسنوات الفارطة حيث ينتج الشخص في اليوم 0.7 كغ من النفايات علما انه لا يوجد إحصائيات دقيقة حول عدد المصبات العشوائية

بالولاية ولا كميتها لكن من المؤكد وجود مصب عشوائي في كل منطقة ويقع إيداعُ النفايات بالمصب المراقب بالباطن تحت اشراف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والذي دخل حيز الاستغلال سنة 2008 علما وان طاقة استيعابه تبلغ 70 ألف طن وتديره شركة الاستغلال والتصرف في المنشئات والشبكات "سيغور" " Ségor "، وهي شركة تابعة للمجموعة الفرنسية " Suez". وتدير المصبات المراقبة في تونس شركتان: الفرنسية "سيغور" والايطالية "ايكوتي" " ECOTI " ويتم اختيار إحدى الشركتين إثر مناقصة تتضمّن كراس شروط تضعه الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات ويحدّد جملة من المعايير التقنيّة وشروط استغلال المصبّ.

ويوجد بولاية القيروان 8 مراكز تحويل للنفايات، بكل من الحاجب وحفوز والشراردة وعين جلولة والقيروان المدينة التي بها مركزان (القيروان1 والقيروان2) والسبيخة واخيرا مركز بوحجلة المغلق من طرف الاهالي منذ سنة 2011 ويقع تجميع النفايات في المراكز ثم يتم تحويلها إلى المصب المراقب بالباطن.

وينص القانون عدد 41 لسنة 1996 المتعلق بالنفايات في فصله الاول على" ***تخصيص مصبّات مراقبة لإيداع النفايات المتبقية أي بعد إستيفاء كل مراحل التثمين الممكنة***." لكن الواقع مغاير تماما حيث يقع إيداع النفايات وردمها للتخلص منها كما هي دون المرور بمراحل الفرز والتثمين.

الخاتمة

عدم وضوح سياسات الدولة وغياب رقابتها في حماية البيئة وعدم احترامها للقوانين ومحاسبة الجناة ساهم بشكل كبير في انتشار المظالم في حق البيئة وانتهاك حقوق الانسان ، وهذا يتجلى في قضية النفايات بالرويسات التي لم تتحصل على العدالة البيئية والصحية من الملوثات التي ينتجها مصنع الاسمنت ومقاطع الحجارة حيث لم تستطع بلدية الشبيكة، رغم الصلاحيات الموكلة لها ،فرض تطبيق القوانين الساري بها العمل على الشركات الملوثة الموجودة في منطقتها لتتواصل معاناة أهالي القرية المهمشة والضعيفة، كما ان تواصل هذه المظالم ساهم في تشكيل حملات مناصرة من قبل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني للحد من الانتهاكات البيئية والمناخية والصحية بالمنطقة والتي مازالت تسعى إلى حد الان في معركتها مع الملوثين من جهة ومع السلط من جهة أخرى لإدراج البعد البيئي ضمن اولوياتها والضغط على السلطة لممارسة صلاحياتها على المستوى الوطني والمحلي وتوفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث كما جاء في الدستور في الفصل 45 وذلك من أجل تحقيق العدالة البيئية والمناخية وضمان حقوق المواطنين في العيش لائق.

ويجدد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أخيرا دعوته إلى احترام حق أهالي الرويسات في العيش اللائق وفي بيئة سليمة وخالية من التلوث، وإنصافهم اجتماعيا وبيئيا، ومعاقبة كل من تثبت إدانته في هذه الجريمة مع إعطاء الأولوية لصحة المواطن خاصة وأن الاجراءات البيروقراطية تجعل القضايا البيئية تدوم لسنوات وهو ما يعرض حياة الشخص للخطر جراء إبقاء النفايات في مكانها. كما يجب على الاطراف المعنية المرور الفعلي لتطبيق تقنية الفرز وتثمين النفايات التي بقيت حبرا على ورق والقطع النهائي مع تقنية الردم والحرق. كما يدعو السلطات المختصة على المستوى الوطني والمحلي إلى استعمال صلاحيتها في حماية البيئة والمناخ وصحة المواطن التي يجب أن تكون من أولويات الدولة ومن أجل العدالة الاجتماعية

والبيئية وضمانا لحقوق الاجيال القادمة كما وجب اتخاذ التدابير والاجراءات الملموسة الرادعة للملوثين من أجل ضمان كرامة المواطنين ورفاهيتهم وحقهم في الحياة والاستغلال الرشيد للثروات الطبيعية وفق ما ينص عليه الفصل 13 من دستور 2014.

القسم الثاني:

أزمة السيادة الغذائية

تهديد السيـــادة الغذائية فـــي تونـس

دعـم الفلاحة الربحية وتهميش الفلاح الصغير

منير حسين ومحمد قعلول . فرع المنتدى بالمنستير

مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي في تونس من أهم القطاعات الاستراتيجية في البلاد ويساهم بنسبه 10% في الناتج الداخلي الخام وهي نسبة تعتبر متدنية نظرا للمشاكل والصعوبات الكبيرة التي تعيشها المنظومة الفلاحية منذ الاستقلال. وبالرجوع إلى السياسات المتبعة من قبل الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، نلاحظ انه تم الاعتماد على ثلاث استراتيجيات مختلفة انطلاقا من مرحلة **التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي** بعد الاستقلال والعمل على تلبية الحاجيات المحلية ومحاولة الترفيع في اليد العاملة إلى أن وصلت إلى 80% من إجمالي اليد العاملة في تونس.

ومن ثم تم تبني التجربة التعاضدية بداية الستينات لتحقيق الأمن الغذائي لكنها لم تصمد طويلا. وفي بداية السبعينات، ومع تبني التوجه الليبرالي للدولة، تم العمل على تطوير قطاع الفلاحة من خلال تشجيع الاستثمار واعتماد صندوق التعويضات للفلاحين، إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل نظرا لتغول الفلاحين الكبار وأصحاب المستغلات الكبيرة وتراكم ديون صندوق التعويضات. وفي أواخر الثمانينات تم الاعتماد على برنامج الإصلاح الهيكلي (PAS) من اجل الحد من تراكم ديون المساعدات ومزيد تشجيع الاستثمار الخاص ومنح عديد الامتيازات للمستثمرين

والتفويت في المشاريع الفلاحية الكبرى للخواص وتشجيع الاستثمار الخارجي ودفع الفلاحين لدخول سوق التوريد (زيت الزيتون، القوارص، التمور) والتخلي تدريجيا عن الزراعات الكبرى التقليدية (القمح، السكر) والتي كانت تمثل قوام السيادة الغذائية.

ومنذ اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي والدفع نحو الخوصصة في الاستثمار، استشرى الفساد في القطاع الفلاحي خاصة مع مزيد سيطرة المافيات على مسالك الإنتاج والتوزيع وتخلي الدولة التدريجي عن دورها في ترسيخ مفهوم السيادة الغذائية والتكريس الممنهج لمبدأ التبعية الغذائية.

1. لمحة عامة عن القطاع الفلاحي في تونس

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم الركائز الأساسية لتنمية الاقتصاد وتحقيق مبدأ السيادة الغذائية ويساهم التنوع الكبير في المناخ التونسي في امتداد الأراضي الفلاحية على مساحة 10 مليون هكتار، 5 مليون منها قابلة للزراعة. كما تشغل الفلاحة ما يقارب 16.3 %من اليد العاملة أي ما يقارب 1.5 مليون شخص وتشهد هذه النسبة تقلصا واضحا ومستمرا بعد ان كانت تقارب 80 %من اليد العاملة بعد الاستقلال.

وبلغت قيمة الاستثمارات الفلاحية في تونس حوالي 1460 مليون دينار سنة 2017 أي ما يقارب 8 %من إجمالي الاستثمار في تونس. أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في مجموع الصادرات فهي متغيرة من سنة إلى أخرى و مرتبطة ارتباطا وثيقا بموسم زيت الزيتون حيث تتراوح بين 8 %و11 % . ومن أهم الصادرات زيت الزيتون بنسبة 33 %تليه التمور بنسبة 18 %ومنتجات الصيد البحري ب 11 %.

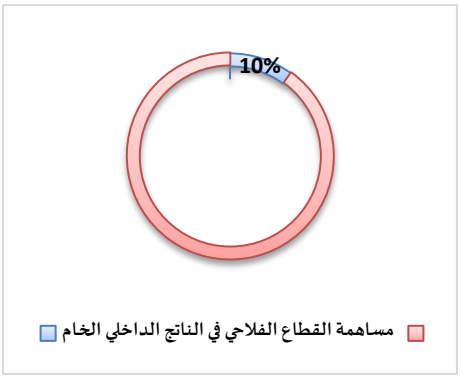

مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام سنة2018

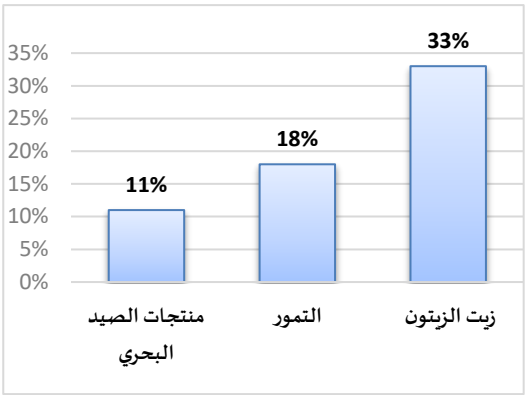

أهم الصادرات للبلاد التونسية سنة 2018

وبالرجوع لواردات القطاع الفلاحي والتي تعكس المنتجات التي تسجل الدولة نقصا في انتاجها أو تعرف مشاكلا على مستوى سلسلة الإنتاج والتوزيع، نرصد أرقاما خطيرة تكشف أن تونس تعتمد على الواردات لتوفير حاجياتها من بعض المواد الأساسية في الوقت الذي لا تغطي فيه قيمة الصادرات الفلاحية سوى ثلث الواردات. ومن أهم المنتجات الموردة سنة 2018الحبوب بنسبة 40 %والزيوت النباتية ب 9.41 % والسكر ب 8.4 %.

أهم المنتجات الموردة للبلاد التونسية سنة 2018

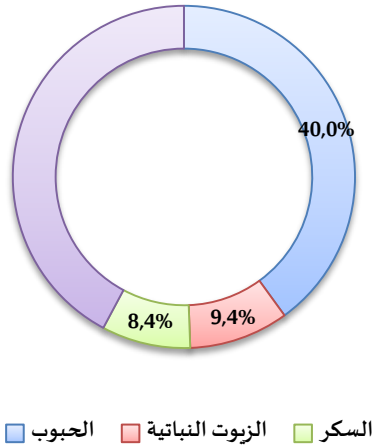

ولا ترجع صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي الى الموارد المتاحة من حيث مساحة الأراضي، الموارد المائية المتوفرة أو المساحات السقوية ولكن سياسات الدولة المتبعة والتي أدت الى تهميش الفلاحين وترجيح كفة المرابيح في خزينة الدولة على مورد رزقهم وظروف ممارستهم للنشاط الفلاحي، قادت القطاع الفلاحي الى عجز في تحقيق التوازن وضمان انتاج وانتاجية جيدة وكافية بالنظر الى الحاجيات.

أما الأراضي السقوية فتبلغ مساحتها حوالي 470 ألف هكتار وتمثل أقل من 10 %من المساحات الصالحة للزراعة في تونس. وعلى الرغم من مردوديتها العالية إلى أنها تستهلك الكثير من الموارد المائية، حيث أن الفلاحة السقوية تستحوذ بمفردها على 80% من الموارد المائية المتوفرة.

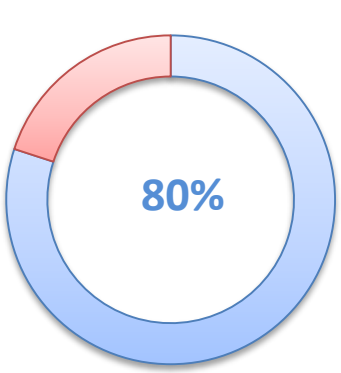

نسبة الموارد المائية المستهلكة في الفلاحة السقوية

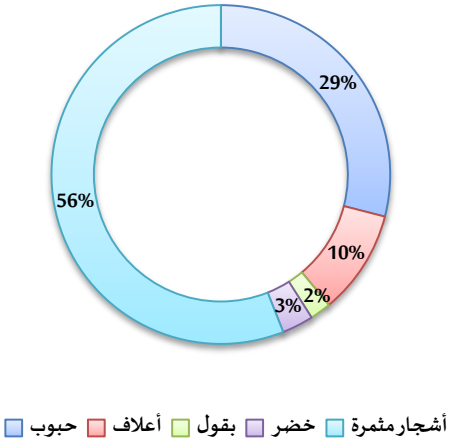

توزيع الأراضي الفلاحية حسب نوع المستغلات

ويحتل الانتاج الحيواني اضافة الى الانتاج النباتي موقعا مهما في الاقتصاد الفلاحي حيث أمن سنة 2017 333 ألف طن من اللحوم منها 17% لحوم أبقار و15% لحوم أغنام و63% لحوم دواجن و3% لحوم ماعز و2% لحوم مختلفة. كما وفر قطاع الالبان 1450 ألف طن سنة 2017 وذلك رغم الصعوبات العديدة التي يعرفها هذا القطاع من غلاء للعلف وغيره.

الانتاج الحيواني من اللحوم سنة 2017

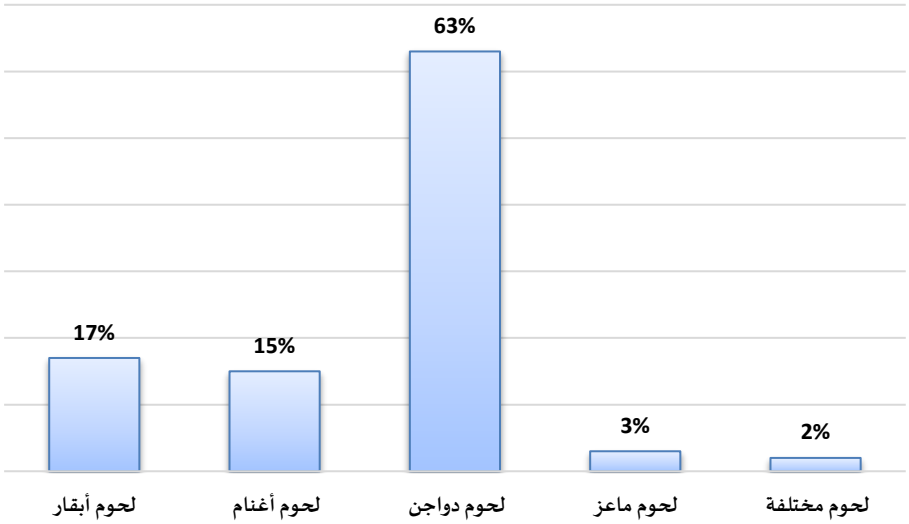

وعلى الرغم من كل هذه الأرقام، يشهد الميزان التجاري الغذائي عجزا متفاوتا ويساهم في حدود 8.7% من عجز الميزان التجاري ككل.

2. مشاكل القطاع الفلاحي في تونس

❖ أهم المراحل التي ميزت السياسات الفلاحية

مر القطاع الفلاحي بتونس بعديد التغيرات وتم وضع عدة استراتيجيات وبرامج فلاحية وذلك حسب الاختيارات السياسية في البلاد وأيضا بالنظر لتطور منظومات الإنتاج والتوجهات الاقتصادية في العالم. ومثلت فترة ما بعد الاستقلال مرحلة بناء القطاع الفلاحي القومي عن طريق دعم أصحاب الأراضي الفلاحية بتجهيز المناطق السقوية والعمل على إيصال الماء لجميع الفلاحين ودفعهم لمزيد الإنتاج وذلك من اجل توفير الحاجيات الفلاحية في تونس وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومنذ بداية الستينات، ومع التوجه الاشتراكي لأحمد بن صالح، اتجهت الدولة نحو تركيز التعاونيات الفلاحية التي مثلت محاولة لتجميع العديد من الفلاحين الصغار لإنشاء منظومة فلاحية قوية. ولكن

سرعان ما لاقت هذه التجربة معارضة كبيرة وباءت بالفشل نتيجة إصرار أصحاب الأراضي الكبيرة والنافذين في القطاع الفلاحي على خوصصة القطاع مع سيطرة الدولة على جميع الانتاجات الحيوية. ومكنت التجربة التعاضدية في بداياتها من انشاء حوالي 1760 تعاضدية فلاحية سنة 1969 تمسح أكثر من 4 مليون هكتار.

وفي بداية السبعينات غيرت الدولة التونسية استراتيجيتها بالكامل في القطاع الفلاحي عن طريق الدفع نحو تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم المساعدات والامتيازات للمستثمرين لمحاولة النهوض بالفلاحة. ولكن مع التراكم الكبير للديون بصندوق التعويضات، فشلت هذه السياسة المعتمدة وتوجهت الدولة لبرنامج الإصلاح الهيكلي (PAS) بدعم من البنك الدولي. وتعتبر هذه الفترة بفترة الإصلاح وتخلي الدولة عن دورها الراعي عن طريق الحد من المساعدات ودعم الاستثمار الخاص والتنازل على الأراضي الحكومية. وتم في نفس الفترة إنشاء منظومة الإرشاد الفلاحي لمزيد توعية الفلاحين ومساعدتهم وتأطيرهم خاصة أن نسبة الأمية في القطاع الفلاحي مرتفعة جدا.

ومع توقيع اتفاقية التبادل الحر الثنائية ومتعددة الأطراف في 2004، تطورت موارد القطاع الفلاحي خاصة مع ظهور عديد المجامع الفلاحية. إلا أن هذه الاتفاقية ساهمت أيضا في تفقير الأراضي الفلاحية من العاملين خاصة مع موجة نزوح سكان المناطق الريفية إلى المدن الحضرية على إثر الدعم الحاصل في القطاع الصناعي على حساب المنظومة الفلاحية.

❖ مشاكل المنتجات الفلاحية الأساسية

تعتبر مشاكل القطاع الفلاحي عديدة ومركبة فمنذ تحرير السوق الدولية والدفع الكبير للقطاع الصناعي ونقص اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتوجه أصحاب الأراضي للقطاع الصناعي في المناطق الحضرية، برزت عديد المشاكل أدت إلى تراجع مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام مقابل ارتفاع العجز التجاري الفلاحي. وتتمثل

أهم مشاكل القطاع الفلاحي في انهيار منظومات الإنتاج للقطاعات الحيوية من حبوب، سكر وحليب.

الحبوب

مع تكثيف استغلال الأراضي وتشجيع الزراعات الموجهة للتصدير ودعم انشاء المناطق السقوية، شهد قطاع الحبوب تراجعا في دعم الدولة للفلاحين ووسائل الإنتاج مع الاستغناء التدريجي عن البذور الأصلية والتوجه نحو استعمال البذور المهجنة. ويمثل هذا التوجه تخليا ممنهجا عن البذور الاصلية على غرار الأصناف "كريم" و"رزاق" ذات التأقلم الجيد مع مناخ وتربة البلاد والمقاومة للآفات ودفع الفلاحين نحو استغلال البذور الأجنبية بدعوى انتاجيتها العالية وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار ما تحمله من مخاطر على المحاصيل.

كما يعاني قطاع الحبوب من نقص المياه نتيجة سوء التصرف وحوكمة الموارد المائية بالإضافة الى ضعف مجهودات تثمين نتائج البحث العلمي للنهوض بالقطاع وعدم الإحاطة الكافية بالفلاحين من طرف خلايا الارشاد الفلاحي.

السكر

مع انطلاق مرحلة التحديث بالنسبة للقطاع الفلاحي في بداية السبعينات والتوجه نحو الزراعات الموجهة للتصدير، بدأ مشروع التخلي عن زراعه السكر والحبوب بدعوى مردوديتها الاقتصادية الضعيفة مقارنة بكلفة الإنتاج ومحاولة إبراز أن تكلفة استيراد هذه المادة أقل من إنتاجها. وفي بداية التسعينات تم التخلي نهائيا عن زراعه السكر في تونس مما جعل الاستهلاك المحلي متأتيا من التوريد بنسبة 100%. وقد انطلقت قبل الثورة بعض المحاولات لإرجاع إنتاج هذه المادة ولكنها بقيت بمحاولات بسيطة. وفي سنه 2012 انطلقت إعادة الإنتاج ولكن بنسق بطيء وضعيف وذلك نتيجة اللوبيات الموردة للسكر والتي ما فتئت تدفع بكل ثقلها لمحاولة التصدي لعودة الإنتاج.

الحليب

عرفت منظومة إنتاج الحليب في تونس عديد الأزمات والمشاكل ليس فقط على الفلاحين ومنظومة الإنتاج بل أيضا على المستهلك بصفة مباشرة، وأصبحت أزمة قطاع الحليب تهدد مورد رزق أكثر من 112 ألف مربي أغلبهم من صغار المربيين. وتعود هذه الأزمة إلى نقص رؤوس الأبقار في تونس نتيجة لتهريبها إلى بلدان الجوار وغياب سياسة واضحة من قبل الدولة لمعالجة هذا المشكل بالإضافة الى غياب تثمين الحليب في فترات وفرة الإنتاج والاخلالات على مستوى مرحلة التجميع مما يؤدي إلى تكرر مشهد سكب الحليب في الشوارع من طرف المربين كل سنة نظرا لاستحالة استيعاب كل الكمية المنتجة من قبل مراكز تجميع الحليب. كما يعود هذا المشكل إلى نقص في كمية الأعلاف بالإضافة إلى غلاء أسعارها خاصة خلال المواسم الجافة التي يضطر فيها المربي إلى زيادة كمية الاعلاف المقدمة للأبقار بسبب فقر المراعي الطبيعية. كما يمثل احتكار الاعلاف من قبل كبار المربين والشركات الموردة للأعلاف من أهم معضلات قطاع تربية المواشي.

سكب الحليب من قبل المنتجين أمام وزارة الفلاحة. 19 أوت 2020

وبالنظر لمساهمة قطاع الألبان في الإنتاج الفلاحي التي تمثل 11% من قيمة الإنتاج الفلاحي و 7% من قيمة الصناعات الغذائية، وجب على الدولة وضع استراتيجيات واضحة للنهوض بهذا القطاع لعل من أهمها المسك بمسالك الإنتاج والاستيراد والتوزيع للأعلاف وحث الفلاحين الصغار على الاندماج والتنظم في شكل تعاونيات.

تدل أهم مشاكل الفلاحة في تونس على انهيار كامل لمنظومة الإنتاج الفلاحي من إنتاج نباتي وإنتاج حيواني جراء السياسات والخيارات الفاشلة التي تعتمدها الحكومات المتعاقبة في إدارة هذا القطاع الحيوي الذي يمثل شريان الاقتصاد الوطني والضامن للاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. وتبقى محاولات حلحلة ملف الفلاحة في تونس مرهونة بعناصر معرقلة من أهمها لوبيات الفساد من رجال أعمال وسياسيين يسيطرون على القطاع الفلاحي ويحققون أرباحهم على حساب الفلاح والمربي الذين يصارعان من أجل انقاذ مورد رزقهم والمواطن ضحية غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الغذائية من خضر وغلال ولحوم.

وبرزت في السنوات الأخيرة عديد التحركات الاجتماعية المطالبة بتأهيل القطاع الفلاحي ورد الاعتبار للفلاح ووقف نزيف الفساد والاحتكار الذي ينخر هذا القطاع. ومن أهم الدوافع لهذه التحركات غياب الرقابة من قبل الدولة ونقص الدعم بالنسبة للفلاحين الصغار مقابل احتكار الأعلاف والأدوية من قبل كبار الشركات المستوردة وتفشي الاحتكار من قبل كبار المنتجين والمستوردين الذين لم يتوانوا في السنوات الأخيرة عن استيراد شحنات بذور فاسدة تحمل عديد الأمراض مما أثر بشكل واضح على المردودية الإنتاجية في القطاع الفلاحي. وكانت صفقة القمح الفاسد آخر هذه العمليات التي صدمت الرأي العام حيثتم استيراد شحنة قمح قديمة من أوكرانيا عن طريق ميناء سوسة وكشفت هذه القضية موظفة في وزارة الصحة "نوال المحمودي" على مواقع التواصل الاجتماعي وفي بعض المواقع الإعلامية بعد تفطنها إلى أن الشحنة القادمة فاسدة ولا تصلح للاستهلاك. وقدرت الكمية المستوردة بحوالي 250 طن.

ورفضت نوال المحمودي الموافقة على إدخال هذه الشحنة مما جعلها تتعرض إلى شتى أنواع الهرسلة في محاولة لإسكاتها.

ويبقى مصير هذه القضية غامضا خاصةً مع محاولات المتورطين فيها إخفاءها عن الرأي العام والتملص من المحاسبة.

3. الحركات الاجتماعية المرتبطة بالقطاع الفلاحي

واجه القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة العديد من الصعوبات برزت في الاحتجاجات الكبيرة للفلاحين ورغم اختلاف مطالبهم من الحق في مياه الري، الحق في الأدوية والأعلاف، منع التوريد العشوائي، التصدي لاستيراد القمح الفاسد والبذور الفاسدة إلا أنها تبرز جميعها المرحلة العصيبة التي يمر بها القطاع الفلاحي في تونس.

نقص مياه الري في ولاية المنستير

طفت أزمة نقص مياه الري في ولاية المنستير على السطح في السنوات الأخيرة حيث شهدت حصة الولاية من المياه نقصا فادحا. وتقدر هذه الكمية ب 7 مليون متر مكعب من مياه سد نبهانة تتحصل منها على أقل من مليون متر مكعب فقط. وسبب ذلك نقصا فادحا في مياه الري رغم مطالب الفلاحين المتكررة للولاية والسلط المعنية بإيجاد حل نظرا للتردي الكبير للمحصول. وتجدر الإشارة أن ولاية المنستير أول منتج للباكورات على المستوى الوطني وذلك بنسبة 47 %. ويقدر عدد المناطق السقوية ب1846 منطقة بين خاصة وعمومية.

وفي 17 أكتوبر 2018 نفذ الفلاحون وقفة احتجاجية كبيرة أمام مقر ولاية المنستير وقاموا بقطع الطريق المؤدي إلى الولاية نظرا للتجاهل الكبير الذي قوبلوا به من قبل وزارة الفلاحة والمسؤولين الجهويين. ولا زالت المشكلة إلى اليوم تراوح مكانها وتتكرر في الفترة بين سبتمبر وأكتوبر من كل سنة دون البحث في حلول جذرية والاقتصار على حلول وقتية لامتصاص غضب الفلاحين.

وقفة احتجاجية أمام مقرولاية المنستير في 17 أكتوبر 2018

قضية البذور الفاسدة في مدينة بنبلة

اكتشف فلاحو المناطق السقوية بمدينة بنبلة من ولاية المنستير منذ شهر نوفمبر 2020 مرضا غير معروف في مشاتل الفلفل وبالتوجه للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمنستير لاتخاذ الاجراءات اللازمة تبين أنه فيروس غير معروف ويجب القيام بعملية اتلاف كاملة للمحصول وتم اتخاذ هذا القرار دون التشاور مع الفلاحين أو النظر لكميات الخسائر التي سيتكبدونها.

وتعد المنطقة السقوية ببنبلة الأكثر تضرراً بالفيروس حيث أتلف فيها حوالي700 بيت مكيفة ل 400 فلاح.

ويعتبر قرار الإتلاف الصادر عن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية قرارا عشوائيا راجع بالأساس إلى نقص المراقبة والإحاطة بالفلاحين في مختلف مراحل الإنتاج انطلاقا من التزود بالبذور. كما مثل عدم مراعاة الخسائر التي تكبدها الفلاحون جراء هذا الفيروس وغياب التعويضات أو البدائل بعد إتلاف البيوت السبب الرئيسي لاندلاع الموجة الاحتجاجية الكبيرة من قبل الفلاحين يوم 03 ديسمبر التي قاموا خلالها بغلق طرقات مدينة بنبلة قبل أن يصعدوا احتجاجهم من خلال التحول إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمنستير والقيام بوقفة احتجاجية داخلها .

وعلى إثر هذا الاحتقان والشلل في المدينة، قامت مصالح الإدارة العامة لحماية المنتجات الفلاحية بوزارة الفلاحة برفع عينات للقيام بالتحاليل اللازمة يوم 5 ديسمبر تبين على إثرها وجود العديد من أنواع الفيروسات الغير معروفة سابقا ضمن الآفات الفلاحية. ورغم ثبوت التحاليل على أن البذور المستوردة هي سبب هذه الكارثة التي حلت بالفلاحين إلى أن وزارة الفلاحة لم تتخذ إلى حد اليوم أي موقف واضح ولم تتدخل ضد الماركات المنتجة للبذور المستوردة. ويبرز من خلال هذه الحادثة غياب دور الدولة في مراقبة البذور والمشاتل المستوردة وهو ما يعمق أزمة السيادة الغذائية في تونس حيث أصبحت منظومتنا الفلاحية غير قادرة على إنتاج بذور أصلية آمنة تحمي الفلاحين من مخاطر الفيروسات وتحمي صحة المستهلك.

ليست هذه المرة الأولى التي تتسبب فيها بذور أجنبية في كارثة مشابهة مما يدل على تهاون الدولة في القيام بدورها الرقابي على البذور والمشاتل وتفاقم تبعيتنا للخارج مع التخلي الممنهج عن بذورنا الأصلية المقاومة للآفات ودفع الفلاحين نحو استغلال البذور الأجنبية بدعوى انتاجيتها العالية دون الأخذ بعين الاعتبار ما تحمله من مخاطر على المحاصيل مما يجعل الفلاحة التونسية في تبعية للشركات العالمية لإنتاج وتجارة البذور.

تحرك اهالي أولاد جاب الله من ولاية المهدية

شهدت منطقة اولاد جاب الله من معتمدية ملولش بولاية المهدية في بداية شهر فيفري 2021 موجة غضب عارمة نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار الأعلاف والنقص في التزويد واحتكار العلف من قبل الشركات الكبرى. وتعتبر منطقة أولاد جاب الله منطقة فلاحية بامتياز من انتاج نباتي وإنتاج حيواني وتعد من أكثر المناطق في الجمهورية انتاجا للحليب حيث تنتج 40 ألف لتر يوميا. وعرفت أسعار الاعلاف مع بداية سنة 2021 غلاءا في سعر كيس العلف ليقفز من 40 دينار الى 55 دينار بالإضافة إلى النقص

الفادح مما مثل مشكلة كبيرة خاصة وأن البقرة تستهلك حوالي 8 اكياس علف في الشهر لنتج تقريبا 20 لتر من الحليب يوميا. ومع الغلاء والنقص الفادح في العلف، واجه الفلاحون صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ويقوم الفلاحون بشراء العلف من المجمع الفلاحي الذي على الرغم من كونه مدعوما من قبل الدولة، فإنه يبيع العلف بأسعار مرتفعة للمربين كما يقوم بشراء الحليب منهم. ويجد الفلاح نفسه في الأخير مديونا للمجمع حيث أنه بالكاد ينجح في تغطية رأس مال الإنتاج.

وتعرف منطقة أولاد جاب الله بالإضافة الى ذلك التهميش الاجتماعي والاقتصادي مع غياب شبه تام لمؤسسات الدولة من إدارات ومكتب بريد وضعف البنية التحتية من انارة وطرقات بالإضافة الى أماكن الترفيه. وأمام كل هذا الظلم المسلط اجتماعيا واقتصاديا، قام الأهالي بعديد التحركات الاحتجاجية انطلقت يوم 9 فيفري 2021 امام مقر ولاية المهدية دون تجاوب من قبل السلطة. وفي 10 فيفري قام الاهالي بالتصعيد من خلال غلق الطريق. عندها قام معتمد الجهة باستدعائهم للتفاوض ولمحاولة اخماد الحراك، لكن اليوم انتهى بجملة من الاعتقالات في صفوف الأهالي. عندها قام الأهالي بالتصعيد ودخلت مدينة اولاد جاب الله في معركة حقيقية مع البوليس تم التدخل فيها بشكل أمني كبير خلال ثلاثة ايام متواصلة. ويعبر عن ذلك محمد فلاح من المنطقة بقوله: **" نحنا 5 ألاف ساكن ضربونا ب 9000 كعبة لاكريموجان...."**.

وبعد التفاعل الكبير من منظمات المجتمع المدني، تم اقتراح اجتماع للتفاوض في ولاية المهدية قدم خلاله الاهالي اقتراحاتهم بإنشاء تعاضدية فلاحية لمواجهة كل هذه المشاكل وتجميع صغار الفلاحين بالمنطقة للتصدي لتغول بارونات الفساد. إلا أن مقترحهم لم يجد صدى لدى المسؤولين.

تحرك مدينة البقالطة ضد الاستيراد العشوائي

شهدت مدينة البقالطة من ولاية المنستير تحركا احتجاجيا كبيرا لفلاحي الجهة ضد قرار الاستيراد العشوائي للخضروات في أواخر شهر فيفري 2021حيث قاموا بغلق الطرق المؤدية الى المدينة لمدة يومين طالبوا خلالها بوقف الاستيراد العشوائي للخضر الذي يضر بشكل مباشر بمورد رزقهم خاصة وأن الخضر المستوردة موجودة في السوق المحلية ولا حاجة لاستيرادها. وأكد الفلاحون على ان لوبيات الفساد التي تقوم بالتوريد تضرب مقومات منظومة القطاع الفلاحي ككل.

صور من تحرك 18 فيفري 2021

وأمام النوعية المتردية للخضر المستوردة من طماطم وفلفل، يجد الفلاح التونسي نفسه عاجزا عن منافسة فارق الأسعار مما يدفعه الى اتلاف المحصول او بيعه بأسعار زهيدة ليتكبد بذلك خسارة أكبر.

وقفة احتجاجية تضامنية مع الفلاحين

نظمت مكونات المجتمع المدني بتونس وقفة احتجاجية تضامنية مع الفلاحين في مختلف جهات الجمهورية أمام مقر وزارة الفلاحة في 19 فيفري 2021 مساندة للتحركات الأخيرة ضد نقص العلف والتوريد العشوائي للخضروات.

وقفة 19 فيفري 2021 أمام وزارة الفلاحة

أزمة السيادة الغذائية في تونس وتبعاتها

مفاهيم

يقوم النظام الغذائي العالمي حاليا على سياسات الأمن الغذائي وتحكم وهيمنة الشركات العالمية ونمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي والتراجع المستمر لحق الشعوب في تأمين غذائها دون الخضوع لتحكم الأطراف الفاعلة في سوق الغذاء العالمية التي تشهد نموا متصاعدا منذ تسعينات القرن الماضي ساعية إلى تأمين مصالحها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح. كما يتميز الواقع الحالي بالكثير من الجدل حول أهم المفاهيم المرتبطة بالحق في الغذاء (السيادة الغذائية، الاكتفاء الغذائي، الأمن الغذائي)، التي تعكس تناقض الرؤى الإيديولوجية وتضارب مصالح مختلف الأطراف المتدخلة في النظام الغذائي العالمي.

أما السيادة الغذائية هي حق الشعوب في الغذاء الصحي والملائم ثقافيا من خلال أساليب سليمة بيئية ومستدامة، وهو ما يعني حقها في تحديد طعامها والنظم الزراعية المناسبة للظروف الخاصة بها. وترتبط السيادة الغذائية بجملة من المبادئ الأساسية تهدف إلى تأمين الحق في الغذاء وهي:

- اعتبار الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق حياتي لا يجب أن يخضع لمنطق اقتصاد السوق.
- تكريس أولوية الإنتاج على الزراعات المحلية.

- حق الدول في إتباع إجراءات حمائية من الواردات الغذائية الرخيصة.
- الاعتراف بحقوق الفلاحين الذين يؤمنون دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي والغذائي.

وبناء على هذا المفهوم فإن السيادة الغذائية هي محاولة لوضع إستراتيجية بديلة هدفها تفكيك النظام الغذائي العالمي الحالي الذي يتميز بهيمنة منطق التجارة الدولية والقيمة التبادلية المعتمدة على التسليع وهيمنة الشركات الكبرى على أدوات الانتاج الغذائي ونهب الثروات وتحقيق الربح الأقصى. لذلك فإن السياسات المبنية على السيادة الغذائية تختلف تماما عن السياسات القائمة على الاكتفاء الغذائي الذاتي، الذي يعرف بقدرة الدولة بما تملكه من موارد وإمكانيات على إنتاج السلع والأصناف الغذائية محليا بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي على هذه السلع. مفهوم يركز على تقليص حجم الواردات الغذائية وتطوير قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الغذائية الطارئة واضطرابات تجارة الغذاء العالمية، بالإضافة الى دعم وتطوير جودة المنتجات، مما يقود الى التحول من دولة موردة ومستهلِكة فقط الى دولة منتجة ثم مصدرة، ولعل أهم هدف لسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي هو تقليل التبعية الاقتصادية وبالتالي تقليل التبعية السياسية للدول المنتجة للغذاء عن طريق زيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع الغذائية ذاتيا. فهذه السياسة تركز على الجانب الكلي من الاكتفاء الذاتي،عبر استخدام تقنيات الثورة الخضراء التي أضرت بالبيئة وأدت إلى التخلي عن البذور المحلية مما أضر بالتنوع البيولوجي والسيادة على البذور.

كما تختلف السيادة الغذائية أيضا عن الأمن الغذائي الذي يقوم على تأمين الغذاء من أي مصدر (الإنتاج - الاستيراد - المساعدة الغذائية) وعلى النتائج الكلية (توفر غذاء صحي وآمن من أي مكان وفي أي ظروف). فمفهوم الأمن الغذائي يُعرَّف حسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بـ "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتيْن، بما يلبّي احتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". فجوهر مفهوم الأمن الغذائي يتلخّص في توفير الغذاء، دون الخوض في سبل وإمكانيات توفيره. فالأمن الغذائي جاء كتعويض لمفهوم الاكتفاء الذاتي الذي اقترن

بموجات التحرر الوطني التي جعلت من مهمة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء على رأس اهتماماتها.

ويستبعد مفهوم الأمن الغذائي المسؤولية الإلزاميّة للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية، فيما يقترح بالمقابل أن تعوّض سياسة استيراد المواد الغذائية مهام إنتاجها محليا. وقد تبدو هذه الفكرة حلًا لمشكل الغذاء في العالم إلّا أنّها تنطوي في حقيقة الأمر على آليات تؤدي إلى تفقير وتجويع الشعوب وسلبها سيادتها، وذلك عبر تغيير منظومة الإنتاج الفلاحي من منظومة ذات أبعاد معاشية واجتماعية وإنسانية وبيئية إلى منظومة تقوم على النمط الإنتاجي والربحي في إطار ما يعرف بالفلاحة التجارية (l'agrobusiness). وهذا النمط الإنتاجي الجديد لا يمثل سوى آلية سلب وانتزاع وإخضاع إضافة إلى الانعكاسات التي تخلفها سياسات الاستيراد على مدخرات الشعوب وعلى بنى الإنتاج الفلاحي المحلي والوطني وخصوصا على صغار ومتوسطي الفلاحين، بسبب ضعف القدرات التنافسية وفرض التخصص في منتجات زراعية ثانوية تصديرية أكثر ربحية والتخلي عن البذور المحلية لصالح البذور المستوردة والمعدَلَّة جينيا.

سياسات فلاحية ترسخ للتبعية

بالنظر إلى هذه المفاهيم تواجه البلاد التونسية تفاقم أزمة الحق في الغذاء الذي أصبح مهددا في ظل تفاقم التبعية الغذائية وتراجع السيادة الغذائية التونسية، فأكثر من 50 % من الاحتياجات الغذائية يتم توريدها. وتعود أسباب الفجوة الغذائية إلى جملة من الأسباب الهيكلية والظرفية المرتبطة بتطور السياسات الفلاحية وتغير إستراتيجية الدولة في هذا المجال حسب تغير منوال التنمية المعتمد منذ الاستقلال إلى جانب تزايد الطلب بسبب النمو السكاني ومحدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها وضعف هياكل الإنتاج الزراعية.

إنّ السياسات الفلاحية المعتمدة حاليا لا تستطيع أن تحقق الأمن الغذائي بل هي تنخرط في إطار إستراتيجية اقتصاد السوق بهدف جني الأموال والأرباح بالإفراط في استغلال الثروات الطبيعية والاستغلال المفرط للفلاحين الصغار.

لذلك لا بد من مراجعة المرتكزات الفكرية والمسلمات المتداولة حول نظام الإنتاج الزراعي وتجارة المواد الفلاحية التي تقوم على إعطاء الأولوية للإنتاج الموجه للتصدير على حساب حاجيات السوق الداخلية، وضرورة تغيير هذه السياسات بهدف تحقيق الأمن الغذائي وذلك عبر تقليص تصدير المواد الغذائية ذات الجودة العالية مثل زيت الزيتون والتمور والغلال والباكورات[1] والتخلي عن توريد مواد غذائية ذات جودة رديئة تتسبب في تدهور صحة المواطن والحد من النزوح وزيادة مساحة الأراضي الزراعية الدولية المؤجرة للفلاحين والمستثمرين للزيادة في الإنتاج الفلاحي للمواد الأساسية خاصة الحبوب والعلف خاصة وأن التغطية الحالية لا تتجاوز 50 % من الاستهلاك.

إن السياسات الحالية هي امتداد لسياسات المستعمر التي تقوم على توجيه الفلاحة التونسية لتلبية حاجيات السوق الأوروبية واستنزاف الثروات الطبيعية لاستخراج القيمة المضافة وانتزاعها لفائدة المستعمر.

فمثلا في سنة 2018 وبسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج فقد القطاع أكثر من 12000 فلاحا تخلوا عن العمل الفلاحي، كما أن العديد من صغار الفلاحين في الشمال الغربي تخلوا عن الزراعات الكبرى لفائدة الزراعات المصدرة. إنّ أزمة توفير بعض المواد الأساسية مرتبطة أساسا بتفاقم التداين وشدة احتكار عدد من الشركات سوق تموين هذه المواد. إضافة إلى رفض البنوك تمويل الدواوين والمنشات العمومية المتخصصة في استيراد هذه المواد الحيوية مثل ديوان الحبوب الغارق في التداين. والملاحظ أنّ الأزمة في تفاقم رغم أنّ الميزانية المخصصة للدعم والتدخلات الاجتماعية تراجعت بنسبة 12.4

[1] ما يروج حول امتيازات المقارنة لتونس في مجالات زيت الزيتون والتمور لا يستفيد منها المنتجون الحقيقيون بل كبار المحتكرين للتصدير

% إذ انخفضت من 1775 م د في مارس 2020 الى 1554 م د في مارس 2021. كما أنّ أسعار المواد المدعومة باستثناء المحروقات لم تسجل ارتفاعا. وبلغ حجم الدعم في ميزانية 2021 أكثر من 3000 م د منها 2400 م د للمواد الغذائية الأساسية (حبوب،زيوت...) وأغلب الدعم محمول على المؤسسات الوطنية مثل البنك الوطني الفلاحي الذي يمول توريد الحبوب من قبل ديوان الحبوب. فديون الديوان بلغت أكثر من 3300 م د لدى البنك الوطني الفلاحي (BNA) وهو ما يمثل حوالي 22 % من إجمالي ديون حرفاء البنك وأكثر من 25 % من الأموال الذاتية الصافية للبنك أصبحت موجهة لتمويل غذاء التونسيين وبالتالي زيادة أرباح الشركات المحتكرة لتوريد وإنتاج هذه المواد.

تؤكد هذه الأرقام أنّ التبعية الغذائية في مجال الحبوب أصبحت عالية جدا فبين 2008 و 2018 بلغت 57.35% وبلغت نسبة توريد الحاجيات الاستهلاكية من القمح اللين 84.21 % خلال العشرية الأخيرة و 40.69 % للقمح الصلب و 50.81% للشعير.

إنّ إهمال قطاع الحبوب أصبح معضلة كبيرة تهدد غذاء التونسيين ومن مظاهر ذلك اضطراب في توزيع الأسمدة بسبب أزمة الفسفاط، واحتكار البذور والأدوية والمبيدات اللازمة للزراعة من قبل عدد محدد من الشركات التي تحتكر كل الأنشطة المتعلقة بالحبوب من الإنتاج الى الترويج والتصدير. الأوضاع ازدادت سوءا بسبب تلكأ الحكومة في استيراد المدخلات الفلاحية مفضلة توريد الحبوب كمنتوج نهائي لأسباب مجهولة رغم ارتفاع الكلفة. وقد نتج عن ذلك ارتفاع عجز الميزان الغذائي سنة 2019 حوالي ثلاث مرات 1395 م د مقابل 476 م د سنة 2018 كما تراجعت نسبة التغطية في نفس الفترة من 91.1 % سنة 2018 إلى 75.3 % سنة 2019. كما سجلت قيمة الصادرات الغذائية تراجعا ب 13% (4.2 م دينار) مقابل ارتفاع قيمة الواردات الغذائية ب 5.4% (5.6 م دينار) ويعود ذلك الى الارتفاع الكبير لواردات الحبوب بسبب ارتفاع أسعارها في السوق الدولية. وتزامن كل ذلك مع تراجع مستمر لمعدل استعمال البذور المحلية من 65 % في 1975 الى 25% في 2004 و 5% حاليا.

إنّ التبعية المفرطة للخارج والسيادة أصبحت نسبية في مجال القمح الصلب في بلد يعتبر من أكثر البلدان استهلاكا للمعجنات في العالم. حيث نسجل 3 خبزات مستوردة على 4 خبزات مستهلكة. وهذا ما يؤكد أن هناك لوبيات تضغط في اتجاه مواصلة نفس السياسات القائمة على التوريد رغم أننا نملك بذورا أصلية ذات مردودية عالية ومقاومة للجفاف. إضافة إلى أنّ القوانين والسلطات في تونس لا تعير هذه المسألة أي اهتمام بل تتجه الى التحالف مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تهيمن على السوق وتحتكر الغذاء وتدمر منظومات الإنتاج المحلية لتفرض منتوجات غذاء رديئة بالتحالف مع المحتكرين من كبار التجار والمنتجين لهذه المواد في البلاد.

القسم الثالث:

الطاقات المتجددة الغير نظيفة

برج الصالحي أو الوجه المظلم للطاقات المتجددة

ايناس لبيض وحياة العطار . عن المنتدى بالمركز وفرع القيروان

تندرج مشاريع انتاج وتوليد الطاقة من المصادر الطبيعية والمتجددة ضمن استراتيجيات الدول في الانتقال الطاقي والمحافظة على البيئة وتحقيق العدالة بين الفئات الاجتماعية ومن ثم تحقيق تنمية مستدامة وحماية حقوق الاجيال القادمة. وقد ازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من المصادر المتجددة باعتبارها أحد الغايات الثلاث للهدف السابع حول الطاقة من اهداف خطة التنمية المستدامة **2030** التي اعتمدتها الامم المتحدة سنة **2015.**

حققت تونس في العقد الاخير تطورا ملحوظا في هذا المجال أشاد به تقرير البنك العالمي حول وضعية السياسات العمومية في مجال الطاقة المستدامة باحتلالها المرتبة 21 عالميا سنة 2017 من مجموع 133 بلدا بعد ان كانت في المرتبة 65 سنة 2016 والمرتبة 20 سنة 2017 في مؤشر النجاعة الطاقية. ورغم ماتبذله من مجهودات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها لدمج 30% من اجمالي توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول سنة 2030 وجذب الاستثمارات الاجنبية وتحفيز القطاع الخاص للدخول في هذا المجال الى جانب وضعها قانونا ينظم نشاط القطاع. فان بعض المشاريع والمبادرات تثير تساؤلا بالغ الاهمية: هل هي فعلا مشاريع ناجحة جالبة للازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي وضمانة لحقوق الانسان وحقوق الاجيال القادمة؟ أم أنها لعنة اجتماعية وبيئية وحتى صحية؟ سيما وأنها، مهما رفعت من شعارات التنمية العادلة والمستدامة، إلا انها في الواقع احدثت شرخا كبيرا بينها وبين الانسان الذي امتهنت كرامته وانتقصت من انسانيته وعمقت من معاناته. فتحولت من نعمة الى نقمة. كما

هو الحال في قرية برج الصالحي التابعة لمعتمدية الهوارية ولاية نابل اين ينتصب جزء من مشروع لتوليد الكهرباء عبر الطاقات المتجددة بالرياح.

هذا المشروع الذي عرف بمزرعة الرياح سيدي داود هو اولى الخطوات التي خطتها تونس نحو اقامة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة عبر طاقة الرياح.

ا. تقديم المشروع

مثلت سنة 2000 نقطة انطلاق انتاج الكهرباء من الرياح في تونس بدعم من الصندوق العالمي للبيئة وصندوق الامم المتحدة للتنمية. ويعد هذا الحقل الاول من نوعه في تونس حيث دخل طور الانتاج في اوت من سنة 2000 ليعرف توسعة على مرحلتين كانت الاولى سنة 2003 والثانية سنة 2009. ويمثل هذا الجزء من المشروع المنجز بمنطقة برج الصالحي من معتمدية الهوارية موضوع هذا التقرير. ويمتد المشروع بأجزائه الثلاثة على مساحة جملية تقدر ب 3000 هكتار.

وقد تم انجاز حقل انتاج الطاقة الكهربائية بالرياح بسيدي داود في إطار اتفاقية بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمستثمر الاسباني في الطاقات المتجددة GAMES\MADE الذي أسهم في انجاز المشروع وتصنيع المراوح منذ انطلاق المشروع.

الاجزاء الثلاثة من مشروع حقل سيدي داود لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح

الجزء	المنطقة المعنية	بداية التشغيل	عدد المراوح	الطاقة المنتجة
الاول	منزل سالم	2000	32	10.56 ميقاوات
الثاني	هنشير غرمان	2003	11	8.72 ميقاوات
الثالث	**برج الصالحي**	**2009**	**26**	34.32 ميقاوات

المصدر: دراسة التأثير على المحيط للمشروع (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، 2009)

تطل قرية برج الصالحي على البحر في موقع جغرافي استراتيجي يشرف على جزيرتي زمبرة وزمبرتة على مسافة لا تتجاوز 15 كيلومترا ولا يفصلها عن ايطاليا الا 160 كيلومتر تقريبا. وتعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تمتعا بالرياح وذلك حسب أطلس

الرياح للبلاد التونسية المنجز سنة 2009. وفي برج الصالحي، يحتوي الجزء الثالث من المشروع على ثلاثة صفوف من 8، 10 و8 مراوح بحيث يكون العدد الجملي 26 مروحة، تفصلها عن بعضها البعض بين 400 و500 متر حسب ما تنص عليه دراسة التأثير على المحيط.

II. تاريخ المظلمة

يعود تاريخ مظلمة برج الصالحي إلى ما قبل الثورة بسنوات وما أوجهها المختلفة إلا نتاج مراحل من التحيل والتلاعب بالقوانين واستغلال بساطة المتساكنين وضعف المامهم بالنصوص القانونية والتشريعية وكيفية استغلالها للدفاع عن حقوقهم. وقد

ساهمت في هذه المظلمة مؤسسات مختلفة كانت على علاقة مباشرة بإنجاز المشروع ونجحت في التواصل والتعاون بينها على مدى سنوات من أجل انتزاع الأراضي من مالكيها بتعلة المصلحة العامة وتحت غطاء مشروع رئاسي لم يكن من الممكن في تلك الحقبة التساؤل حوله أو تعطيل انجازه.

1. **أواخر التسعينات: إدارة الغابات تغير بالقوة صبغة الأراضي من فلاحية إلى غابية**

كانت نقطة البداية سنة 1999 حيث تعللت ادارة الغابات التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل بإنجاز أشغال لحماية الأرض من الانجراف وجسور تقي الأهالي من الفيضانات. ولم تكن منطقة برج الصالحي قبل هذا التاريخ قد تعرضت إلى فيضانات أو انجرافات تذكر أو من شأنها تهديد الأراضي الفلاحية للمتساكنين الذين استبشروا بهذه الأشغال واللفتة من طرف السلط الجهوية خاصة وان المنطقة مهمشة وشبه منسية. وقامت إدارة الغابات في مرحلة ثانية بغراسة مجموعة من الأشجار الغابية بالجبل الذي هو مرعى للفلاحين الصغار والحال أن منطقة برج الصالحي معروفة بنشاطها الفلاحي وتربية الأبقار. وبلغت بذلك المساحة الجملية التي تدخلت فيها إدارة الغابات 25 هكتارا من هنشير برج الصالحي. وتبرز من هنا النية المبيتة من أجل التغيير التدريجي للصبغة القانونية للأراضي من فلاحية يتسوغها المتساكنون الى غابية دولية يسهل التصرف فيها وانتزاعها لاحقا. وقد تم استغلال الملكية الجماعية للأراضي "على الشياع" وغياب الملكية الفردية لإتمام هذه العملية مع ضمان صعوبة التظلم من طرف أصحاب الأرض. وقوبلت محاولات الاحتجاج والاعتراض بالقمع والتهديد من بعض الاطراف المتواطئة مع النظام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أنه في التقرير السابق لإنجاز المشروع والذي يصف المواقع الممكنة للإنجاز وخصائصها، عرفت الشركة التونسية للكهرباء والغاز موقع إقامة المراوح ببرج الصالحي بأنه **"مجال غابي بالأساس مع نشاط فلاحي محدود"** والصبغة

العقارية للأراضي بأنها" **أملاك للدولة مع مساحات صغيرة مستغلة من طرف السكان**".ولم يكن هذا المعطى ممكنا لولا التدخل المسبق لإدارة الغابات.

وقد حاول عدد من الأهالي استرجاع أراضيهم التي منعوا من دخولها، بمراسلة الإدارة العامة للغابات بوزارة الفلاحة التي اجابتهم بأن الأراضي خاضعة لنظام الغابات ولا يجوز لهم استغلالها الا بتراخيص مسبقة. وهكذا تحولت الأراضي التي مارسوا عليها الرعي لسنوات إلى غابات يشترط استغلالها للرعي ترخيصا مسبقا وقرارا يصدر بالرائد الرسمي.

تظلم ورثة احمد بن عمار الصالحي ورد الإدارة العامة للغابات

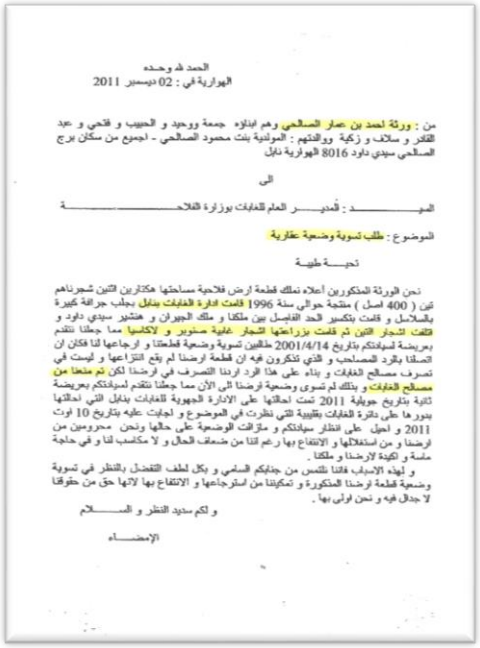

الحمد لله وحده
الهوارية في : 02 ديسمبر 2011

من : ورثة احمد بن عمار الصالحي وهم ابناؤه جمعة ووحيد و الحبيب و فتحي و عبد القادر و سلاف و زكية وورثتهم : المونية بنت محمود الصالحي - اجمع من سكان برج الصالحي سيدي داود 8016 الهوارية دائل

الى

السيـــــــــــــــد : المديـــــــر العام للغابات بوزارة الفلاحـــــــــــــــــــــة

الموضوع : طلب تسوية وضعية عقارية

تحيـــــة طيبة

نحن الورثة المذكورين أعلاه نملك قطعة أرض فلاحية مساحتها مكتازين اثنين شجرناهم تين (400 اصل) منتجة حوالي سنة 1996 قامت ادارة الغابات بدائل بجلب جرافة كبيرة بالسلاسل و قامت بتكسير الحد الفاصل بين ملكنا و ملك الجيران و هشير سيدي داود و قالت اشجار التين ثم قامت بزراعتها اشجار غابية صنوبر و لاكاسيا مما جعلنا نتقدم بعريضة لسيادتكم بتاريخ 2001/4/14 حاملين تسوية وضعية قطعتنا و ارجاعها لنا فكان ان اتصلنا بالسيد المصلحب و الذي تذكرون فيه ان قطعة ارضنا لم يقع التزاعها و ليست في تصرف مصالح الغابات و بناء على هذا قرر اردنا التصرف في ارضنا لكن تم منعنا من مصالح الغابات و بذلك لم تسوى وضعية ارضنا الى الآن مما جعلنا نتقدم لسيادتكم بعريضة ثانية بتاريخ جويلية 2011 تمت احالتها على الادارة الجهوية للغابات بدائل التي احالتها بدورها على دائرة الغابات بقليبية التي نظرت في الموضوع و اجابت عليه بتاريخ 10 أوت 2011 و الحال على انظار سيادتكم و ملازالت الوضعية على حالها ونحن محرومين من ارضنا و من استغلالها و الانتفاع بها رغم اننا من ضعاف الحال و لا مكاسب لنا و في حاجة ماسة و ثكيدة لارضنا و ملكنا .

و لهذه الاسباب فاننا نلتمس من جنابكم السامي و بكل لطف التفضل بالنظر في تسوية وضعية قطعة ارضنا المذكورة و تمكيننا من استرجاعها و الانتفاع بها لانها حق من حقوقنا لا جدال فيه و نحن اولى بها .

و لكم سديد النظر و السـلام

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
14

من المدير العام للغابات

إلى السيد
جمعة بن احمد الصالحي
المشرع الصالحي سيدي داود
8016 الهوارية

الموضوع : حول طلب تسوية وضعية عقارية.
المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 02 ديسمبر 2011.

وبعد، تمة لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب استرجاع قطعة أرض كائنة بمشير برج الصالحي، أشرف بإعلامكم أن قطعة الأرض موضوع الطلب خاضعة لنظام الغابات بحكم كونها تعني والقائمة للأراضي الاشتراكية لأهالي برج الصالحي.

وبالتالي فإن هذا العقار يعتبر على ذمة أصحابه للتصرف فيه طبقا لمقتضيات مجلة الغابات وذلك بالحصول على التراخيص اللازمة قبل الشروع في استغلال الأشجار الغابية . والسـلام.

المدير العام للغابات

2. 2006-2007: الشركة التونسية للكهرباء والغاز تستغل الإعاقة السمعية لدى الأهالي وتفتك منهم أراضيهم بعقود إذعان

خولت عملية تغيير صبغة الأراضي من فلاحية إلى غابية استغلالها من أجل القيام بالأشغال في المناطق البعيدة عن المناطق السكنية. وعند اقترابها من المنازل

مكنت الأرضية التي هيأتها إدارة الغابات للشركة التونسية للكهرباء والغاز من الشروع في التفاوض مع الأهالي من أجل تركيز ما تبقى من المراوح على أراضيهم. وكانت إعاقة الصمم لدى عدد كبير من الأهالي الناجمة عن الزواج بين الأقارب مطية استغلتها الشركة لتبرير تركيز المراوح بالقرية بدعوى أن الضجيج الذي سوف ينجم عن دوران التوربينات لن يسبب لهم الإزعاج.

ولم تخل عملية كراء الأراضي من ضغط وتخويف وصل حد التهديد بالتوقيف واستعمال مختلف آليات الترهيب والقوة من أجل افتكاك الأراضي. حيث أنه وبحسب شهادات الأهالي استغل عدد من العمد النفوذ الذي كان يمتعهم به النظام السابق كأذرع تنفيذية وعين للسلطة على المستوى المحلي، من أجل دفع العشرات من الأهالي إلى التنازل عن أراضيهم بموجب عقود كراء زهيدة للغاية تتراوح قيمتها بين **225و2940 دينار**، لا ترتقي إلى القيمة الحقيقية للأرض ولا تعوض صاحبها عن الخسائر التي سيتكبدها جراء التوقف عن استغلال أرضه.

أرض تمسح 75م م تم كراءها ب 225 د لمدة 30 سنة

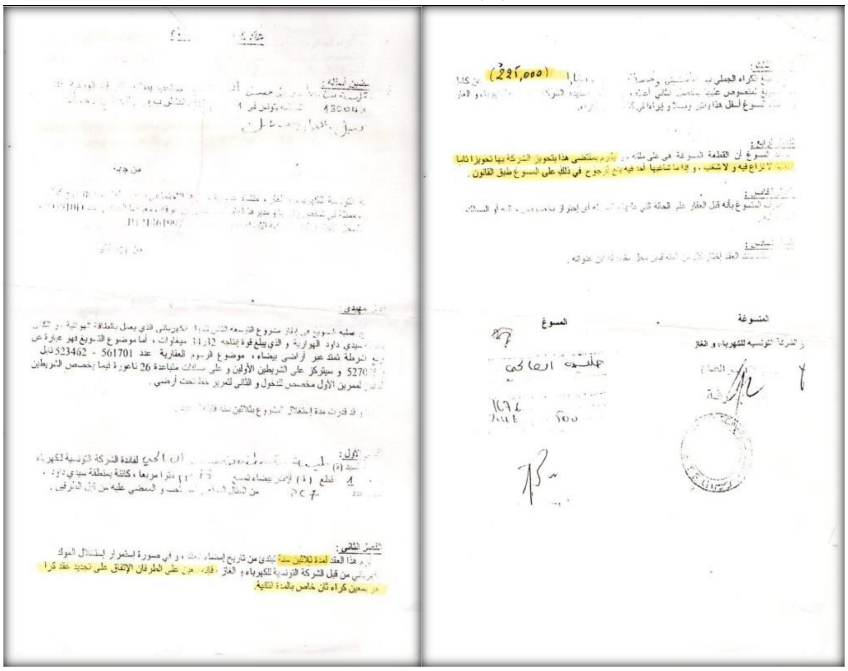

3. سنة 2008: تسليم المشروع من طرف المستثمر الاسباني الى الشركة التونسية للكهرباء والغازوتعمق الأزمة

غادر المستثمر الاسباني في الطاقات المتجددة GAMES\MADE حقل الهوارية سنة 2008 بعد أن أشرف على تركيزها وتشغيلها ومراقبة سلامة عملية انتاج الطاقة في بدايتها. كما أمّن، حسب ما أفادنا به شاب من برج الصالحي اشتغل كفني بالحقل، دورات تكوينية مختلفة لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمكينهم من تسيير المراوح وصيانتها وذلك قبل أن تضع الشركة رسميا شعارها فوق التوربينات كصاحب المشروع والمسؤول المباشر عنه. إلا أن صيانة نواعير الهواء والجدية في التقيّد بطريقة تشغيلها والسرعة في إصلاح الأعطاب الطارئة، لم تتم على أكمل وجه مما انجر عنه جملة من الإخلالات والحوادث الفنية سنتطرق إليها بالتفصيل في عنصر لاحق من هذا التقرير.

4. ما بعد ثورة 2011: انطلاق الاحتجاجات وبداية النزاع

كانت احتجاجات الأهالي قبل الثورة في علاقة بافتكاك أراضيهم والضجيج الصادر عن المراوح على نطاق ضيق وذلك كغيرهم من المواطنين الذين عاشوا مظالم

مختلفة زمن القمع والاستبداد تحت النظام السابق. وفي سنة 2011 دخل برج الصالحي مرحلة جديدة من النضال حيث اتفق الأهالي على الامتناع عن خلاص فواتير الكهرباء إلى حين النظر في مطالبهم وذلك كشكل من اشكال الاحتجاج. ومن هنا تعددت الوقفات الاحتجاجية ليكون أولها سنة 2011 بحضور عناصر من الجيش الوطني لحماية منشأة الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وتواصل رغم هذه التحركات رفض الشركة الاجتماع والتفاوض مع الأهالي مما دفعهم إلى المضي قدما في رفضهم خلاص الفواتير ولم يثنهم عن ذلك التجاء الستاغ إلى القضاء والحكم الذي أصدره في 12 ديسمبر 2013 للتصريح للشركة بقطع الكهرباء على ال 177 حريفا الرافضين لخلاص فواتيرهم بالقرية. وكان هذا التاريخ مفصليا في نزاع الأهالي مع الستاغ حيث مثل بداية انتهاج سياسة لي الذراع والابتزاز من طرف الشركة لإثناء الأهالي عن المطالبة بحقوقهم ودفعهم نحو الإقرار باختلال موازين القوى بأن تم إرسال عدل منفذ إلى القرية للتهديد بإزالة العدادات الكهربائية لعدم الخلاص.

وتواصل بعد هذا التاريخ الكر والفر بين قطع الكهرباء والتتبّعات العدلية من طرف الستاغ والاحتجاجات وغلق محطة توليد الطاقة من طرف الأهالي. وفي 24 مارس 2014، قبلت الشركة أخيرا التفاوض بعد أن عجزت عن تطبيق الحكم القضائي الصادر لمصلحتها في 2013 وما انجر عن اعتصامات الأهالي من تعطيل للإنتاج لأشهر متواصلة. وأشرف معتمد الهوارية على هذه الجلسة التي حضر فيها بالإضافة إلى الأهالي، الممثل القانوني للشركة وممثل عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحرس الوطني بالهوارية. وانبثق عن هذه الجلسة محضر اتفاق ينص على دراسة مطالب الأهالي التالية في أجل لا يتجاوز 15 يوما، قام على أساسه المحتجون بفك الاعتصام:

- كف الستاغ عن التتبع من طرف عدل منفذ
- المطالبة **بتحديد سقف استهلاك كهرباء مجاني** وخلاص ما زاد عن ذلك مع الإعفاء من خلاص معلوم استهلاك الكهرباء للمدة ما بعد 14 جانفي 2011

- **مراجعة عقود كراء الأراضي** ومطابقتها مع القيمة الحقيقية للأرض والأضرار الصحية المنجرّة
- تمكين شباب الجهة من ذوي الاختصاص من **التشغيل** صلب المشروع

وانقضت ال 15 يوما دون أن يتم الاتصال بالأهالي للرد على مطالبهم، مع تواصل انقطاع التيار الكهربائي مما دفع بهم إلى الرجوع إلى مربع الاحتجاجات.

وفي سنة 2018، دخل الأهالي في اعتصام مفتوح داخل محطة توليد الطاقة تواصل لمدة شهر بين 18 سبتمبر و18 أكتوبر للتنديد بتواصل انقطاعات التيار الكهربائي. وعلى إثر الضغط الإعلامي واتحاد الشغل وعدد من النواب، تم إعادة التيار الكهربائي في غياب تام لهياكل الدولة وللشركة التونسية للكهرباء والغاز. وفي 13 نوفمبر 2019، تعمدت الستاغ قطع الكهرباء في ساعة متأخرة من الليل مع تنبيه الأهالي من طرف المعتمد بضرورة خلاص ديونهم. حينها، أغلق المحتجون محطة توليد الطاقة والطريق المؤدية إليها لمدة يومين دون أن تسجل أي أعمال عنف أو شغب، وهو ما عجزت الشركة على دفع الأهالي للقيام به حتى توجه إليهم تهم بالفوضى والشغب.

وتزامنا مع العودة المدرسية 2020، تسببت صاعقة رعدية في عطب فني في الخزان الكهربائي الرئيسي للمنطقة أدى الى انقطاع الكهرباء على القرية لمدة تجاوزت ال 15 يوما. ولم تجد مطالب الأهالي بإصلاح العطب أي صدى لدى السلط المحلية والجهوية كما أصرت الشركة التونسية للكهرباء والغاز على عدم إصلاح العطب وإرجاع الكهرباء قبل خلاص الفواتير المتخلدة بذمة الأهالي. ودفع هذا الأمر المواطنين إلى تنفيذ سلسلة من الاحتجاجات تمثلت بالأساس في قطع الطريق الرابطة بين طنارة سيدي داود ومفترق منطقة صاحب الجبل المؤدي إلى الهوارية وتونس. وتواصل الاعتصام أكثر من عشرة ايام وتم فضه وفتح الطريق بعد انعقاد جلسة يوم 21 سبتمبر 2020 بمقر المعتمدية، جمعت ممثلين عن أهالي برج الصالحي ومعتمد الجهة، مع غياب ممثل عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

الجوارية في : 2020/09/21

محضر جلسة

إنعقدت اليوم الاثنين 2020/09/21 جلسة عمل بمقر المعتمدية صحبة الإطارات الأمنية بالجهة ، وذلك للنظر والتحاور مع أهالي برج الصالحي المعتصمين بطريق صاحب الجبل بمنارة سيدي داود منذ يوم الخميس 2020/09/17 على خلفية عدم إرجاع التور الكهربائي لحوالي 40 عائلة ببرج الصالحي على إثر العطب الحاصل أثناء الأمطار الأخيرة . ووقع الإتفاق مع جميع الأطراف على النقاط التالية :

1 – فتح الطريق .

2 – السماح لأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز بصيانة الشبكة وتفقدها مع عدم رفع الحداد إلى حين الوصول إلى إتفاق رسمي بعد السماع لمطالب المتساكنين .

3 – التخلي على التتبعات العدلية على خلفية غلق الطريق والإحتجاجات الأخيرة .

ع/ر	الإسم واللقب	الصفة	الإمضاء
1	عبد الباسط الصالحي	ممثل عن الأهالي	
2	المرسي الصالحي	ممثل عن الأهالي	
3	فتحي بلاغة	ممثل عن الأهالي	
4	نعيم الصالحي	ممثل عن الأهالي	
5	جلال متاع الله	ممثل عن المجتمع المدني	

المعتمد

محمد الأمين نصراوي

اعتصام سبتمبر 2020 ومحضر جلسة 21 سبتمبر

وبقي الحال على ما هو عليه مع إصرار الشركة التونسية للكهرباء والغاز على عدم إصلاح العطب وإرجاع الكهرباء قبل خلاص الديون المتخلدة بذمة الأهالي والتي تقدر ب 300 ألف دينار حسب ما أفادتنا به الشركة على إثر مطلب نفاذ الى المعلومة تقدمنا به بتاريخ 08 فيفري 2021، وأمام تأزم الوضع بادر الاهالي بالاتصال بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل مناصرتهم وحلحلة هذا الملف العالق منذ ما يقارب العقدين من الزمن.

III. تعديات مختلفة ومظلمة مركبة

1. الاخلالات الفنية ومغالطات دراسة التأثير على المحيط

كغيره من المشاريع والاستثمارات في مجال توليد الكهرباء، تخضع وحدات انتاج الطاقة الكهربائية من الرياح الى دراسة التأثير على المحيط وذلك كما ينص عليه الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المؤرخ في 11 جويلية 2005. وينص الفصل الأول من هذا الأمر على أن دراسة التأثير على المحيط هي "الدراسة التي تسمح بتقدير وتقييم وقيس

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لإنجاز الوحدة على المحيط على المدى القصير والمتوسط والطويل والواجب تقديمها للوكالة الوطنية لحماية المحيط لإبداء الرأي قبل الحصول على أي ترخيص إداري يتعلق بإنجاز الوحدة". وبالاطلاع على دراسة مشروع حقل سيدي داود لإنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح التي انجزتها الشركة التونسية للكهرباء والغاز سنة 2009، تبينت لنا جملة من المغالطات والإخلالات التي تجدر الإشارة إليها.

الاخلالات الفنية ومغالطات دراسة التأثير على المحيط

الصفحة	المنصوص عليه	الواقع/ المعايير الدولية
9	سوف يمكن المشروع من تنشيط الاقتصاد بالجهة عن طريق تمكينها من الضغط العالي	**شبكة الكهرباء ببرج الصالحي ذات ضغط ضعيف ومتوسط**
30	تتراوح المسافة الفاصلة بين المراوح بين 400 و500م	**معدل المسافة بين التوربينات الذي تمكنا من حسابه عبر الموقع Google earth لا يتجاوز 200 م.بالإضافة الى المسافة بين المراوح والمنازل التي لا تتعدى ال 100 متر بالنسبة لأحد التجمعات السكنية، بل أن أحد المنازل تفصله فقط 40 مترا عن أقرب مروحة!** **تجدر الإشارة الى ان المعايير الدولية تنص على أن المسافة بين حقول انتاج الطاقة بالرياح والتجمعات السكنية لا يجب أن تقل عن 500 م وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار شدة الضوضاء الناتجة عنها وارتفاع التوربينات وذلك حسب تقرير صادر عن المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة**
40	لا يتجاوز الضجيج الصادر عن التوربينات الـ55 ديسيبال	**تنص توصيات منظمة الصحة العالمية لحدود الضوضاء على ألا يتجاوز الضجيج الناجم عن التوربينات ال 45 ديسيبال.**

40	ينظم سنويا فريق مختص من إدارة انتاج وتوزيع التيار الكهربائي حملة لقياس الضجيج الناجم عن دوران المراوح وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال اكتشاف "بؤر ضجيج"	**أكّد لنا الأهالي أنهم لم يشهدوا أي حملة من هذا النوع منذ تركيز المشروع**
41	جميع توصيلات الكابلات الكهربائية مبرمجة تحت الأرض ولا يوجد خطر من وقوع حوادث كهربائية للأشخاص الذين يعبرون الموقع. كما أن مسار مرور الكابلات تحت الأرض مجهز بأجهزة إنذار مرئية ليلاً ونهارًا.	**لم نعاين أثناء زياراتنا الميدانية للموقع أي علامة إنذار يدل على مرور كابل كهربائي تحت الأرض.**
60	تمكن عقود الكراء لمدة 30 سنة الفلاحين من الاعتناء بأراضيهم واقتناء المعدات اللازمة لتحسين جودة الزراعات والمحافظة على حيواناتهم. وعليه فإن استغلال حقل انتاج الطاقة لن يؤثر على السير العادي للأنشطة التقليدية والاجتماعية بل على العكس سوف يساهم في النهوض باقتصاد المنطقة.	**كيف لعقد كراء لا تتجاوز قيمته الجملية 225 دينار أن يمكن صاحبه من تحسين نشاطه ووضعيته الاجتماعية؟ كما سبق وأن أوردنا في الجزء المخصص لتاريخ المظلمة أن صبغة الأراضي تغيرت من فلاحيّة إلى غابية مما أدى إلى اضطراب في النشاط التقليدي للرعي.**
63	يؤثر تركيز المراوح وتشغيلها بشكل طفيف على التربة	**أدى تركيز المراوح في بعض المناطق الفلاحية التي قمنا بزيارتها إلى انجر افات خطيرة وتفقير للتربة انعكس سلبا على الزراعات**

وبالإضافة إلى مجمل هذه الاخلالات، يؤدي غياب الصيانة الى الانقطاعات المتكررة للكهرباء ووضعية مهترئة للشبكة مما يمثل خطرا مباشرا على المتساكنين ومساكنهم مع تكرر حوادث التماس الكهربائي وسقوط المروحيات.

2. الآثار الصحية

على الرغم من غياب دراسات علمية تجمع على التأثيرات السلبية للعيش بالقرب من مزارع الرياح على صحة الإنسان، إلا أن العديد من الشهادات من مناطق مختلفة من العالم تثبت وجود علاقة سببية بين تواجد الهوائيات وتدهور صحة الإنسان. وتتجلى آثار الهوائيات بالأساس على الجهاز السمعي والعصبي وعلى نشاط القلب. وتنص دراسة المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لسنة 2014 أن

المسافة الفاصلة بين محطات توليد الكهرباء من طاقة الرياح والمباني المحيطة تؤثر مباشرة على**الراحة النفسية للإنسان** في علاقة خاصة بدوران الاجنحة وما ينجم عنه من تظليل وضجيج. ويؤثر الضجيج بالأساس على حاسة السمع التي من الممكن أن تتضرر بالتعرض المتواصل لضجيج المراوح وهو ما حدثنا عنه متساكنون من برج الصالحي يقطنون على بعد أمتار من المراوح. فبحسب "**نعيم**": "نكاد نصاب جميعا بالصمم. ويؤرق ضجيج دوران المراوح المتواصل نومنا ليلا مما يسبب لنا إحساسا مستمرا بالإرهاق" ويؤكد كلام "**نعيم** "ما تحذر منه دراسة صادرة عن الوكالة الفرنسية للسلامة الصحية البيئية والمهنية AFSET حول التعرض المستمر لضجيج المروحيات الذي يمكن أن يؤدي إلى **ارهاق في السمع وتدريجيا الى حالة من الصمم**. وينجر عن ذلك لدى العديد من الأشخاص حساسية مفرطة ونزعة نحو العدوانية تؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية. وقد أخبرنا أهالي برج الصالحي عن**التشنج والتوتر**الذي أصبح يشوب بعض العلاقات الاسرية خاصة بين الأزواج. كما تنص نفس دراسة الوكالة الفرنسية AFSET أن الضجيج الناجم عن المراوح يمكن أن تنجر عنه **اضطرابات في التركيز والذاكرة**. ويعاني بعض الأطفال في برج الصالحي بحسب "**نعيم**" من "صعوبات في التواصل وبطأ في الفهم داخل عائلاتهم وفي مدارسهم". من جانب آخر، يعيش الأهالي مع **خوف متواصل** من سقوط المروحيات على مساكنهم خاصة وأن هذا الحادث قد حصل بالفعل ثلاث مرات في حقل الهوارية خلال السنوات الأخيرة. ويؤكد "**ناجح**" الذي اشتغل كفني صيانة صلب المشروع أن حالة الاهتراء والتآكل والصدأ المتجمع على المراوح بلغ ذروته، زد على ذلك تراجع ثباتها وزيادة الضجيج الناجم عن الاهتزاز بالرياح جراء غياب الصيانة.

كما تتسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء في **أزمات صحية** للمرضى الذين يعتمدون على آلات كهربائية للتنفس أو لعمل عضلة القلب. وأمكننا التحدث إلى "**ياسين**" الذي يعاني من ضيق تنفس حاد والذي شرح لنا معاناته عندما ينقطع الكهرباء حيث يضطر الى التنقل إلى قرية غرمان المجاورة لتوصيل آلة التنفس بالكهرباء

في منزل جدته ويمنعه في العديد من الاحيان تردي الظروف المناخية من الوصول الى غايته.

3. الآثار البيئية والفلاحية

تنص دراسة التأثير على المحيط للجزء الثالث من مشروع انتاج الطاقة بالكهرباءالخاص ببرج الصالحي على أن "الأنشطة الرئيسية للفلاحين لن تشهد تغييرا أو اضطرابا جراء تواجد المشروع الذي سيمكن أيضا من فتح وتسهيل الوصول الى الأراضي". كما تم التنصيص على أن "مخلفات زيوت التشحيم المستعملة سيقع تجميعها لرسكلتها لاحقا" وتضيف الدراسة أن "الآثار البيئية للمشروع تكاد تكون منعدمة نتيجة حزمة الإجراءات التي سيتم العمل بها لتفادي الأضرار البيئية".

ولكن تكفي زيارة معاينة للقرية للوقوف على مشاكل فلاحية وبيئية كان تركيز المراوح السبب المباشر فيها. فبالإضافة الى عرقلة نشاط الرعي الطبيعي للمواشي الذي سبق وأن أشرنا إليه، تشهد الأنشطة الفلاحية لبعض المزارعين آثارا مباشرة تتمثل بالأساس في انجراف التربة المتأتي من سيلان مياه الاودية التي وقع تغيير مجاريها الطبيعية بعد التركيز العشوائي للمراوح والذي لم يأخذ بعين الاعتبار تموقع مختلف المكونات الجغرافية من سهول وهضاب وأودية. واكتفى المهندسون الذين خططوا لاماكن المراوح، بالبحث عن سهولة تركيزها والوصول اليها بأن فتحوا معابر في مجاري الاودية الشيء الذي ولد سيلان مياه جارفة أضر بالمسالك الريفية وببعض الطرقات التي تعتبر شرايين رئيسية للقرية.

وفي المزارع تتالى سنوات المحاصيل الهزيلة ويكابد الزيتون للبقاء على قيد الحياة بسبب مناطق التشبع بالماء التي خلقتها الديناميكية الجديدة للأودية بعد تركيز المراوح ويمكن بالعين المجردة ملاحظة الفطريات وآثار التعفن على الجذوع والأغصان نتيجة ركود المياه.

ومن الجانب البيئي، وعلى عكس ما نصت عليه دراسة التأثير على المحيط، لم تتخذ الشركة أي اجراء للتصرف في مخلفات زيوت التشحيم أو رسكلتها. وقد دفع هذا الأمر بالمواطن "**أنور م.**"الى تقديم شكاية لدى المحكمة بسبب ما تسببه الزيوت المتأتية من احدى المروحيات، بسبب غياب الصيانة، على أرضه الفلاحية وحكمت المحكمة لصالحه بتعويضات.

الأضرار الفلاحية جراء تركيز المراوح: انجراف التربة وتعفن وموت الزيتون

4. الاثار الاقتصادية والاجتماعية وغياب التنمية

اكتشفنا لأول مرة قصة قرية "برج الصالحي" في زيارة عابرة كنا قد قمنا بها في إطار برنامج التبادل الشبابي صيف 2020، التقينا خلالها السيد **"محمد الجبالي"**، مستشار بلدي ورئيس لجنة الاشغال ببلدية الهوارية، وفي سياق حديثنا معه أخبرنا عن قرية مطلة على البحر الابيض المتوسط تعاني الظلم منذ أكثر من عقدين من الزمن وتقبع في الظلام، حتى بعد الثورة، مازالت تئن من الوجع وتنشد التعافي أمام صمت وتواطؤ السلطات المحلية والجهوية وغياب الدعم المجتمعي الفاعل.

يخيّل اليك ان قرية برج الصالحي، بموقعها الجميل وطبيعتها الخلابة، من المناطق المحظوظة اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا. وأنت ترى النواعير العملاقة المحيطة بها والتي تنتج الطاقة الكهربائية من الرياح، تستحضر مبادئ التنمية المستدامة ونعيم الطاقات المتجددة ويرتسم في مخيلتك مشهد جميل لمنطقة يطيب فيها العيش.

في 21 ديسمبر 2020 زرنا القرية رسميا، بعد ان اتصل بنا متساكنوها وعاينا الوضع وتكلمنا معهم فسمعنا شهادات صادمة واكتشفنا حقائق لأول مرة على لسان شيوخ وشباب تحدثوا بحرقة وألم وعبروا عن شعور الغبن والظلم والمعاناة التي يعيشونها منذ ان سلموا اراضيهم للمشروع ظنا منهم انهم اول المستفيدين منه. يقول "**نعيم**" بصوت حزين **"لا خير في هالبلاد اذا ماتعطيش الحق لاماليها... يا رسول الله ننتج في الضو ويتقص عليّا !!"** هم يرون، مثلما نرى جميعنا، أن من واجب الشركة باعتبارها مؤسسة عمومية اسداء الخدمات لكل المواطنين والمواطنات دون تمييز. وان من حقهم ان يتمتعوا بهذه الخدمات وان يستفيدوا من هذا المشروع ليس كما وعدتهم الشركة فحسب وإنما بموجب القانون والمسؤولية المجتمعية ووفق مبادئ التنمية المستدامة وحقوق الانسان.

وأنت تتجول في القرية تلاحظ الغياب التام للدولة ومؤسساتها. فلا مدرسة ولا مركز للصحة الأساسية ولا مراكز ترفيه ولا حتى مركز بريد، هي فقط مدرسة لحاملي الاعاقة السمعية. يقول أحد الاهالي أنه طرد منها بعد ان كان يشتغل فيها واليوم هي مجرد بناء خال من الروح، يستغلها فقط عدد من النافذين في المنطقة للحصول على تمويلات تذهب الى مناطق أخرى ولا يستفيد منها أهالي القرية.

غياب الدولة لمسناه أيضا من خلال تردي البنية التحتية وكثرة البطالة في صفوف الشباب والكهول وغياب المشاريع الصغرى وانعدام موارد الرزق، فباستثناء بعض المنح البسيطة التي يتحصل عليها حاملو الاعاقة من الدولة فلا رواتب ولا مداخيل ولا قدرة لهم حتى على بعث مشاريع صغرى ولا فتح ورشات، الأمر الذي يرجع الى ضعف الشبكة الكهربائية واهترائها وتعنت إقليم الشركة ورفضه القيام بالصيانة

رغم اتصال الاهالي به عديد المرات وتوجيههم عديد المراسلات آخرها بتاريخ 23 أكتوبر 2020 حيث كان رد الاقليم بالرفض واتهامهم بأعمال العنف وتعطيل عملية الصيانة. مفارقة عجيبة تؤكد إصرار إقليم منزل تميم على تلفيق التهم للأهالي ونعتهم بالفوضويين حتى يتملص من المسؤولية.

ورغم تحصل اصحاب المطالب على الموافقة من طرف بلدية المكان، ترفض الشركة تزويدهم بعدادات ذات ضغط عالي معتمدة في ذلك سياسة العقاب الجماعي. الشيء الذي حال بينهم وبين ممارسة اي نشاط حرفي او بعث اي مشروع في القرية من شأنه أن يساهم في تحسين معيشتهم وتوفير مواطن الشغل للشباب العاطل عن العمل والحامل لشهادات عليا في مختلف الاختصاصات. وبقي بذلك الصيد البحري، بالامكانيات البسيطة والتقليدية، مورد رزقهم الوحيد. وتحولت مزرعة الرياح بالمنطقة من نعمة الى نقمة، ومن مشروع مربح للشركة وللمواطن الى مشروع مربح للشركة مرهق للمواطن. يرى فيه اهالي برج الصالحي عدوا غاصبا لأرضهم مدمرا لصحتهم وخطرا على أمنهم.

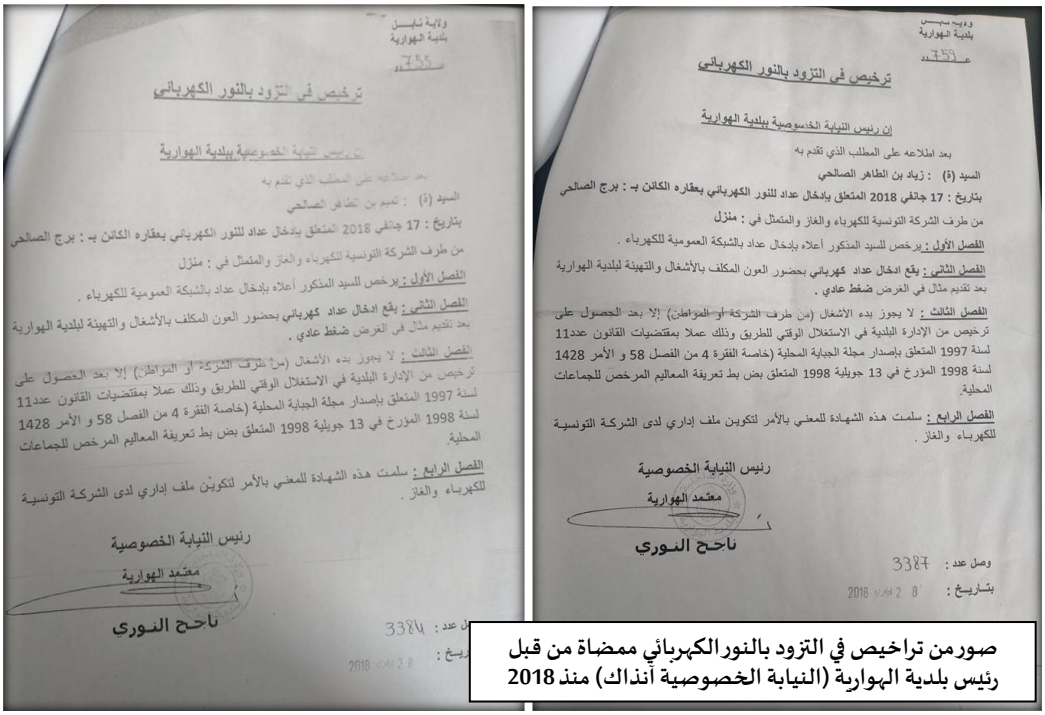

ترخيص في التزود بالنور الكهربائي

إن رئيس النيابة الخصوصية ببلدية الهوارية

بعد اطلاعه على المطلب الذي تقدم به

السيد (ة) : زياد بن الطاهر الصالحي

بتاريخ : 17 جانفي 2018 المتعلق بادخال عداد للنور الكهربائي بعقاره الكائن بـ : برج الصالحي

من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز والممثل في : منزل

الفصل الأول : يرخص للسيد المذكور أعلاه بادخال عداد بالشبكة العمومية للكهرباء .

الفصل الثاني : يقع ادخال عداد كهربائي بحضور العون المكلف بالأشغال والتهيئة لبلدية الهوارية بعد تقديم مثال في الغرض ضغط عادي .

الفصل الثالث : لا يجوز بدء الأشغال (من طرف الشركة أو المواطن) إلا بعد الحصول على ترخيص من الإدارة البلدية في الاستغلال الوقتي للطريق وذلك عملا بمقتضيات القانون عدد11 لسنة 1997 المتعلق بإصدار مجلة الجباية المحلية (خاصة الفقرة 4 من الفصل 58 و الأمر 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بض بط تعريفة المعاليم المرخص للجماعات المحلية.

الفصل الرابع : سلمت هذه الشهادة للمعني بالأمر لتكوين ملف إداري لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

رئيس النيابة الخصوصية

معتمد الهوارية

ناجح النوري

وصل عدد : 3387

بتاريخ : 2018

صور من تراخيص في التزود بالنور الكهربائي ممضاة من قبل رئيس بلدية الهوارية (النيابة الخصوصية آنذاك) منذ 2018

5. التعدي على كرامة الانسان

"قالولنا مشروع رئاسي كبير وباش تخدموا ويخدموا اولادكم وتتحسن وضعياتكم... وشكون يتجرأ يقول لا على مشروع رئاسي" هكذا كانت اجابتهم حين تساءلنا عن دواعي كرائهم لأراضيهم للشركة. هم سلموا اراضيهم خوفا وحبا وطمعا، خوفا من جبروت السلطة وظلمها وهم الذين لا يملكون القدرة على مواجهة القمع والضغط الذي احاط بهم من كل جانب، فحتى الذين أبدوا رفضا في البداية وتمسكوا بأراضيهم تعرضوا للإيقاف والتتبع ومارست عليهم السلطة المحلية آنذاك ضغطا شديدا حتى رضخوا. أما الحب فلأراضيهم ولقريتهم التي ولدوا وعاشوا فيها يتنفسون هواءها ويسترزقون من خيرات بحرها، انتماؤهم لها من انتمائهم لتونس، حدودها هي بالنسبة لهم حدود الوطن ومنتهى جغرافيته. أما الطمع فهو طمع في مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم وتطلعا للغد وما يمكن ان يحمله هذا المشروع من تنمية وتشغيل وازدهار.

إلا انه وبعد السنوات الاولى من انتصاب المشروع اكتشف الاهالي انهم قد تعرضوا لمظلمة ولعملية تحيّل باسم النظام وسلطة الدولة. فإلى جانب الأضرار التي سبق ذكرها والتي لحقتهم وصحتهم واراضيهم، ظل الوضع التنموي على ما هو عليه ولم يلمسوا أية خطوات جدية نحو انفتاح المشروع على القرية او المساهمة في تنميتها.

ذكرنا في الفقرات السابقة كيف دخلت ادارة الغابات للقرية متعللة بمقاومة الانجراف وحماية السكان من الفيضانات لتنتهي بتغيير صبغة الاراضي وتحويلها الى اراضي غابية حتى لا يتسنى لأصحابها التصرف فيها دون ترخيص من ادارة الغابات. من هنا بدأ الاهالي بالقيام بمحاولات لاسترجاع اراضيهم المسلوبة والتعبير عن رفضهم للظلم المسلط عليهم. ومع هبوب رياح الثورة، دخل الاهالي في سلسلة من الاحتجاجات بأشكال نضالية تراوحت بين العفوي القائم على رد الفعل على الانقطاعات المفاجئة للكهرباء (امتناع عن سداد الفواتير، غلق الطريق، الاعتصامات)، وبين الفعل المنظم الواعي الهادف الى استرجاع الحقوق وجبر الضرر كتوجيه المراسلات والعرائض ورفع الشكايات لدى المصالح المختصة. وأفضى الشكل النضالي الثاني الى عقد جلسات

رسمية تتغيب عنها في كل مرة الشركة متعمدة عدم التحاور ونعت المحتجين بالفوضويين والمخربين. وليس لهذه الادعاءات اي أساس من الصحة اذ أن اهالي القرية ورغم حالة الفوضى التي عمت البلاد، خاصة ابان الثورة، ورغم الشعور العميق بالقهر والاستلاب كانوا على مستوى من الوعي والوطنية وحرصوا على حماية منشئات الشركة ولم يلجئوا ابدا الى العنف والتخريب.

ان اعتبار ما تعرض له اهالي برج الصالحي "مظلمة" له مبرراته وتفسيراته وحججه. هو مظلمة دولة نُفِّذت بيد مؤسساتها وتحت غطاء نظام القمع والاستبداد. فحين يقع التعدي على كرامة الانسان وسلبه ممتلكاته وانتهاك حقوقه الاساسية واستغلال هشاشته الاجتماعية والاقتصادية والصحية مع ايهامه بالمصلحة العامة وبمساعي الدولة في تحقيق التنمية المستدامة ليصطدم فيما بعد بواقع مرير ووضع أسوء مما كان عليه، لا يمكننا إلا ان نصفها بالمظلمة. وهي مظلمة بكل المقاييس وانتهاك صارخ لحقوق الانسان وفق كل القوانين والمعاهدات الدولية والاتفاقيات التي صادقت عليها تونس وتعهدت باحترامها.

- ألم يرد في ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره أول وثيقة حقوقية أممية، "لما كان الاقرار بما لجميع أعضاء الاسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم"؟
- ألم تتعهد تونس، بإمضائها سنة 1969 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بضمان المساواة بين الجميع في حق التمتع بكل الحقوق المنصوص عليها في العهد؟
- أليست كل هذه الحقوق مرتبطة اساسا بأهداف التنمية المستدامة التي انخرطت فيها تونس مع سائر دول العالم في إطار خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والتي تستهدف القضايا الاجتماعية والاقتصادية (الفقر - الجوع - الصحة - التعليم - تغير المناخ - المساواة بين الجنسين - المياه - الصرف الصحي - الطاقة - البيئة - العدالة الاجتماعية)؟

- ثم، ألا يندرج مشروع مزرعة الرياح هذا ضمن الاستراتيجية الوطنية والدولية للانتقال الطاقي وللتنمية المستدامة التي تعني بمفهومها العالمي والوطني حماية حقوق الاجيال الحالية وضمان حقوق الاجيال القادمة؟ فهل بهذه السياسات المنتهجة وهذه الممارسات وهذا الكم من الانتهاكات نضمن حقوق الاجيال القادمة؟
- أليست تونس مطالبة، وفقا لالتزاماتها بموجب الدستور والقوانين الوطنية والدولية، بحماية فئة الاشخاص ذوي الاعاقة واتخاذ الترتيبات التيسيرية المعقولة التي تتماشى وطبيعة كل نوع من أنواع الإعاقة؟ فأين هذه التدابير وأين حقوق الصم في قرية برج الصالحي حين افتكت اراضيهم وانتصبت على بعد أمتار من منازلهم نواعير عملاقة ملوثة للسمع وللبصر وخطر على سلامتهم وسلامة منازلهم؟ أليس هذا استغلالا للإعاقة وتعدٍّ صارخ على كرامة الانسان وحياته؟

كل هذه التساؤلات ونقاط الاستفهام يطرحها ملف برج الصالحي في علاقة بـ:

- **واقع حقوق الانسان في تونس قبل وبعد الثورة:** تعتبر مشاريع الطاقة المتجددة في الدول التي تحترم حقوق مواطنيها وتعطي قيمة للإنسان والبيئة ركيزة هامة من ركائز التنمية المستدامة. تساهم بشكل فعال في القضاء على الفقر وتحسين واقع الفئات الاجتماعية الهشة وتضمن الاستخدام الامثل والتوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال اللاحقة. اما في تونس فتستباح كرامة الفئات الهشة ويغيب الانسان وجودا وفكرا وحقوقا من كل الاعتبارات. ولعل هذا ما يفسر اخفاق الكثير من المشاريع وتعطلها.

تواطأت السلط المحلية آنذاك مع الشركة لتنصيب الجزء الاول من المشروع على اراضي برج الصالحي وتحصلت من اجل ذلك على ترخيص لاستغلالها من قبل ادارة الغابات وذلك دون علم الاهالي أو استشارتهم أو تشريكهم. وفي الجزء الثاني والثالث، ابرمت عقود كراء مع أصحاب الأراضي في عملية اعتبروها اغتصابا لأراضيهم وصفقة فساد سعوا بالوسائل المتاحة لهم أن يكشفوها وان يبحثوا في تفاصيلها مستنكرين تدخل ادارة الغابات وتسليمها الاراضي دون وجه حق. كما قاموا في نفس السياق بإيداع

ملف لدى هيئة مكافحة الفساد فرع نابل بتاريخ 09 مارس 2020 لم يتلقوا اي رد بخصوصه الى اليوم.

الملاحظ ان ممثلي الشركة كانوا في كل مناسبة يؤكدون ان عملية كراء الأراضي تمت باتفاق جميع الاطراف وان استغلالها كان بموجب ترخيص من سلط الاشراف تحديدا من إدارة الغابات بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل. في الأثناء وفي إطار حق النفاذ الى المعلومة، قام المنتدى بتوجيه مطلب للشركة للحصول على نسخة من الترخيص. وتفيد الوثيقة التي تحصلنا عليها أن إدارة الغابات، وبطلب من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 16 جانفي 1998، وبعد الاطلاع على مجلة الغابات سيما الفصل 75 منها، تمكّن الشركة المذكورة من ترخيص في قطعة الارض موضوع الرسم العقاري عدد 125056 والبالغ مساحتها 4 هكتارات المعروفة بجبل غرمان سيدي داود قصد تركيز 33 ناعورة وبناء مركز تحكّم في الضغط الكهربائي وتعديله مقابل معلوم سنوي قدّر ب225.824 د لمدة ثلاثين سنة بداية من 01 نوفمبر 1998 الى موفى شهر أكتوبر 2028.

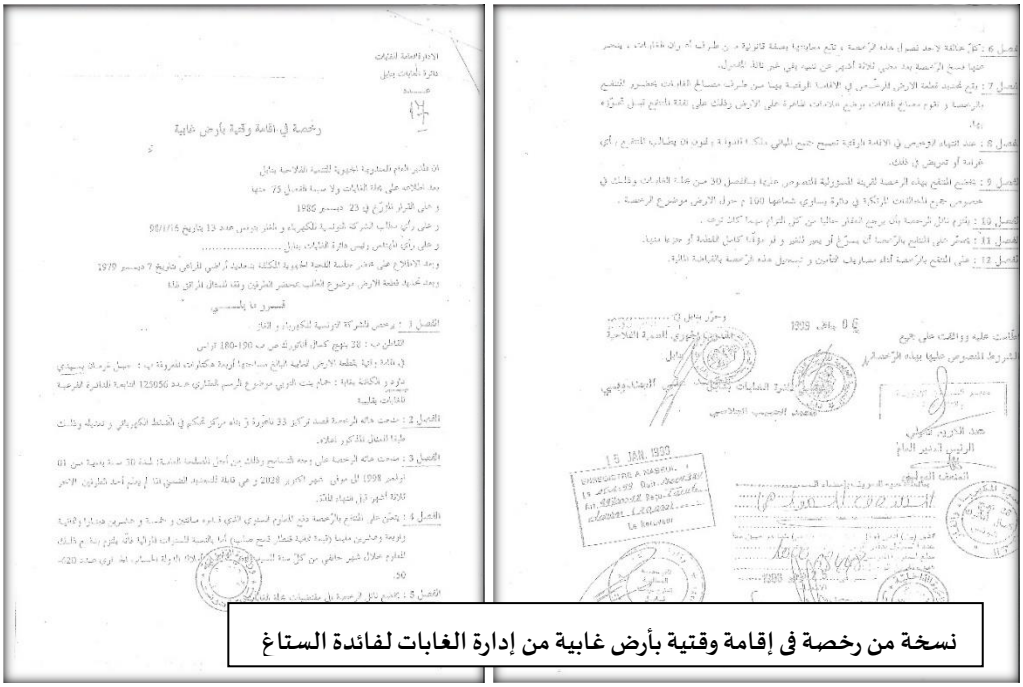

نسخة من رخصة في إقامة وقتية بأرض غابية من إدارة الغابات لفائدة الستاغ

وبحسب القوانين السارية في تلك الفترة في علاقة بالإقامة الوقتية في ملك الدولة الغابي لتنفيذ مشروع يكتسي صبغة المصلحة العموميّة، وجب التقدّم بمطلب إلى المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية مصحوبا بملف يحتوي على وثائق من بينها دراسة المؤثرات على البيئة والتي تمنحها الوكالة الوطنية لحماية المحيط وفق ما ينص عليه **الفصل 5** من القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والمتعلق بإحداث وكالة وطنية لحماية المحيط "تقدم للوكالة وجوبا دراسة حول احتمال التأثيرات السلبية على المحيط قبل انجاز أي وحدة صناعية، فلاحية أو تجارية تمثل حسب طبيعة نشاطها أو بسبب الإنتاج أو التحويل المستعملة مخاطر تلوث المحيط أو تدهوره." ونذكر هنا ان مشروع حقل الرياح بسيدي داود دخل طور الانتاج سنة 2000 دون ان يسبق إنجازه دراسة التأثير على المحيط التي لم تأت الا في **30 نوفمبر 2009** أي تسع سنوات بعد استكمال الجزء الثالث من المشروع المنتصب على أراضي برج الصالحي. وهنا يمكن التساؤل حول مدى شفافية والتزام الهياكل المتدخلة في المشروع بتطبيق القانون في كل المراحل حيث يبدو ان الاستخفاف بجوانب منه هي ممارسات ضاربة في العمق وعقلية متواصلة الى اليوم.

اما بالنسبة لعملية كراء الاراضي في برج الصالحي، فان القائمين على الشركة لا يرون فيها اي خلل. فأصحاب الأراضي حسب ادارة الشؤون القانونية للشركة في آخر لقاء جمعنا بهم، قد باركوا هذه العملية وتحصلوا على مستحقاتهم المالية، بل ان القرية شهدت انتعاشة اقتصادية وسياحية بفضل هذا المشروع. وبما اننا اطلعنا على عقود الكراء في إطار مناصرتنا للقضية فقد صدمنا بمثل هذا الموقف وهذه المغالطات ووصفنا عقود الكراء بأنها عقود اذعان وذلك لعدة اسباب:

أولا: ثمن الكراء المصرّح به في العقود لا يرتقي الى القيمة الحقيقية للأرض بقطع النظر عن مساحتها، اضافة الى ان مدة الكراء المنصوص عليها في الفصل الثاني ثلاثون سنة مع التنصيص على إمكانية تجديد العقد في صورة استمرار الاستغلال من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز، أي بين سنتي 2036 و2037 وهي فترة استغلال طويلة ومريحة للشركة، كما لا توجد في الفصل ذاته اية اشارة الى إمكانية مراجعة

محتوى العقود أو تحيينها. ليأتي الفصل الرابع ويدعم هذا التوجه ويصد الباب أمام أي محاولة للتراجع عن الاتفاق أو تعطيله. حيث ينص على أن المسوغ "يلتزم بمقتضى هذا بتحويز الشركة بها تحويزا تاما وفعليا **لا نزاع فيه ولا شغب**، وإذا ما شاغبها أحد فيه **يقع الرجوع في ذلك على المسوغ** طبق القانون".

ثانيا: نعلم ان السياق السياسي الذي ابرمت فيه العقود سياق استبدادي لا يعترف بحق الانسان في تقرير مصيره ولا مجال فيه لرفض مشروع قيل للأهالي انه "رئاسي" يهدف لتحقيق المصلحة العامة، ولذلك لم يكن بإمكانهم مناقشة قيمة العقود أو رفضها برمتها خاصة وان حجم الضغط والترهيب لم يترك لهم المجال لتخيل تبعات تسليمهم لأراضيهم. تزامن ذلك على مع وعود زائفة بالتشغيل والتنمية ومجانية الكهرباء.

ثالثا: للقرية خصوصية جعلت أهلها في وضع من الهشاشة، فمع حساسية الوضع الاجتماعي والاقتصادي فيها خولت وضعية الاعاقة السمعية وكثرة عدد الصم للشركة وللسلط الجهوية والمحلية التواجد فيها واستضعاف أهلها بل والتغرير بهم. هناك من الصم، حسب رواية الاهالي، من منع من حضور شخص مقرّب يمكنه من الفهم السليم لسياق وتفاصيل العقد الذي امضي عليه.

هنا نستحضر القانون التونسي وتحديدا **مجلة الالتزامات والعقود** حيث تعرض المشرّع الى فعل الغبن وقرنه بفعل التغرير في الفصول **56/ 60 و61** الى جانب ذكر "المخاتلات والكنايات". ففي القانون كما في اللغة يعتبر الغبن حرمانا من الحق ونسيانا لصاحبه. وهو مظهر مادي للاستغلال يمكن تعريفه بأنه عدم التكافؤ بين ما يعطيه المتعاقد وما يأخذه.

ويقول الفصل 56 من نفس المجلة «التغرير يوجب الفسخ إذا وقع من أحد الطرفين أو من نائبه أو ممن كان متواطئا معه مخاتلات أو كنايات حملت الطرف الآخر على العقد بحيث أنه لم يتم إلا بها وكذلك حكم التغرير الواقع من غير المتعاقدين إذا علمه من انتفع به».

ورغم أن تعريف المشرّع للتغرير في هذا الفصل جاء غامضا وعاما ويشترط اثبات «المخاتلات والكنايات» كما أن الاساليب التي قد يعتمدها المخاتل كثيرة ومتنوعة إلا أن كل السياقات والظروف التي حفّت بالأهالي وأحاطتهم وتفاعلوا معها تثبت أنهم فعلا ضحية تغرير وغبن الى جانب الوعود والأوهام التي قدمتها لهم الشركة لحملهم على التعاقد. ولأن الغبن، حسب الفصل 61 من نفس المجلة، "يفسخ العقد إذا كان المغبون صغيرا أو ليس له أهلية التصرف ولو كان العقد بحضرة وليه أو من هو لنظره على الصورة المرغوبة قانونا ولو لم يقع تغرير من معاقده الآخر. والغبن في هاته الصورة هو ما إذا كان الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة المذكورة بالعقد أكثر من الثلث"، فان من حق الاهالي اليوم الانصاف ورد الاعتبار ومن واجب القضاء تكريس العدالة بينهم وبين الشركة بالشكل الذي يليق بسياق الثورة والتحول الديمقراطي.

هذا ايضا يجرنا الى التساؤل حول مفهوم العدالة الانتقالية ومدى مواكبة مؤسسات الدولة وسلطاتها لمسار الثورة والاعتراف بالانتهاك والتزام الحكومات المتعاقبة بجبر ضرر ضحايا النظام السابق ورد الاعتبار لهم وتمكينهم من حقوقهم المسلوبة. فقد اثبتت الوقائع والشهادات الحية والوثائق التي مدنا بها الاهالي أن هؤلاء قد تعرضوا لاعتداء ممنهج على حقوقهم من قبل اجهزة الدولة ومؤسساتها ومجموعات تصرفوا باسمها او تحت حمايتها واستغلالها لحالة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وحالات الاعاقة لدى عدد من اصحاب الأراضي كما لم تعترف بالمظلمة حتى بعد الثورة عندما انتفضوا وثاروا على الظلم المسلط عليهم وطالبوا بحقوقهم وواصلت التنصل من مسؤوليتها وانتهاج سياسة اللامبالاة مع نداءاتهم.

- **مدى نجاعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية واستجابتها لتطلعات التونسيين والتونسيات:** خاصة الفئات المهمشة والجهات المنسية التي ثارت ذات شتاء 2010 -2011 والتي خصها دستور 2014 بفصل كامل نص فيه على مبدأ التمييز الايجابي كأحد أبرز شعارات الثورة وسبيل تحقيق التوازن بين الجهات والمساواة بين المواطنين والمواطنات في الفرص والحقوق والامتيازات.

سياقات تتغير وتتطور وواقع يزيد تأزما يوما بعد يوم. ولكن السياسات اما راكدة ركود عقول مصممها ومنفذيها أو أنها لم تتعدى حدود الشعارات الرنانة دون اي تنزيل على ارض الواقع. هنا نتكلم اساسا عن سياسة الطاقات المتجددة بين الشعارات التي رفعتها والأهداف التي صممت لأجلها وبين الواقع الصادم الذي عرى فشل الحكومات المتعاقبة في تنفيذها.

- **حركات مناهضة لمزارع الرياح في العالم أما في تونس فمسكوت عنها:**

قصة برج الصالحي اكتشاف سيئ وموجع لكنه اكتشاف عرى حقيقة هذا المشروع وكشف الوجه المخفي لمزارع الرياح ولقصور خطط التنمية المستدامة التي تتشدق بها الحكومات المتعاقبة. ففي دول متقدمة ورائدة في مجال الطاقات المتجددة على غرار فرنسا وألمانيا وكندا نشأت تيارات مناهضة لمزارع الرياح اي ما يعرف بـ Le mouvement des éoliens-anti . حركة نشأت في فرنسا منذ خمسة عشرة سنة، سعى نشطاؤها بكل الآليات لكشف عيوب ومخاطر تروبينات الرياح. انخرط فيها مواطنون وبلديات وشخصيات وطنية والمالكون الاصليون للأراضي وأصحاب مشاريع سياحية قريبة من المزارع ووسائل الاعلام. ووحدوا مجهوداتهم لمحاربة هذا المشروع الذي اعتبروه كارثة على صحة الانسان وصحة جميع الكائنات وعقبة أمام نجاح انشطتهم ومشاريعهم. وانطلقوا في تنظيم حلقات نقاش ومسيرات في الشوارع رفعوا فيها شعارات مناهضة لمزارع الرياح ومنادية بضرورة النظر في هذا النوع من المشاريع.

في مقال لجريدةLe Figaro الفرنسية اصدرت المحكمة الادارية في محافظة Nantes الواقعة غرب فرنسا في شهر ماي 2021 حكما ضد مزرعة رياح واعتبرت النواعير الاربعة التي ركزها المشروع الالماني في المنطقة على بعد **850 م** من المنازل مضرة ومدمرة للبنايات.

أما في تونس فالحديث عن مخاطر وسلبيات مزارع الرياح يكاد يكون منعدما تماما خاصة في وسائل الاعلام. وقد تم التعاطي مع قضية برج الصالحي على انها قضية تهرب

مواطن من خلاص الكهرباء ومطالبته بمجانية الاستهلاك عدى بعض الاقلام الحرة التي كتبت عن القضية لكنها لم تكن مؤثرة بالشكل المطلوب.

ورغم حجم المظلمة وأهمية القضية يقول أحد الاهالي أن **"كل السلط المحلية والجهوية تعاملوا معنا على اننا حالات اجتماعية نرجو الاعانة. ومجموعة من الصم نستعطف رحمة الشركة كي تمنحنا الكهرباء مجانا. حتى ان مشاريع عديدة رصدت باسم القرية وأموال ضخمة ضختها جمعيات ومنظمات عالمية لفائدة حاملي الاعاقة وللصم لكننا لم نستفد منها."**

تأكيدا لقوله، لم نجد مادة اعلامية كبيرة في الموضوع اذ ان اغلب الروبرتاجات التي صورت طيلة العشر سنوات والمقالات التي كتبت تتحدث عن "قرية الصم" وعن خلاف بين الاهالي والشركة بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء ومديونية القرية تجاه الستاغ. صورة روجت لها كل الاطراف المتدخلة في المشكل طيلة السنوات الماضية لتركيز الضوء على المطلب الاجتماعي للأهالي دون اعتبار الجانب الحقوقي والانتهاكات الصارخة التي مورست بأيادي الدولة ومؤسساتها في محاولة لتعويم القضية وطمس الحقائق وترهيب الاهالي بكل الوسائل حتى لا يطالبوا بحقوقهم حتى انه وحسب رواية بعض الاهالي كان العنصر الأمني دائم الوجود وبكثافة في كل الاجتماعات التي كانت تنعقد في المعتمدية أو في مقر الولاية. ممارسات خلنا انها انتهت مع النظام السابق. ليأتي البلاغ الصادر عن دائرة الاعلام بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ويؤكد كل الشهادات التي تلقيناها. حيث لم تعترف الشركة في بلاغها بأي انتهاك مدعية ان عملية كراء الاراضي تمت برضا أصحابها ودون ضغط. كما تصر على احترامها للمعايير الدولية في المشروع. بل وتتهم الاهالي بالبناء قرب المراوح وبتسببهم في خسائر مادية للشركة في احتجاجاتهم في السنوات الاخيرة. بلاغ سرعان ما تراجعت عنه الشركة واعتبرته خطأ اتصاليا بعد ان قامت تنسيقية برج الصالحي بالرد الفوري في بيان بعنوان **"حتى تواكب المؤسسات العمومية مسار الثورة وتعترف بالانتهاك ثم تجبر الضرر".**

IV. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يطلق حملة مناصرة لأهالي برج الصالحي

اننا في قسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نناضل من اجل الحق في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة. ونعمل من اجل ارساء منوال تنموي عادل صديق للبيئة، تتساوى فيه حقوق الناس جميعا وتحفظ فيه الكرامة الإنسانية. منحازون دائما للفئات الهشة ضد كل الانتهاكات التي تطالها، نؤمن بأن كل مشروع يسقط من حساباته انسانية الانسان أو لا يعمل على تعزيز حقوقه فإنه مهما أوتي من إمكانيات ومهما رفع من شعارات، لن يستطيع تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

على خلفية انقطاع الكهرباء في شهر سبتمبر 2020 ودخول الاهالي في اعتصام مفتوح. وبعد ان جمعنا المعلومات اللازمة وتواصلنا مع اصحاب القضية والمجتمع المدني بالجهة. اصدرنا بيان مساندة يوضح حقيقة المشكل القائم بين الطرفين ويكشف جوانب من القضية لم تكن الشركة تطرحها من قبل. بل سعت بمعية السلطات الجهوية الى اخفائها. بيان **"برج الصالحي: مظلمة دولة في حق مواطنيها"** كان الانطلاقة الفعلية لحملة المناصرة وإعلانا لانخراطنا الجدي والملتزم في الدفاع عن أهالي القرية بالوسائل المتاحة. تلى ذلك زيارة ميدانية للقرية لمعاينة الأوضاع وتوثيق الانتهاكات والاستماع الى شهادات المواطنين. انبثق عن تلك الزيارة اعلان عن تكوين تنسيقية برج الصالحي التي ضمت ممثلين عن القرية والمنتدى وممثل عن بلدية الهوارية وممثل عن المجتمع المدني المحلي. وقد مثل تكوين التنسيقية خطوة هامة من اجل الضغط على الشركة وبقية الأطراف المعنية لحلحلة الملف والجلوس على طاولة الحوار والتفاوض.

ولان المشكل بدا لنا جهويا، حيث تبين من خلال شهادات الاهالي ومسانديهم أن السلط الجهوية ارادت تعطيل الملف وسعت بكل الوسائل الى طمسه وارباك نضالات أبناء القرية. قمنا في البداية بتنظيم ندوة افتراضية نشرت على الصفحة الرسمية للمنتدى وكانت فرصة من اجل إيصال صوت الاهالي وتوضيح القضية للرأي العام

والإعلان عن حملة المناصرة التي أطلقناها في المنتدى. ثم بعد ذلك وجهنا رسالة الى الرئاسات الثلاث كشفنا فيها كل جوانب القضية وحجم الانتهاكات التي طالت الاهالي طيلة ما يزيد عن عقد من الزمن ناهيك عن التجاوزات التي سجلناها في علاقة بالجوانب الفنية للمشروع وطالبنا بضرورة إيلاء ملف برج الصالحي الأهمية التي يستحقها وبضرورة تدخل السلط الثلاث لإنصاف أهالي القرية ووقف الانتهاكات التي تمارس ضدهم.

وكخطوة هامة من اجل خلق فضاء تشاركي وحوار يجمع كل الاطراف للوصول الى اتفاق يمكّن الاهالي من حقوقهم ويضمن ديمومة هذه المشاريع ونجاعتها، وجهنا مراسلة الى الشركة التونسية للكهرباء والغاز يوم 22 جانفي 2021 طلبنا من خلالها عقد جلسة تفاوض بينها وبين أهالي برج الصالحي بحضور ممثلين عن الشركة وممثلين عن الاهالي وبقية مكونات تنسيقية برج الصالحي.

تفاعلت الشركة إيجابيا مع مراسلتنا وكان النتيجة ان انعقدت جلسة تفاوض في مقر الإدارة العامة للستاغ بتونس العاصمة **يوم 04 مارس 2021.** اجتماع قيمناه إيجابيا حيث تمكنا مع الاهالي وبقية مكونات التنسيقية من الخروج من الجلسة باتفاق ممضى من طرف الشركة التزمت فيه الأخيرة بمجموعة من النقاط في علاقة بالاخلالات الفنية للمشروع وبالمسؤولية المجتمعية تجاه القرية. أما بخصوص العقود فقد كان المسار منذ البداية واضح. هي ليست محل تفاوض وإنما يجب أن تتخذ مسارً قضائيا لإعادة النظر فيها وتمكين أصحاب الأراضي من مستحقاتهم وجبر الضرر الحاصل لهم. في هذا الإطار كانت لنا جلسة في مقر إدارة الشؤون القانونية جمعت ممثلين عن تنسيقية برج الصالحي ومحامٍ مكلف من طرف المنتدى بمدير الشؤون القانونية ومدير نزاعات الدولة والشؤون العقارية وإطار بقسم الارتفاق. افضت الجلسة الى الاتفاق حول مجموعة من الخطوات العملية التي يجب اتباعها في المسار القضائي لكلا الطرفين.

اليوم وبعد مرور ما يزيد عن 3 أشهر على جلسة التفاوض مازلنا نتابع مع بقية مكونات التنسيقية تنفيذ ما ورد في الاتفاق. اذ الى حد اللحظة لم يتحقق شيء على ارض الواقع من شأنه أن يطمئن الاهالي وان يعزز الثقة بينهم وبين الشركة خاصة وان من بين النقاط التي وقع الاتفاق حولها تلك المتعلقة بصيانة الشبكة مع العلم وان اهتراء الشبكة حال بين الاهالي وبين إمكانية تزودهم بعدادات رغم استكمال الإجراءات اللازمة وحصولهم على تراخيص من البلدية.

اما بخصوص المسؤولية المجتمعية والتي أبدت الشركة استعدادها لتنفيذها في القرية فهي ليست منة وليست امتيازا وإنما هي واجب موكول على الشركة يحدده القانون عدد 35 لسنة 2018 وكل القوانين والمواثيق الدولية والنصوص الدستورية الضامنة لحق الانسان في البيئة السليمة وفي التنمية المستدامة وفي العيش الكريم، تسري احكامه على كل المنشئات العمومية والخاصة ويحدد مسؤولياتها فيما يتعلق بآثار أنشطتها على المجتمع والبيئة. وقد اتفقت أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية اذ **"لا يمكن أن تقوم علاقة المؤسسة بمحيطها إلا على أساس احترام جملة من المقتضيات القانونية والسلوكية التي من شأنها أن تعزز مسؤولية المؤسسة ازاء مجتمعها"**. كما ندعو الى تطبيق المبادئ السبعة للمسؤولية المجتمعية التي يضبطها معيار ISO26000 أهمها المساءلة والشفافية واحترام حقوق الانسان.

اننا في المنتدى التونسي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية نشجع وندعم كل المبادرات الرامية الى حماية البيئة والحفاظ على سلامة المناخ ونتبنى الاستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وندعمها، إلا اننا نؤمن بان هذا الصنف من المشاريع لا يجب ان يحيد عن الهدف الأساسي الذي وجد من أجله وهو تحقيق التنمية المستدامة. ونعتبر ان التنمية لا تكون مستدامة إذا لم تعمل على رعاية حقوق الأجيال القادمة وتلبية الحاجيات الأساسية للإنسان في المقام الأول.

القسم الرابع:

المسؤولية المجتمعية للمؤسسات،

بين النظري والواقع

قانون المسؤولية المجتمعية في تونس: ضعف المحتوى وغياب الارادة السياسية

رابح بن عثمان ورحاب مبروكي . عن المنتدى فرع الحوض المنجمي

1. تعريف مصطلح المسؤولية المجتمعية

ظهر مصطلح المسؤولية المجتمعية للمؤسسات اول مرة سنة 1923 وهي "جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور ورفاهية المجتمع هدفاً لها. وتشمل المسؤولية المجتمعية بمفهومها الواسع والشامل الالتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة لكنها مترابطة تتمثل بمصالح وحاجات كل من المنظمات الانتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع"

وعرفها البنك الدولي على انها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد". وعرفتها الغرفة التجارية العالمية بانها "جميع المحاولات التي تسهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية" وعرفتها مسودة الايزو ب" بالأفعال التي تقوم بها المؤسسة لتحمل مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، وتكون قائمة على السلوك الأخلاقي والامتثال للقانون المطبق والجهات العاملة فيما بين الحكومات وتكون مدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة".

كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".

أما مؤسسة العمل الدولية، فتعرّف «المسؤولية المجتمعية للمؤسسات» بأنها «المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات، علاوةً على ما عليها من التزامات قانونية. وهي طريقة تستطيع أن تنظر بها أي مؤسسة في تأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتعد تكملة للوائح الحكومية أو السياسة المجتمعية وليست بديلاً عنهما «.

ويبقى مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوما هلاميا غير قابل للحصر وغير قابل للتحديد فكل يعرفه وفق مرجعيته وهو في نهاية المطاف لا يكتسب أي قوة الزامية ليكون مجرد اعلان نوايا مرتبط بالجانب الأخلاقي وبالمزاج العام لصاحب المؤسسة أكثر من أي شيء اخر.

ورغم تعدد هذه التعريفات واختلاف مرجعياتها، يمكن ان نجد قواسم مشتركة فيما بينها مثل الاقرار بمبدأ الطواعية وعدم الالزامية فالشركات والمؤسسات ليست مجبرة على الانخراط فيها وتكامل السياسات المجتمعية والبيئية والاقتصادية في الاعمال الادارية اليومية للمؤسسة وتقبل المسؤولية المجتمعية كونها واحدة من الانشطة الاساسية الراسخة في نشاطات المؤسسة الادارية والاستراتيجية والتشاركية والشمولية التي تشمل جميع الشركات والمؤسسات دون استثناء.

2. المبادئ التي قام عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية

استند هذا القانون على عديد المبادرات العالمية ولعل اهمها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من اجل تعزيز البعدين الاجتماعي والبيئي للمؤسسات والذي تضمن عشرة مبادئ اساسية مثل الاضطلاع بمبادرات لتشجيع المزيد من المسؤولية تجاه

البيئة والتشجيع على تطوير تقنيات صديقة للبيئة ودعم النهج الوقائي الذي يتعلق بالتحديات البيئية وغيرها ...

في هذا السياق تم انشاء المنظمة الدولية للتقييس وهو عبارة عن اتحاد عالمي لهيات التقييس الوطنية (الدول الاعضاء بالايزو). وقام بإعداد مشروع مواصفة الايزو 26000 مجموعة العمل الدولية التابع للمنظمة مستفيدا في ذلك من مشاركة أكثر من 90 دولة و40 منظمة دولية واقليمية ويهدف الى مساعدة المنشآت والشركات للمساهمة في التنمية المستدامة. كما تحفز هذه المواصفة المؤسسات على القيام بالأنشطة التي تندرج في إطار المسؤولية المجتمعية.

وترتكز المسؤولية المجتمعية على سبعة اسس رئيسية وهي مسؤولية رفع الضرر والشفافية والسلوك الاخلاقي واحترام اصحاب المصلحة واحترام قواعد السلوك الدولية واحترام حقوق الانسان واحترام سيادة القانون. وردت جملة هذه المبادئ في تقرير متكامل اعدته المنظمة.

ويقصد برفع الضرر ان تعمل المؤسسة على احترام المعايير البيئية وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من التلوث وان تراعي في نشاطاتها حقوق المواطنين في العيش في فضاء نظيف وفي بيئة متوازنة وان تعمل قدر المستطاع على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. فيما يخص الشفافية فالمقصود منها ان تكون معاملات المؤسسة خاضعة لنظم الحوكمة والمصداقية وان تكون معطياتها متاحة للعموم. كما يجب عليها ان تكون جميع الاجراءات التي تتخذها سواء فيما يخص النظم الداخلية او فيما يتعلق بما يمس المحيط شفافة مثل التقارير التي تخص الاثار الناجمة على المحيط جراء نشاط الشركة.

اما فيما يخص السلوك الاخلاقي فنعني به ان لا يطغى الجانب الربحي على المؤسسة وان تكون جزء من محيطها تؤثر فيه وتتأثر به. بالنسبة لاحترام اصحاب المصلحة المقصود بهم اصحاب المال والمالكين والاعضاء والعملاء وافراد المجتمع ففي

نهاية المطاف المؤسسة مطالبة بان تراعي مصالح هؤلاء جميعا رغم التناقضات التي تميز علاقاتهم. وفيما يخص احترام قواعد السلوك الدولية فالمقصود به أن المؤسسة لا يجب أن تكتفي باحترام القوانين المحلية فحسب، وإنما يجب عليها كذلك أن تحترم القواعد الدولية للسلوك، فطالما أن هناك مدونة سلوك - حتى وإن كان متعارفًا عليها بشكل غير رسمي أو غير مكتوبة- فعلى المؤسسة احترامها ومراعاتها، وألا تقف مكتوفة الأيدي في حال حدوث أي خلل أو انتهاك لها.

بالنسبة لاحترام حقوق الانسان يقصد به ان تتخذ المؤسسة الخطوات اللازمة لمنع أي انتهاك والمعاقبة عليه حال وقوعه وهذه المسؤولية موجودة بغض النظر عن قدرات الدول فيما يخص الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وهو ما يتطلب عملية مستمرة للعناية الواجبة بحقوق الإنسان مثل المراقبة والتدقيق في الالتزام بحقوق الإنسان. ويمكن أن تساعد عملية العناية الواجبة بحقوق الإنسان الشركات في تحديد كيفية معالجة الآثار الضارة بحقوق الإنسان والحيلولة دون حدوثها والتخفيف من حدتها وتوضيح كيفية معالجتها.

كما نقصد باحترام سيادة القانون ان الشركات مطالبة وملزمة باحترام التشريعات التي تعمل في اطارها وان تبلغ على أي تجاوز او اضطراب قد يطرا على عمل المؤسسة; فالتشريعات والقوانين المتبناة من طرفها هي التي ستحدد فيما مدى التزامها وانضباطها.

3. قانون المسؤولية المجتمعية في تونس

في خضم المد الثوري الذي ميز فترة ما بعد سنة 2010 ونظرا للوضع البيئي والتنموي المتردي الذي لازالت تعاني منه عديد المناطق بالبلاد التونسية سيما تلكم التي ترتكز فيها اقطاب الصناعة الاستخراجية مثل شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي والتي شهدت انتفاضة الحوض المنجمي التي تقف شاهدة على

الحيف والتفاوت الجهوي وغياب ابسط مقومات الحياة الكريمة وانتشار التلوث بجميع اصنافه.

في ظل هذا الوضع، و استنادا على المرجعيات الدولية التي كرسها المجتمع الدولي من خلال ميثاق الامم المتحدة للمسؤولية المجتمعية و الاعلان العالمي لحقوق الانسان ومواثيق منظمة العمل الدولية واعلان ريو بشان البيئة والتنمية والمبادئ التي نص عليها الدستور التونسي في فصله ال45 الذي نص على انه" تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في سلامة المناخ ، وعلى الدولة توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي"، طرحت في المجلس الوطني التأسيسي مبادرة تشريعية كان الهدف من ورائها اصدار قانون قادر على المساهمة في تطوير البنية التحتية و تحسينها و دعم الانشطة الاجتماعية و الثقافية و الرياضية و المساهمة على الحفاظ على البيئة عن طريق مشاريع متعددة هذا اضافة الى العمل على خلق مواطن شغل قارة و فتح باب الاستثمار للمعطلين عن العمل وتنويع النسيج الاقتصادي بما يضمن تخفيف الاعباء على الشركات و خلق ديناميكية اقتصادية لفائدة ابناء هذه الجهات هذا اضافة الى المرجعية الميدانية التي استمد منها القانون وجاهته باعتبار التداعيات البيئية الكارثية التي تسببت فيها بعض الانشطة الاقتصادية الملوثة و التي على اهميتها لم يجن منها السكان سوى الامراض و الاستنزاف للمقدرات الطبيعية و على راسها الماء الصالح للشراب و تقهقر البنى التحتية نتيجة غياب الدولة و انعزال المؤسسات على محيطها.

وقد صادق عليه مجلس نواب الشعب يوم 28 ماي 2018 وصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية تحت مسمى "قانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.

يضم القانون ستة فصول ومنذ صدوره منذ ثلاث سنوات لم يتسن الى اليوم اصدار الاوامر الترتيبية ليبقى مجرد شعارات ووعود جوفاء بعيدة كل البعد عن الواقع المعيش. وحسب الفصل الاول منه "يهدف قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الى تكريس مبدا المصالحة بين المؤسسات ومحيطها البيئي والاجتماعي من خلال مساهمتها

في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وفقا للتشريعات الجاري بها العمل .... وتعتبر المسؤولية المجتمعية مبدا تنتهجه المؤسسات حرصا منها على ضرورة تحملها مسؤولية تأثير نشاطها على المجتمع والبيئة من خلال تبني سلوك شفاف يعود بالفائدة على المجتمع.

4. قانون ام مجرد اعلان نوايا؟

عديدة هي الهنات التي تميز هذا القانون الذي استبشر له الكثيرون فمن بين النقاط السلبية انه لا يشير لا من قريب و لا من بعيد الى مسالة اللامركزية و لم يضع اليات و مناهج واضحة تسمح بانتفاع الجماعات المحلية خاصة المجالس الجهوية و البلديات بنظام المسؤولية المجتمعية للمؤسسات باعتبار ان هذه الاخيرة هي التي تتحمل تبعات المشاكل البيئية و هي التي تتحمل ايضا غياب التنمية نتيجة شح الموارد و التي كان على هذا القانون ان يكون حاسما فيها و ان يكون لها الاولوية في التدخل في برامج المسؤولية المجتمعية على المستويين المحلي و الجهوي.

كذلك، لا يمكن اعتبار ما جاء قانونا بأتم معنى الكلمة فهو في افضل الاحوال مجرد مقترح قانون تبناه عدد من النواب مسايرة للموجة السائدة آنذاك و بسبب ذلك غابت عنه التصورات التي تضع في الحسبان الجوانب المالية و التقنية للعمل الحكومي و هو ما يفسر الاحالة المتكررة الى دور السلطة الترتيبية لرئيس الحكومة في تفعيل احكام هذا القانون و الذي يبقى دوره مفصليا في هذه المسالة فمساهمة المؤسسات في برامج المسؤولية المجتمعية (الفصل 2) و احداث لجنة قيادة جهوية تهتم بوضع اولويات التدخل في هذا المجال و ضبط طرق عملها (الفصل 4) و احداث مرصد للمسؤولية المجتمعية(الفصل 6) تخضع جميعها الى اوامر حكومية تضبطها و تفسر طريقة تنفيذها و هو ما يؤكد على ان هذا "القانون" هو مجرد خطوط عريضة فضفاضة يبقى فيها دور رئيس السلطة التنفيذية محددا رئيسا و هو ما يفسر البطء في اصدار النصوص الترتيبية الني من دونها يبقى القانون خاليا من اي محتوى و غير قابل للتنفيذ سيما في الوضع الاقتصادي و السياسي الذي يتسم بعدم الاستقرار و غياب الرؤى و التصورات.

اضافة الى ذلك ورغم ان مبدا المسؤولية المجتمعية يستند على التشاركية الا ان هذا القانون لم يشير لا من قريب ولا من بعيد اليها ولم ترد لفظة "تشاركية" في اي

فصل من الفصول وهو ما يعتبر نقطة ضعف كبيرة باعتبار انه يعطي الفرصة للشركات ولممثلي السلطة بأن يتصرفوا وفق اعتبارات مصلحية ومن هنا يأتي دور المجتمع المدني والمجالس المحلية والجهوية المنتخبة من اجل فرض تصورات تنموية وبيئية يستفيد منها المواطن ويكون هو محورها.

5. غياب الجانب الالزامي

تعتبر المسؤولية المجتمعية للشركات مسألة طوعية لا تكتسي اي طابع الزامي و ترجع بالضرورة الى ادارة المؤسسة فهي المحدد الاول و الاخير لحجم المساهمة و كيفية صرفها ومن هذا المنطلق كان لزاما ان يكون انفتاح المؤسسات على محيطها مسالة جوهرية واساسية فعلى سبيل المثال بالنسبة للشركات المستنزفة للموارد الطبيعية على غرار شركتي فسفاط قفصة و المجمع الكيميائي التونسي التان تستنزفان كميات كبيرة من المياه الصالحة للشراب و المياه المالحة يجب ان تكونا مطالبتين بالتعويض الحاصل عن هذا الاستنزاف و الذي يمس من حقوق الاجيال القادمة و يصبح معه الحديث عن تنمية مستديمة مسألة غير قابلة للتحقق على ارض الواقع.

نفس المشكلة تطرح في ولايتي صفاقس وقابس سيما بعد تركيز معامل السياب والتي ادت الى تدمير الحياة البحرية واستحالت الشواطئ هناك الى مصبات كبرى لنفايات الفوفسوجيبس. فولاية قابس كانت تتميز عن باقي المدن التونسية بتمازج الواحة والبحر وكان شط دار السلام يعتبر من أجمل الشواطئ على الاطلاق كما كان خليجها حاضنة طبيعية لعديد الحيوانات البحرية ومتنفسا طبيعيا وايكولوجيا مهما لكن منذ تركيز المنشآت الصناعية تم القضاء على كل مظاهر الحياة وباتت المنطقة مقبرة حقيقية تنعدم فيها مقومات العيش السليم.

ويعتبر غياب الجانب الالزامي نقطة ضعف كبيرة حيث تستغله هذه المؤسسات للتنصل من مسؤولياتها والامعان في الاستنزاف المفرط للمقدرات الطبيعية دون رقيب وحسيب وهو ما يطرح السؤال حول قدرة الدولة على اجبار الشركات الكبرى على

احترام المعايير البيئية وضرورة الانفتاح على محيطها وهو في تقديرنا (سيما بالنسبة لوضع الشركات الكبرى في تونس) ضرب من المستحيل فنحن ازاء مؤسسات اقوى من الدولة تعمل وفق قوانينها الخاصة واخر اهتماماتها المسؤولية المجتمعية. إننا ازاء شركات تكرس لسياسة الافلات من العقاب وفرض سياسة الامر الواقع لاقتناعها بعدم جدوى الهياكل الرقابية وضعفها ان لم نقل تواطؤها في غالب الأحيان. وعلى سبيل المثال في حال وقوع انتهاك بيئي، يقع التوجه لوكالة حماية المحيط وهو اول هيكل معني بالدفاع عن الحقوق البيئية التي عليها اقناع المؤسسة المخالفة بدفع غرامة كتعويض عن الضرر الحاصل وغالبا ما يقع اللجوء الى الصلح ليكون المبلغ المدفوع ضئيلا للغاية في حين كان يجب ان يقع ايقاف الشركة عن النشاط الى ان تستوفي جميع شروط السلامة والمحافظة على المحيط.

6. المسؤولية المجتمعية لشركتي فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي

تعتبر شركتا فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي من اقطاب الصناعة التونسية نظرا لدورهما الهام في الاقتصاد الوطني فهما تساهمان ب 2.9 % من الناتج الوطني الخام سنويا (من سنة 2000 الى سنة 2014)ورغم هذه الاهمية بقيت المناطق المنجمية ترزح تحت وطأة التهميش وضعف البنى التحتية وانعدامها واستشراء الامراض الخطيرة جراء التلوث الذي طال الماء والهواء والتربة.

اما عن مساهمة هذه الشركات فهي تعتبر ضعيفة ولا تلبي تطلعات المواطنين فعلى سبيل المثال خصصت الشركة بين سنتي 2014 و2016 حوالي 60 مليون دينار لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية تم خلالها صرف الجزء الاول من المبلغ والذي قدر ب 20 مليون دينار استفادت منها نظريا قطاعات كالفلاحة والصحة والثقافة والشباب والرياضة.

وعموما تطرح مسألة المسؤولية المجتمعية بالنسبة لهاتين المنشأتين جملة من الاشكاليات:

- **محدودية حوكمة البرنامج**

نظريا تساهم شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي في عدة مجالات في إطار المسؤولية المجتمعية فعلى سبيل المثال ترصد سنويا مبالغ مالية توزع على الاندية الرياضية التي تنشط داخل ولاية قفصة كما تقوم باقتناء معدات واليات للبلديات وللولاية وتقوم بالمساهمة في المهرجانات الصيفية التي تنظم سنويا وتساهم في تمويل بعض المشاريع الكبرى التي تقام في ولايات اخرى على غرار تمويل قنطرة سوسة في 2017 كما انها تساهم ايضا في خلاص فواتير الكهرباء للفلاحين بمنطقة السقدود التابعة لمعتمدية الرديف!! (اجراء ابتدئ العمل به بعد الثورة) وساهمت في بعض مشاريع البنية التحتية بالجهة وبالمساهمة في النهوض ببعض المشاريع الفلاحية. ورغم كل هذه الاجراءات، لم يتحسن الوضع التنموي للجهة نتيجة غياب المتابعة لجل هذه المشاريع.

والاشكال الذي يطرح هنا هو انعدام المتابعة للمشاريع الممولة وعدم خضوع برامج التمويل للحوكمة ولمبدأ التصرف الرشيد الذي يمكن ان تنتج عنه في الاخير عمليات تقييم ومحاسبة تضمن نجاعتها.

- **غياب الشفافية**

أكد مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية في العالم للعام 2017 والذي اصدره معهد حوكمة الموارد الطبيعية على وجود عدة نقائص في اسلوب الرقابة التونسية على الانشطة المنجمية مبينا ان التقدم الذي تم احرازه منذ سنة 2011 محدود جدا حيث حصل على 56 نقطة من مجموع 100 وجاء في المرتبة 26 من بين 89 دولة وتم التأكيد على شركة فسفاط قفصة التي لازالت دون المستوى المطلوب سيما فيما يتعلق بنشرها للمعطيات عبر موقعها الرسمي وغياب التحيينات.

كما قامت نفس الشركة بإنشاء صندوق تنمية وتأهيل المناطق المنجمية(FRDCM) في التسعينيات والقطب التنموي في 2008 وكان الهدف منهما مساهمة الشركة في النهوض بالواقع التنموي وتحسين مناخ الاستثمار و تمويل المشاريع خاصة لأصحاب الشهائد نظرا لان الجهة تسجل اعلى نسب البطالة لكن الحصيلة كانت سلبية و الى يومنا هذا لا يتجاوز عدد المشاريع الناجحة عدد اصابع اليد الواحدة و ذلك راجع بالأساس الى غياب الشفافية حيث يشير تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2014 الى وجود عديد الاخلالات في مجال التصرف والحوكمة كما ان الشركة لا تقوم بنشر موازناتها المالية للعموم رغم انها مجبرة قانونيا بذلك وحتى موقع الواب الذي تم احداثه لا يحتوي على اي معلومة في هذا الشأن. كما نلاحظ غياب المعلومات الخاصة بالمداخيل وجملة المصاريف والنفقات وخاصة منها النفقات الموجهة تحت عنوان الاستثمار والمساهمة المجتمعية وبذلك يكون من المستحيل معرفة حجم المساهمات في هذا المجال مما حدا بالبعض الى إطلاق تسمية الصندوق الاسود كناية عن حجم التعتيم الذي يمارسه المسؤولون على هذه المؤسسة.

- **محدودية تأثير برنامج المسؤولية المجتمعية على الو اقع التنموي والبيئي بالجهة**

بالنسبة للوضع البيئي لم تؤد برامج التأهيل المبرمجة والتي تبنتها شركتا فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي الى تحسن الوضع البيئي بل بالعكس ارتفعت نسب التلوث في كل مدن الحوض المنجمي وهو ما اكده التقرير الصادر عن الوكالة الوطنية لحماية البيئة في 2018 الذي نبه من تفاقم الوضع البيئي جراء التجاوزات الخطيرة الناجمة عن الانشطة المنجمية.

اجتماعيا بلغت نسبة البطالة بقفصة 27% سنة2017 وتجاوزت 58% بالنسبة لأصحاب الشهائد العليا في حين قدّرت هذه النسبة على المستوى الوطني بـ 15 %. أما نسبة الفقر فبلغت 18% سنة 2015 في ولاية قفصة مقارنة بـ 15،6% على المستوى الوطني. من جهة أخرى، فإن مختلف مؤشرات التنمية تؤكّد المنحى المحدود للتنمية

بالمنطقة، فمؤشر التنمية الجهوية لسنة 2018 يشير إلى أنّ ولاية قفصة تحتلّ المرتبة 17 من جملة 24 ولاية. والملفت في هذا المؤشر أن كلّ معتمديات الولاية موجودة في المجموعتين الأقل تنمية. كما جاءت ولاية قفصة في المرتبة 14 في مؤشر جاذبية الاستثمار للجهات لسنة 2016.

مقتطف من التقرير الصادر عن وكالة حماية المحيط لسنة 2018

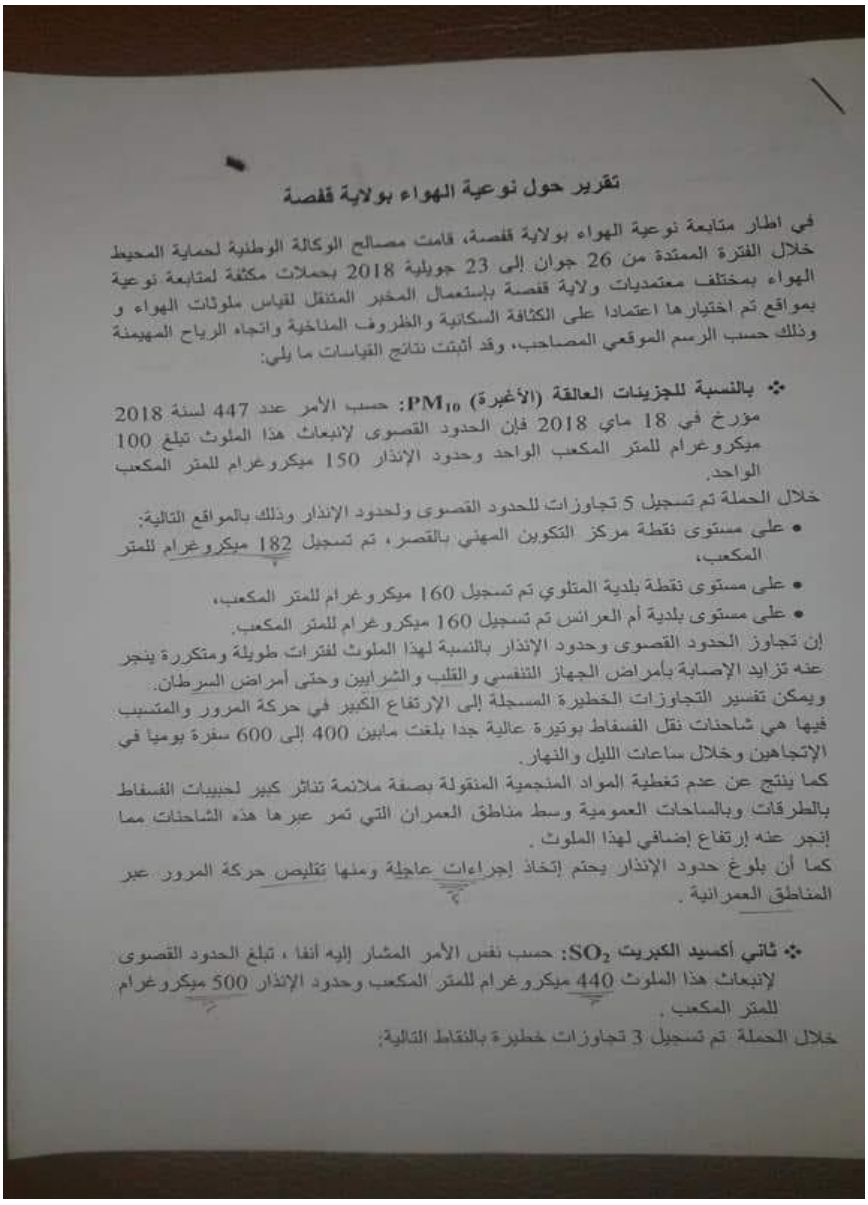

تقرير حول نوعية الهواء بولاية قفصة

في اطار متابعة نوعية الهواء بولاية قفصة، قامت مصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط خلال الفترة الممتدة من 26 جوان إلى 23 جويلية 2018 بحملات مكثفة لمتابعة نوعية الهواء بمختلف معتمديات ولاية قفصة بإستعمال المخبر المتنقل لقياس ملوثات الهواء و بمواقع تم اختيارها اعتمادا على الكثافة السكانية والظروف المناخية واتجاه الرياح المهيمنة وذلك حسب الرسم الموقعي المصاحب، وقد أثبتت نتائج القياسات ما يلي:

- **بالنسبة للجزيئات العالقة (الأغبرة) PM_{10}:** حسب الأمر عدد 447 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 فإن الحدود القصوى لإنبعاث هذا الملوث تبلغ 100 ميكروغرام للمتر المكعب الواحد وحدود الإنذار 150 ميكروغرام للمتر المكعب الواحد.

خلال الحملة تم تسجيل 5 تجاوزات للحدود القصوى ولحدود الإنذار وذلك بالمواقع التالية:

- على مستوى نقطة مركز التكوين المهني بالقصر، تم تسجيل 182 ميكروغرام للمتر المكعب،
- على مستوى نقطة بلدية المتلوي تم تسجيل 160 ميكروغرام للمتر المكعب،
- على مستوى بلدية أم العرائس تم تسجيل 160 ميكروغرام للمتر المكعب.

إن تجاوز الحدود القصوى وحدود الإنذار بالنسبة لهذا الملوث لفترات طويلة ومتكررة ينجر عنه تزايد الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والشرايين وحتى أمراض السرطان.
ويمكن تفسير التجاوزات الخطيرة المسجلة إلى الإرتفاع الكبير في حركة المرور والمتسبب فيها هي شاحنات نقل الفسفاط بوتيرة عالية جدا بلغت مابين 400 إلى 600 سفرة يوميا في الإتجاهين وخلال ساعات الليل والنهار.
كما ينتج عن عدم تغطية المواد المنجمية المنقولة بصفة ملائمة تناثر كبير لحبيبات الفسفاط بالطرقات وبالساحات العمومية وسط مناطق العمران التي تمر عبرها هذه الشاحنات مما إنجر عنه إرتفاع إضافي لهذا الملوث.
كما أن بلوغ حدود الإنذار يحتم إتخاذ إجراءات عاجلة ومنها تقليص حركة المرور عبر المناطق العمرانية.

- **ثاني أكسيد الكبريت SO_2:** حسب نفس الأمر المشار إليه أنفا، تبلغ الحدود القصوى لإنبعاث هذا الملوث 440 ميكروغرام للمتر المكعب وحدود الإنذار 500 ميكروغرام للمتر المكعب.

خلال الحملة تم تسجيل 3 تجاوزات خطيرة بالنقاط التالية:

كما تردت المؤشرات المتعلقة بالخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة حيث يوجد طبيب واحد لكل 1370 ساكن في حين يوجد طبيب لكل 823 متساكنا على المستوى الوطني. فيما بلغت نسبة الأمية 27 % بين الإناث في ولاية قفصة سنة2017 وناهزت 32 % في أم العرائس و29 % في المظيلة. هذا ما جعل العديد من المشاركين يتحدّثون عن نظام تعليمي في تونس بسرعتين مختلفتين.

من جهة أخرى، يعاني القطاع الصحي عديد الاشكالات مثل مشكلة فقدان الأدوية في المستشفى الجهوي والمستشفيات المحلية، وضعف طاقة الاستيعاب ونقص أطباء الاختصاص كالإنعاش والتخدير ورغم الامتيازات الممنوحة للأطباء للعمل بالجهات الداخلية فإن الجهة تبقى غير قادرة على تقديم خدمات صحية مهمة كالأشعة والتحاليل الطبية. ومن اجل ذلك يتميز المناخ الاجتماعي بالاحتقان حيث تشهد الجهة عديد الحركات الاحتجاجية نتيجة توقف عجلة الاستثمار وبانتشار مظاهر النزوح والهجرة غير النظامية التي ارتفعت وتيرتها في السنوات الاخيرة وارتفاع معدلات الحركات الاجتماعية المطالبة بالتشغيل وبالحق في تنمية عادلة والحق في الصحة (1235 تحركا في شهر فيفري 2021 وفق ارقام المرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية).

رغم ذلك، بقيت هاته الشركات محافظة على نمط انتاج تقليدي ملوث معاد للطبيعة والانسان والأخطر من ذلك انه يستنزف المدخرات الطبيعية الموجودة بالجهة وعلى راسها الثروة المائية التي توشك على النضوب وما بقي منها فهو ملوث وغير قابل للاستعمال. وهو ما يعكس لامبالاة واستهتارا بحقوق المواطنين وبحقوق الاجيال القادمة.

وتتعدد الانتهاكات البيئية المرتكبة من طرف شركة فسفاط قفصة من استنزاف للثروة المائية وتلويث للهواء وسوء تصرف في مخلفات الفسفاط إضافة الى تصدعات المنازل التي تسببها الانفجارات بالديناميت لاستخراج الفسفاط ويمكن الاطلاع على جملة هذه الانتهاكات في المقال **"التقاضي من أجل ترسيخ العدالة البيئية** "الصادر

بالتقرير السنوي 2020 لقسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

7. تجارب ناجحة لبعض الشركات في إطار مسؤوليتها المجتمعية

هناك اتجاه عالمي متزايد نحو ادراج مبدأ المسؤولية المجتمعية ضمن برامج الشركات وضمن اجنداتها المستقبلية حيث تعمل على خلق برامج ومبادرات للمجتمع. ومن التجارب العالمية الناجحة مثلا تبرعت شركة "تومز" للأحذية بجزء من مبيعات النظارات التي تصنعها الشركة لرعاية البصر للأطفال المحتاجين. ويشارك موظفو الشركة في حملة الأحذية السنوية حيث يسافرون ويتبرعون بمجموعة متنوعة من السلع للأطفال.

ومن الممارسات الرائعة للشركات العالمية في تبني المسؤولية الاجتماعية والرائدة ما تقوم به شركة سيمنز الألمانية التي تنتج تقنيات لإنتاج الطاقة البديلة، وتوفير المعدات الطبية، وأنظمة التدفئة التي تحافظ على الطاقة. أيضا شركة "جنرال ألكتريك" التي يتطوع موظفوها بأكثر من مليون ساعة سنويا وتقدم الشركة تبرعات للأطفال الذين يعانون التوحد كما تدعم برامج محو الأمية. أيضا وفرت شركة "كيسكو" مبادرات للمسئولية الاجتماعية من خلال دعم مشروعات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة في حالات الكوارث للمناطق المحتاجة إذ سجل موظفو الشركة نحو 160 ألف ساعة تطوعية في جميع أنحاء العالم في السنة الواحدة.

شركة ايكيا

تؤمن السلسلة الضخمة السويدية المتخصصة في الأثاث في جميع أنحاء العالم أعمالها لدعم المجتمعات في الأزمات، من خلال بناء المدارس أو التبرع بالدم، أو تسهيل الوصول إلى مياه الشرب. في الآونة الأخيرة، منحت مؤسسة ايكيا مبلغ 2.3 مليون دولار لتوفير الكهرباء النظيفة لمليون شخص في الهند وشرق إفريقيا.

شركة جنرال إلكتريك:

في عام 2016 وحده أسهمت مؤسسة جنرال إلكتريك بمبلغ 88 مليون دولار في البرامج المجتمعية والتعليمية، والتي تتركز في تطوير الصحة التي وضعتها المؤسسة للوصول إلى الرعاية الصحية للمجتمعات المحتاجة في جميع أنحاء العالم.

شركة بي ام دبليو:

صنّفت شركة بي أم دبليو من أكثر شركات السيارات استدامة في العالم من قبل مؤشر داو جونز منذ عام 1999، وهي معروفة ببرامجها التي تسهم في التعليم، والتفاهم بين الثقافات. يتمثل أحد البرامج من خلال حملة "سبل العيش للشباب"، التي تدعم 400 شاب في الهند يتعلمون مهارات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية الأساسي.

شركة ديل :

نفذت شركة ديل خطة الخير لعام 2020 كالتزام منها "بتحقيق تقدم بشري" من خلال الاستدامة البيئية لمعالجة تحديات المجتمع. وفي الوقت الحالي، تشارك شراكة مع Camera Education لتقديم 16 مليون ساعة من التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى 3000 معلم في إثيوبيا، والذين يمكنهم بدورهم توصيل الكمبيوتر إلى الفصول الدراسية خاصة فئة الشباب.

الخـــاتمة

في الختام يمكن القول ان صدور قانون المسؤولية المجتمعية على اهميته لا يمكن اعتباره نقطة فارقة خاصة وان النصوص الترتيبية لم تصدر بعد والقانون في حاجة الى تحسينات كي يعكس فعلا المبادئ التي اسس عليها كالشفافية و حماية البيئة والتنمية المستديمة ولعل من اوكد الاولويات في هذا السياق ايجاد صيغة والية لمشاركة واسعة لمنظمات المجتمع المدني القادرة على تقديم التصورات والبدائل الكفيلة بتحسين الواقع التنموي و بالنهوض بواقع الجهات المهمشة منذ عقود كما وجب الانكباب الفعلي للسلطة التشريعية المختصة ورجال القانون من أجل صياغة نصوص تطبيقية كفيلة بإنزال قانون المسؤولية المجتمعية على ارض الواقع واضفاء جانب الزامي عليه كفيل بضمان تطبيقه مع مراعاة حاجيات كل جهة والفوارق في المرابيح بين الشركات .

كذلك لا بد من ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وجعلها ثقافة متجذرة خاصة وان اغلبية هذه الشركات تعاني جلها من البيروقراطية المفرطة ومن الفساد وانعدام الشفافية وعدم الايمان حقيقة بضرورة الانفتاح على محيطها وبان تكون لها التزامات بيئية وتنموية ربما تؤثر فيما بعد على ارباحها. وهي مدعوة الى تبني أنشطة ذات طابع بيئي تظهر من خلالها مسؤوليتها الاجتماعية عبر سعيها للمحافظة على الفضاء العام ورفع الوعي بالمخاطر التي تحيط بالوسط الذي تعيش فيه من خلال وضع سياسات عمل من شانها الحفاظ على المحيط بجميع مكوناته وعلى الموارد الطبيعية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة الكفيلة بالقضاء على كل مظاهر التلوث.

والاكيد ان كل مساهمة وكل انفتاح سيرجع بالضرورة بالنفع على المؤسسة سواء فيما يتعلق بارتفاع مؤشر الحوكمة الذي سيؤثر بدوره على صورة المؤسسة داخليا وخارجيا فالمؤسسات التي تنضبط لهاته المقاييس ستتمكن من الولوج الى

الاسواق العالمية بسهولة وهو ما سينعكس ايجابا على مردوديتها وعلى اجور عمالها فيما بعد اما اتباع سياسة التعتيم والانغلاق فلن يجر سوى الهزات والارتدادات الاجتماعية التي ستكون نتيجتها في نهاية المطاف خسائر في الارباح وتعطل الة الانتاج (وضع شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي) وصورة سيئة للشركة داخليا وخارجيا.

كما لا يفوتنا ان نؤكد على ان الاساليب التي تتبعها شركتا فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي في اطار المسؤولية المجتمعية لا يمكنها ان ترقى الى تطلعات اهالي الجهة فالاقتصار على التعامل فقط مع المجلس الجهوي بقفصة صاحب الكلمة الفصل في تقسيم مساهمة الشركتين لا يمكن ان يستقيم و الاولى ان يتم التعامل مباشرة مع المجالس المحلية ومع المجالس البلدية التي تملك تصورا واضحا عن احتياجاتها او عن المشاريع التي يمكن الاستفادة منها في اطار هذا البرنامج هذا من ناحية ومن ناحية ثانية من المهم الانفتاح على مكونات المجتمع المدني وجميع القوى الحية حتى نضمن اكثر ما يمكن من الاجماع وحتى لا تكون المشاريع المبرمجة مجرد اسقاط وليست لها اي سند شعبي.

القسم الرابع:

متفرقات

تقرير حول الاحتفال باليوم العالمي للمياه

هاجر الخلفاوي وأنجى نعيجي . متطوعتان بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان

منذ 22 مارس 1993 تحتفل جل دول العالم باليوم العالمي للمياه بعد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992. ويقع الاحتفال سنويا بهذه المناسبة التي تعتبر فرصة لرفع الوعي بالأمور المتصلة بالحق في الماء باعتباره لا فقط ضرورة لإرواء العطش وحماية الصحة وإنما أيضا دعامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وللتنمية المستدامة. هي أيضا فرصة للتفكير بشأن الأشخاص والأماكن التي مازالت تفتقر لهذا الحق حيث أن 3.6 مليار نسمة في العالم، وفقا لتقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية، أي ما يقارب نصف سكان العالم يعيشون في مناطق تشح فيها

المياه. يمثل هذا اليوم في كل عام تذكيرا بالأزمة المائية التي تعاني منها معظم دول العالم وبالأخص المنطقة العربية ودعوة لإعادة النظر في سياساتها وتحديد أولوياتها من اجل حماية حقوق مواطنيها وضمان حقوق الأجيال القادمة.

من أهم أسباب هذا المشكل نذكر سوء الإدارة وفشل الخيارات والسياسة المنتهجة في التصرف واستغلال الثروات المائية مع غياب إستراتيجية واضحة. وتعتبر تونس من بين 12 دولة تعاني الفقر الحاد من حيث توفير المياه اذ تبلغ فيها حصة الفرد سنويا أقل من 500 متر مكعب من الماء.

في هذا الإطار عمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع القيروان في إطار مشروع العدالة البيئيّة على قضية الحق في الماء مستندا على دستور 2014 الذي ينص في فصله 44 على "***ان الحق في الماء مضمون والمحافظة عليه وترشيد استغلاله واجب على الدولة والمجتمع***". وعلى الفصل 21 الذي ينص على أن" ***المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم***." بالإضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي امضت عليها البلاد التونسية ولم تحترمها في تعدّ صارخ لحقوق الانسان وعدم توفير ابسط ضروريات الحياة كالماء الصالح للشراب.

وتحتل ولاية القيروان المراتب الأولى في عدد التحركات الاحتجاجية للمطالبة بالماء الصالح للشراب نظرا لتفاقم أزمة العطش والانقطاعات المتكررة في مناطق عديدة منها والتي تصل في بعض الأحيان لسنوات، ولتفاقم مديونية الجمعيات المائية وسوء التصرف فيها وتردي خدمات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وفي القيروان حوالي 60 ألف مواطن لا يتمتعون بالربط لا بشبكة الصوناد ولا بالجمعيات المائية، التي تعاني بدورها من الفساد والمديونية التي زادت من حدّة الأزمة وعمقت من حرمان سكان المناطق الريفية من التزود بالماء بالإضافة إلى ما يقارب 175 مدرسة ابتدائية غير موصولة بالشبكة العمومية لاستغلال وتوزيع المياه من جملة 313 مدرسة والتي تتزوّد

أغلبها من الجمعيات المائية التي تعاني مديونية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو عن طريق صهاريج او آبار فلاحية ومدارس أخرى تستعمل الماجل.

لهذا احيا المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – فرع القيروان هذه المناسبة على طريقته، فكانت البداية بإعداد اجتماع تحضيري لطرح الافكار وتحسينها من قبل فريق العدالة البيئية والتي تقرر على إثرها تنظيم خيمة توعوية وعرض أفلام وثائقية مع معرض للصور الفوتوغرافية وتصوير ميكروتروتوار (micro-trottoir) من أجل مناصرة قضايا الحق في الماء وتوفيره لجميع المواطنين دون تمييز كما نص عليه الدستور التونسي.

وحرص فريق مشروع العدالة البيئية بالمنتدى خلال هذا اليوم الاحتفالي على تسليط الضوء على مشروعية الحق في الماء كما ونوعا من خلال نصب خيمة تحسيسية في ساحة أولاد فرحان بالقرب من السوق الأسبوعية والتي تهدف في مضمونها إلى التعريف بأحقية الماء الصالح للشراب وحسن التصرف فيه مع التذكير بالمشاكل التي يعانيها المواطن في سبيل توفير الماء خاصة في أرياف ولاية القيروان. وتم رفع لافتات تحمل رسائل موجهة للجهات المعنية بالاعتماد على الجانب القانوني الذي يضمن الحق في الماء كما ونوعا والواقع الظالم الذي لا تطبق فيه هذه القوانين مع المعاناة المتواصلة للأهالي. ومن أهم الشعارات التي تم رفعها ***"الماء حق دستوري"من حقي نعيش ونشرب ماء نظيف "الدستور يضمن والواقع يظلم ". 2021 جاء و مازالت المدارس بلاش ماء " "العطاشى برشا والحكومة طرشا".***

رفع لافتات تحمل رسائل موجهة للجهات المعنية

كما تضمن هذا النشاط عريضة مناصرة للمطالبة بإحداث الوكالة الوطنية لمياه الشرب بالوسط الريفي والتي تحتوي على جملة من المطالب من أهمها:

- توفير الماء الصالح للشراب كما ونوعا لكافة المواطنين، بحيث يكون متاحًا في كل بيت أو مؤسسة تربوية أو مكان عمل أو منطقة أينما كانت دون تمييز.
- إحداث مؤسسة عمومية تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية يطلق عليها اسم الوكالة الوطنية لمياه الشرب بالوسط الريفي تقوم بإنتاج وربط وتوزيع مياه الشرب للمواطنين كما ونوعا.
- إلغاء اي عقود شراكة تؤدي إلى خصخصة الماء، والالتزام بما جاء به الفصل 13 من الدّستور التونسي" الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي، تمارس الدولة السيادة عليها باسمه"، مع التنصيص على مجانية الكمّية الحياتية لمياه الشرب باعتباره حقا من حقوق الإنسان الأساسية.
- على الجماعات المحلية والديوان الوطني للتطهير توفير خدمات التطهير التي تعتبر من مهامهما بالأرياف تماما كما في المناطق الحضرية.

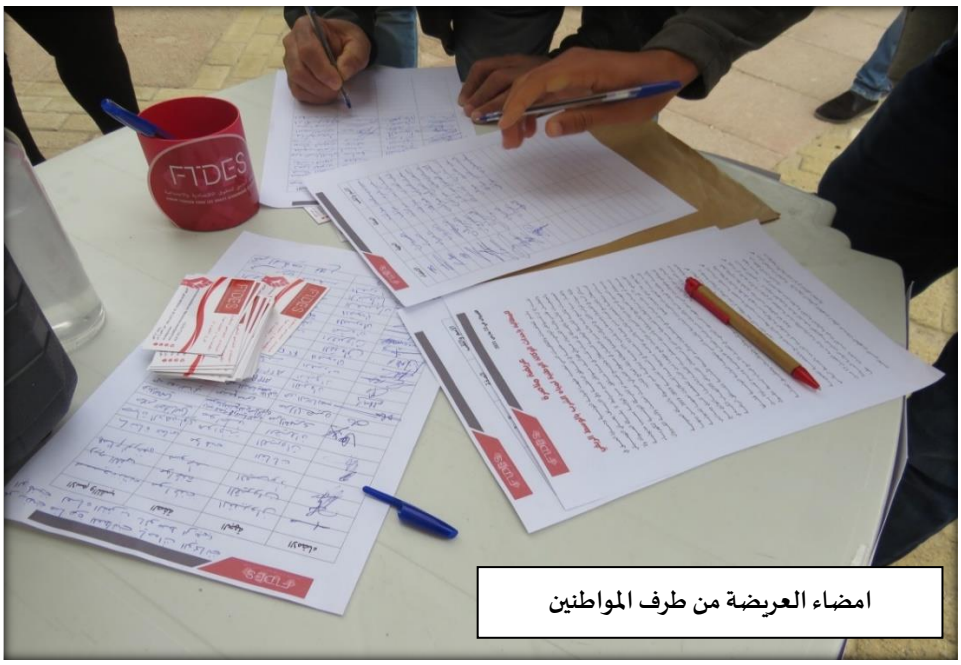

امضاء العريضة من طرف المواطنين

تم التواصل مع المواطنين وتفسير ما جاء في العريضة، فكان هنالك تجاوب كبير من طرفهم وأعربوا على مساندتهم التامة لما جاء في العريضة وذلك من خلال التوقيع لأنهم يرون أن الحق في الماء حق مقدس، مع العلم ان العريضة تم إيصالها إلى جميع معتمديات ولاية القيروان ونشرها إلكترونيا من اجل جمع أكبر عدد ممكن من التواقيع.

وتميز هذا اليوم بحضور إعلامي لوسائل الإعلامية الجهوية (المسموعة، المرئية، المكتوبة) لتغطية هذا النشاط.

أما في الفترة المسائية فأقام المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالتنسيق من المنسقة الجهوية لمشروع العدالة البيئية، معرض صور فوتوغرافية تعبر عن الواقع المأساوي الذي يعيشه الالاف من قاطني القيروان واريافها. وأرفق هذا المعرض بجملة من الكتب والدراسات المنجزة من قبل المنتدى حول الوضعية المائية والاخلالات السائدة بهذا القطاع. كما تم عرض ثلاث أفلام وثائقية رسّخت في أذهان الحضور كارثية الوضع المائي ومأساوية الواقع اليومي لآلاف المواطنين.

ورشة عرض لأفلام حول الحق في الماء

ويبرز الفيلم الاول "***حكاية مش بدونة***"، الذي تم انجازه ضمن مشروع العدالة البيئية بفرع القيروان، المعاناة اليومية التي تمر بها المئات من النساء الريفيات في رحلتهن لجلب الماء. هؤلاء النسوة المضطرات يوميا إلى قطع العشرات من الكيلومترات غير عابئات بمشقة وخطورة هذه الرحلة او بطرقاتها الوعرة فقط من اجل توفير احتياجاتهن اليومية من المياه. فخيارهن الوحيد اما التحمل او ترك عائلاتهن وأولئك اللذين في كفالتهن عطشى. ولا تستثني هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر احدا او تقتصر على فئات عمرية معينة كما برز جليا من خلال عرض تجربة اميمة بطلة الفيلم الثاني بعنوان "***أميمة والعين المقدسة...حياة بدائية بعد 61 عاما من الاستقلال***" عمل صحفي لناجح الزغدودي. هذا الفيلم الذي تابع صراع تلك الصبية الفتية ومعاناتها في جلب الماء. فكغيرها من النساء تجد هذه الفتاة نفسها مجبرة على تحمل ليس فقط مشقة الطريق بل ايضا الظروف المناخية المتغيرة من اجل تأمين ما كان حريا بالدولة التونسية تأمينه وفقا لما تنص عليه معاهداتها واتفاقياتها الدولية والحصول على ما يفترض ان يكون حقا مكفولا في الدستور.

حق خسرته الشابة فقط لكونها ريفية، فأميمة وخلال السنة الدراسية تتمتع كغيرها بحقها في الماء من خلال الربط بالوكالة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه نظرا لوجودها بالقيروان المدينة لتعود لاستجداء ماء العيون خلال عطلها وعودتها لمسقط رأسها في الوسط الريفي بتعلة صعوبة ربط الاوساط الريفية بالشبكة الوطنية للماء. ليغدو الربط مع الوكالة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وتوفر الماء بمنزلها مطلب الطفلة الوحيد بل حلمها. وكأن الحق في الماء يرتبط بالموقع الجغرافي للفرد. ليأتي الفيلم الثالث "***صيد الضباب***" كضوء في اخر النفق، كبارقة امل تحث علي تحسين الاوضاع وإيجاد حلول بديلة. فالفيلم يروي تجربة قرية ادعاشور المغربية الفريدة في تحويل خصوصية منطقتهم وسلبياتها الى نقاط قوة من خلال تسخير الضباب الذي يلف هذه المنطقة ويطوق متساكنيها لاستخلاص الماء من خلال نصب شبكات خاصة مصممة لاعتراض هذا الأخير وتحويله من حالته الغازية الى حالة سائلة بعد معالجته، أي من ضباب إلى ماء، وبذلك يتحول الضباب الذي لطالما اعتبره سكان المنطقة لعنة إلى

وسيلة لتعويض النقص المائي للمنطقة. كما تم عرض ميكروترتوار" ***micro-trottoir*** " عمل لفرع المنتدى بمناسبة اليوم العالمي للمياه حيث تم طرح أسئلة على المواطنين لنشر الثقافة المائية اضافة لمعلومات حول قطاع الماء ومن أجل معرفة رأي المواطنين بخصوص نوعية مياه الشرب.

وفتح فيلم "حصاد الضباب" المجال للحضور من نشطاء في المجتمع المدني والجمعيات البيئة للتفاعل والنقاش بغية التوصل لحلول ملائمة أكثر لطبيعة مشاكلنا المائية الحالية وللنسج على منوال اشقائنا المغاربة ومحاولة خلق بدائل للوضع المائي الراهن لتونس بشكل عام وللقيروان وضواحيها بصفة خاصة. فالمخزون المائي لهذه الاخيرة قادر ان وظف بطريقة سليمة على تلبية احتياجات متساكنيها، مما يثير التساؤلات حول نجاعة السياسات المائية الحالية ومدى جدية الدولة في التعامل مع هذا الوضع الكارثي. الأمر الذي دفع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لتقديم اقتراح تنقيح وتحديث مجلة المياه الصادرة سنة 1975 والتي أثبتت عدم قدرتها على التعامل مع الوضع المائي الراهن.

الرديف، قـــابس، جرجيـــــس: لا بيئة بدون صراع طبقـــــي، قمع، مقاومة، تنظـم

سهام ايروش، مانون مولان وبولا برنا . متربصات بالمنتدى

خلال الفترة من 4 إلى 15 أبريل 2021، غادرنا المقر الرئيسي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بتونس للسفر إلى الجنوب، الذي أهملته الدولة تاريخيًا وخسفته المدن الكبرى على الساحل الشمالي. قمنا بهذه المهمة الميدانية لمدة أسبوعين تقريبًا من أجل مراقبة وتوثيق أهم الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جنوب تونس، من الرديف إلى تطاوين عبر قابس وجرجيس. التقينا بسكان ونشطاء هذه المناطق المنكوبة وجمعنا شهاداتهم من أجل مساعدتهم على إظهار نضالاتهم، والتي هي في صميم أهداف المنتدى الداعم لهؤلاء المواطنين وتحركاتهم. سنركز في هذا المقال على المحطات الرئيسية الثلاث لزيارتنا: الرديف وقابس وجرجيس، وهي مدن تتداخل فيها مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي سنحاول ابرازها.

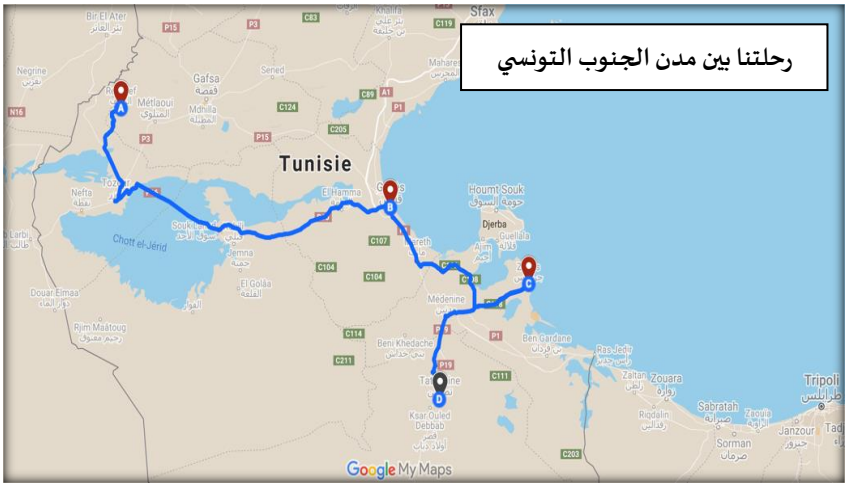

1. الرديف: حياة على تخوم جبال الفسفاط

منوال تنموي قائم على الفسفاط: تاريخ شركة فسفاط قفصة

في أول أيام زيارتنا الميدانية تم رصد تحرك احتجاجي لمجموعة من الأهالي أمام مقر المعتمدية للتنديد بتواصل انقطاع الماء الصالح للشرب لما يزيد عن 08 أيام دون تحرك من السلطة المحلية ممثلة في الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه. انقطاع متكرر تعيش على وقعه مدن الحوض المنجمي منذ سنوات دون مجيب، وقد تعددت أسباب هذه المعضلة البيئية والاجتماعية في آن وتداخلت المسؤوليات فيها بين مختلف الأطراف لكن السبب الأكبر يبقى في استخدام شركة فسفاط قفصة للمياه لغسل الفسفاط. وبالعودة إلى التاريخ، تم اكتشاف رواسب الفسفاط في المنطقة خلال الاستعمار الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر على يد الجيولوجي فيليب توماس سنة 1886 بالقرب من المتلوي، ليتم بعدها إنشاء شركة صفاقس -قفصة للفسفاط والسكك الحديدية في عام 1897 للسماح باستغلال وتصدير الفسفاط المتواجد على بعد حوالي 250 كيلومترًا من الساحل. وفي عام 1903، افتتحت الشركة منجمًا تحت الأرض في الرديف، واحدة من أربع مدن منجمية في المنطقة، لتليها أم العرائس والمتلوي والمظيلة وكلها مدن "خلقت بالفسفاط ومن أجله"

كانت بداية القرن العشرين بمثابة العصر الذهبي للفسفاط، حيث عرفت انتعاشة كبيرة قبل وصول المنافس المغربي إلى السوق والركود منذ سنة 1929. واستقطبت الشركة، المشغل الرئيسي في المنطقة، العمال من جميع أنحاء تونس منذ إنشائها، ولكن أيضًا من البلدان المجاورة مثل الجزائر وليبيا وإيطاليا بالإضافة إلى دورها كركيزة اقتصادية، حيث تدعم الجزء الأكبر من الجوانب الاجتماعية للمنطقة من خلال توفير مياه الشرب والكهرباء مجانًا وكذلك من خلال الاستثمار في "الصحة والتعليم والثقافة والنقل". ومن هنا يمكن فهم حالة الإحباط لدى السكان عندما تخلت الشركة في غضون 20 سنة وتحت وقع برنامج الإصلاحات الهيكلية لسنة 1986،

عن التعدين الجوفي لصالح المناجم السطحية من أجل تقليل تكاليف الإنتاج مما رافقه تسريح عدد كبير من العمال. ومنذ ذلك الحين، ركزت شركة فسفاط قفصة على ربحية أنشطتها فقط، مما أدى إلى مزيد من التدهور على مستوى الوضع العام وظهور مناخ من عدم الارتياح تجاه الشركة. من خلال السعي إلى زيادة أرباحها، أوجدت الشركة مجموعة سياسات لحماية انتاجها مما شكّل مناخًا اجتماعيًا متوترًا موصولا مباشرة ببدايات الثورة التونسية عام 2008 والشلل المتكرر لأنشطتها منذ عام 2011.

عو اقب استغلال الفسفاط في الرديف

من أكبر المفارقات في الحوض المنجمي، حيث الثروة الطبيعية الهائلة والفقر الاجتماعي والاقتصادي الكبير، في أنه من ناحية اكتشاف الفسفاط هو الذي أعطى الحياة لجميع مدن الحوض المنجمي، ومن ناحية أخرى فإن استخراجه هو الذي يسرع من تدهور جوانب أخرى في هذه المنطقة. وبالفعل، فإن استغلال هذا المعدن الذي يستخدم بشكل أساسي لتصنيع الأسمدة للزراعة هو سيف ذو حدين ففي حين أنه عمود التنمية في المنطقة ويوفر الشغل للكثيرين، فإنه يسبب أيضًا غضب وإحباط سكان المنطقة بالنظر للعواقب الاجتماعية والبيئية لأنشطة الشركة المدمرة للأمن الاجتماعي والاقتصادي للسكان، والمتسببة في ندرة الموارد المائية والتلوث.

وباستخدام نفس الطبقة المائية بمنطقة الطرفاية مع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه من أجل غسل الفسفاط، تساهم شركة فسفاط قفصة بشكل جدي في نضوب المخزون المائي. ويوضح لنا طارق حليمي رئيس فرع الحوض المنجمي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أن "شركة فسفاط قفصه لديها عشرات الآبار للقيام بالغسيل، وأن معدل تدفق الآبار هو 50-60 لترًا في الثانية بينما الآبار التابعة للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لا تتعدى 20 لترًا في الثانية ". وعلى الرغم من أن "السكان يعانون من العطش منذ سنوات"، تستخدم شركة فسفاط قفصة مياه الشرب لغسل الفسفاط على الرغم من إمكانية القيام بذلك بمياه غير صالحة للشرب وهو ما يتعارض مع شروط استخدام المياه من قبل المصنعين والمفصلة

في المواد 93 و94 و95 من مجلة المياه. وتنص المادة 93 على أن "الصناعات التي تستغل مياه المجال العمومي التي يمكن استخدامها للاستهلاك البشري أو الزراعة بمعدل 300 متر مكعب في اليوم أو أكثر، عليها تبرير عدم استغلال موارد مائية أخرى تفي بالحد الأدنى من متطلبات الجودة والكمية لنوع الصناعة المعنية"، وهو ما لا تفي به الشركة.

وبالإضافة الى الاستحواذ بثروة الفسفاط من دون الأهالي، تقوم الشركة بالتخلص من مياهها المستعملة في الطبيعة مما يسبب روائحا كريهة وتكاثرا للحشرات زيادة على تلوث التربة والطبقة المائية.

يتم تخزين الفسفاط في الهواء الطلق، ويشكل جبالًا اصطناعية في مدينة الرديف. ما يقرب من 2 مليون طن موجود هناك منذ توقف نقل الفسفاط بسبب الاحتجاجات المتكررة وعرقلة الإنتاج منذ 2017. ويتطاير الغبار السام مع الرياح ملوثا المدينة بأكملها مما يساهم في زيادة تلوث الهواء لدرجة مقلقة. وعلى الرغم من أن الحق في العيش في بيئة صحية هو حق دستوري، فمن المؤكد حسب رابح بن عثمان أن "التمتع به في الرديف أصبح مستحيلاً".

منطقة تصريف الميـاه المستعملة بالرديف بمـا فيها فضلات شركة فسفـاط قفصة (صورة لسهام ايروش)

على الرغم من كونها شركة وطنية، الا انها تعتدي على حقوق التونسيين والتونسيات في كل مرحلة من مراحل انتاج الفوسفاط. فحين استخراجه، تكون كمية الديناميت المستعملة أكثر من المعايير المسموح بها. وعند حمله ونقله الى المغسلة، يتطاير الغبار ويستنشقه السكان في تعد صارخ على حقهم في "بيئة سليمة ومتوازنة" (الفصل 45 من الدستور التونسي). وعند غسله يحرم السكان من الشراب للقيام بذلك. وبينما تتحوز الشركة على أراضي شاسعة وتساهم في تصريف سمومها مسببة بذلك العديد من الأمراض والمعاناة، يتوقع السكان منها على الأقل أن توظف بشكل كبير في المنطقة وان تطبق بالتالي مسؤوليتها المجتمعية.

حشد من السكان والمجتمع المدني يناضلون للاعتراف بحقوقهم في العمل وبيئة صحية

تشتهر منطقة الحوض المنجمي بتمردها على السلطة المركزية. ففيها بدأت أول انتفاضة في العام 2008 على إثر التلاعب بنتائج مناظرة صلب شركة فسفاط قفصة. لكن من الواضح أن المشاكل التي تواجه الرديف، كغيرها من البلدات في المنطقة، لم تجد حلاً في السياق الثوري ما بعد 14 جانفي 2011. إذ لا تزال المياه مفقودة، كما يتضح من التجمع العفوي يوم 5 أبريل أمام معتمدية الرديف الذي التقينا فيه عديد المواطنين. وفي هذا السياق يقول سامي وهو مواطن اصيل مدينة الرديف "إن مشاكل الماء في تزايد مستمر منذ الثورة ". ويتفق الأهالي على أن مشكلة التشغيل وظاهرة البطالة لدى الخريجين العاطلين عن العمل متواصلتان، وهذا "عار على الدولة، في منطقة غنية بالفسفاط. عليها أن تجد حلا " على حد تعبيره. ربيع بوعوني، الذي التقينا به في مغسلة الفسفاط بالرديف يحتج منذ 2017 ويقول إنه مستعد لإغلاق المغسلة حتى يحصل على وظيفة في شركة فسفاط قفصة. وكانت الأخيرة قد وعدت بتشغيل 150 شخصا خلال المفاوضات السابقة لكنها لم تف بالتزاماتها المسجلة في محضر جلسة ممضى في 2017 ويمنحها مهلة ثلاث سنوات لتنفيذه.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن فصل النضالات الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم أن التوظيف لا يزال الشغل الشاغل في الرديف، فإن وعي المواطنين تجاه القضايا البيئية التي تتداخل مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية في تصاعد. فقد أدرك السكان وكذلك المنتدى التونسي الذي يرافقهم في تحركاتهم ذلك جيدًا فالشركة لن تختفي بين عشية وضحاها وهو أمر ليس بالمأمول بالنظر الى عدد الأشخاص الذين سيجدون أنفسهم في بطالة. وعليه لا يمكن معالجة جميع المشاكل في وقت واحد. ولهذا فإن معظم السكان يطالبون على الأقل باحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في الماضي ويتوقعون من الحكومة إظهار حسن النية في الاستجابة لمطالبهم المشروعة.

2. في قابس: صناعة كيماوية ونضال بيئي

بعد عدة أيام في الرديف، واصلنا رحلتنا متبعين مسار الفسفاط الذي يتجه الى الساحل في قابس ليتحول الى سماد. وتمكنا في قابس من الوقوف على تدهور الوضع السوسيو-بيئي بسبب هذه الصناعة التحويلية.

المجمع الكيميائي التونسي: سرطان قابس

بعد نهاية الحماية الفرنسية تم إنشاء مصنع جديد في قابس عام 1972. هذه الوحدة التي تهدف أولاً إلى إنتاج حامض الفوسفوريك، سرعان ما انضمت إليها العديد من المصانع مما شكل منطقة صناعية على مشارف المدينة. من خلال الجمع بين ثلاثة مصانع مقسمة إلى عدة وحدات، يحتل المجمع الكيميائي التونسي، كشركة عمومية، معظم المنطقة الصناعية بقابس التي تمتد على مئات الهكتارات والتي قمنا بزيارتها مع عاطف الدزيري، النقابي داخل المجمع الكيميائي الذراع الأيمن لشركة فسفاط قفصة. يحول المجمع الكيميائي الفسفاط إلى حمض الفوسفوريك، بالإضافة إلى إنتاج ثنائي فوسفات الأمونيوم والأمونيوم المستعملين بالأساس كأسمدة. وتولد التفاعلات الكيميائية المختلفة المستخدمة في عملية تحويل الفسفاط كمية كبيرة من الفوسفوجيبس. يذكر أن انتاج طن من حمض الفوسفوريك ينتج عنه ما يقارب

خمسة أطنان من الفوسفوجيبس. ويتكون الفوسفوجيبس من أحماض مختلفة ومعادن ثقيلة، ويحتوي أيضًا على عناصر مشعة، بما في ذلك اليورانيوم. هذه النفايات الصناعية، التي تتخذ شكل طين أسود كثيف، يتم تصريفها مباشرة في البحر إلى جانب مياه التبريد. ويتم إلقاء خمسة ملايين طن من هذه النفايات شديدة التلوث كل عام على ساحل قابس. بالإضافة إلى ذلك، 95٪ من تلوث الهواء في قابس يأتي من الدخان المنبعث من المجمع الكيميائي ومع ذلك فهو ليس الملوث الوحيد الذي يدمر قابس ببطء حيث يوجد أيضًا مصنع أسمنت قابس عند مدخل المدينة، وأيضًا شركة الكيماويات وشركة الفليور بقابس وغيرها.

قرافيتي "سرطان الرئة" على أحد جدران المنطقة الصناعية بقابس (صورة لمانون مولان)

الاحتضار البطيء للواحة البحرية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط

قبل إنشاء المنطقة الصناعية، كانت قابس تلقب ب "الساحرة" وتوصف بأنها جنة للزراعة وصيد الأسماك على حد سواء. وكانت مياهها تعج بالأسماك. يوضح لنا خير الدين، الناشط المدني ومنسق حركة #StopPollution، أنه قبل إنشاء المصنع،

"كان الصيد سهلاً للغاية دون بذل الكثير من الجهد لأن الأسماك كانت تسبح بالقرب منك، على الساحل". ثم انخفض عدد أنواع الأسماك الموجودة في خليج قابس بشكل كبير خلال خمسين عامًا، من 250-300 في نهاية الستينيات إلى حوالي 50 نوعًا اليوم. وتمتد منطقة ميتة خالية من الأسماك يبلغ نصف قطرها حوالي ثلاث كيلومترات حول منطقة سكب الفوسفوجيبس كما ماتت الاسماك الوحيدة المتواجدة اليوم بالقرب من الساحل. ويتجسد هذا الاضطراب في التوازنات الطبيعية أيضًا على الشاطئ حيث يتحدث الأهالي عن نوعين من الشواطئ في المدينة، "الشاطئ القذر" و "الشاطئ النظيف". الأول متاخم للمنطقة الصناعية ويميز سواحل الجنوب التونسي خاصة بالنظر الى رماله السوداء المشحونة بالفوسفوجيبس. يمتد هذا الشاطئ من الميناء التجاري إلى ميناء الصيد في قابس، بطول حوالي 2.4 كيلومتر على مساحة 30 هكتارًا.

صور لحراك #StopPollution

"في العمق، يتراوح التلوث من سمك يزيد عن 1.0 متر عند نقطة السكب إلى حوالي 0.2 متر من جانب ميناء الصيد بقابس"، مما يؤدي إلى إنشاء منطقة مرتفعة بعدة أمتار فوق المستوى الأصلي. ويلاحظ التراجع بالقرب من المصانع الكيميائية، حيث أشجار النخيل بيضاء بالكامل تقريبًا، وبعيدًا في الأراضي الزراعية في الواحة التي يتراجع اخضرارها تدريجياً. تعد هذه الواحات كنزًا طبيعيًا وتراثًا عمره آلاف السنين. كان النظام البيئي الزراعي لواحة قابس فريدًا من نوعه بعد أن كان ينعم بالتربة الرملية الخصبة، والمياه الجوفية العميقة ووجود أشجار النخيل. مع محاصيلها المكونة من أربعة أو ثلاثة طوابق، كانت قابس قاعدة أساسية للإنتاج الزراعي والخضروات. وكان

فلاحو الواحات يحصدون التمور والرمان والتوت والحبوب والحناء والتبغ والخضروات بأنواعها. اما في الوقت الحالي فيعتبر كسب العيش من الزراعة عملاً صعبًا في قابس. تلوث الغلاف الجوي الناجم عن ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة وأكسيد النيتروجين والأمونيا يخترق النباتات مباشرة ويؤثر على الأوراق والثمار كما يؤدي إلى وقف النمو وإبطاء التنفس السليم للنبات وبالتالي تغيير عملية التمثيل الضوئي. يلاحظ السكان الاختفاء التدريجي لبعض أنواع الغلال والخضار مثل خير الدين دباية ومبروك جبري، مدرس متقاعد ومؤسس جمعية "شنني قابس للمحافظة على الواحات"، يؤكدان أن الخوخ الملكي، وهو فاكهة كبيرة خاصة بالمنطقة، أصبح لا ينمو في قابس. ويعد نقص المياه العذبة مشكلة رئيسية أخرى بالواحات. بالإضافة إلى الآثار المباشرة لتغير المناخ، تم إفراغ منسوب المياه الجوفية ببطء من قبل المجمع الكيميائي الذي يستخدم المياه لتبريد المواد الكيميائية أثناء المعالجة أو الإنتاج. وبالتالي، أصبح ري المزارع أكثر تعقيدًا، فالمياه العذبة هي مورد نادر في هذه المنطقة الجافة حيث يسعى السكان لتطوير تقنيات لتحلية المياه. ويأسف مبروك الجابري لأن المصانع في المنطقة الصناعية "لا تستخدم مياه البحر في أنشطتها خاصة وأن لديهم المال لذلك". في الواقع، تتأثر الركائز الثلاث للزراعة في قابس تأثراً مباشراً بالأنشطة الصناعية للمجمع الكيميائي فالتربة أقل خصوبة بسبب تسرب الملوثات، ونقص المياه وأيضا تأثر أشجار النخيل. الزراعة وصيد الأسماك، تاريخ وثقافة قابس، كلها أصبحت اليوم أكثر من مهددة.

#نحب_نعيش: من الحق في بيئة سليمة إلى الحق في الحياة

إن التلوث الناتج عن أنشطة المجمع الكيميائي يدمر كلاً من التنظيم التقليدي لحياة سكان قابس، وكذلك صحتهم. وتعتبر أمراض الجهاز التنفسي ومشاكل الجلد وكذلك السرطان من الأمور الشائعة بين سكان المدينة. على الرغم من عدم وجود سجل محدد للسرطان حاليًا في قابس أو صفاقس أو في أي مكان آخر، يسعى النشطاء في قابس لتغيير الأمور. ويوضح خير الدين أن الحراك حاول مؤخرًا العمل مع رئيس

الخدمات في مستشفى قابس وصحفي لإنتاج البيانات، لكن سرعان ما تم حظرهم. عقب انعقاد المجلس الوزاري للصحة بقابس، تعهدت الدولة بإجراء دراسة حول العلاقة بين التلوث والصحة. لكن خير الدين يقول: "لسنا بحاجة إلى دراسات"، موضحًا أن آثار التلوث على الصحة قد تم إثباتها بالفعل في بلدان أخرى وأن "الكبريت الموجود في قابس هو نفس الكبريت في فرنسا وروسيا وزيمبابوي وإثيوبيا ...". لذلك، ثار سكان قابس بسبب عدم التزام الدولة ورفضها تحمل المسؤولية الجهوية والوطنية.

منذ سنة 2012، يسعى حراك #StopPollution إلى زيادة الوعي وحشد سكان المدينة والعمال والعاطلين عن العمل حول المعركة البيئية. ملتزما بالقضايا الاجتماعية والبيئية، ينظم الحراك بانتظام مسيرات واعتصامات واحتجاجات أخرى للتنديد بأنشطة المجمع الكيميائي الذي يدمر النظام البيئي في قابس ويفشل في حماية موظفيه. عاطف الدزيري يقول إن العمال لا يرتدون بدلة الحماية وأن العمل "خطير جدا" في المصانع مما يعد انتهاكًا للالتزام بالمسؤولية المجتمعية للشركات.

في الخريف الماضي احتلت حركة # StopPollution، برفقة العاطلين عن العمل المقر الإداري بوسط مدينة قابس وكذلك المنطقة الصناعية مما أدى إلى تجميد أنشطة المجمع الكيميائي لمدة شهر تقريبًا. ويتم الحشد أحيانا بسبب أحداث مثل الانفجار في المنطقة الصناعية الذي تسبب في مقتل ستة أشخاص في مارس 2021. يطالب نشطاء قابس بحقهم في بيئة صحية، وهو حق كفلته المادة 45 من دستور 2014. هذه المسؤولية تعني بالنسبة للبعض الإغلاق التام للمجمع الكيميائي بقابس، بينما بالنسبة للآخرين فهذا غير ممكن بالنظر إلى الآلاف من الأشخاص العاملين داخله. وفي هذا الإطار تقترح الدولة نقلل المجمع الى معتمدية مجاورة، منزل حبيب شمال غرب قابس. ويرفض الحراك هذا الاقتراح الذي يعتبر نقلا لنفس المشاكل في مكان آخر. ويعبر عن ذلك خيرالدين بقوله " النضال البيئي من غير صراع طبقي أمر غير كاف".

3. جرجيس: حشد من الصيادين لحماية الصيد التقليدي والنظام البيئي البحري

الصيد التقليدي بجرجيس: قطاع مهدد!

جرجيس بلدة ساحلية في جنوب شرق تونس، تقع في ولاية مدنين على بعد ستين كيلومترًا من الحدود الليبية. ميناؤها التجاري هو ثاني أكبر ميناء في المنطقة الساحلية الجنوبية بعد صفاقس. تعمل منذ عام 1977، وفي عام 2017 ساهمت بأكثر من 70٪ من إنتاج المنتجات السمكية في الولاية وأكثر من 15٪ من الإنتاج الوطني. وهي تركز اليوم معظم التبادلات التجارية في المنطقة، بما في ذلك صادرات زيت الزيتون وملح البحر المستخرج من شركة COTUSAL والمحروقات. علاوة على ذلك فإن الزراعة في الجنوب محدودة بسبب قلة هطول الأمطار، كما أن الأنشطة المتعلقة بالصيد، ولا سيما الصيد الساحلي، ضرورية في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدن الساحلية. وفي تونس، غالبًا ما يكون الصيد الساحلي تقليديا. هذه الممارسة موجهة نحو أنواع مختلفة من أعماق البحار اعتمادًا على الموسم والمخزونات، وهي مخصصة أساسًا للاستهلاك الذاتي أو البيع في الأسواق المحلية. في جرجيس مثلا، يستخدم الصيادون الذين قابلناهم مجموعة متنوعة من تقنيات الصيد، بما في ذلك الصيد بالشباك الخيشومية، أو الشباك المتعرجة للروبيان والحبار، والصيد على الشاطئ لجمع المحار، والصيد البحري، واستخدام الأخطبوط بالجرار، أو حتى صيد الإسفنج أثناء الغوص. ويعرف الصيد التقليدي تحديات عديدة في العقود الأخيرة. بالإضافة إلى ندرة الموارد السمكية، التي تؤثر بشكل مباشر على ربحية الصيد الساحلي فإن تقلص مساحات الصيد هو أحد المشاكل الرئيسية للصيادين على الساحل الجنوبي. في الواقع، كجزء من المشاركة الدولية للبحر الأبيض المتوسط وإقامة حوار 5 + 5، بدأت الدول الساحلية في نهاية التسعينيات بإعلان المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZs)، ولا سيما من أجل السماح بمراقبة أفضل للصيد. وفي عام 2005، طالبت ليبيا بمنطقة اقتصادية خالصة جزئية تعرف بأنها منطقة صيد حصرية تصل إلى 62 ميلًا بحريًا من

خطوطها المنخفضة، حيث تُحظر جميع أنشطة الصيد دون موافقة مسبقة من السلطات الليبية. أثر هذا التعديل في تقسيم البحر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بشدة على نشاط الصيادين في جنوب تونس حيث أزال من البحر المفتوح منطقة بحرية كبيرة بما في ذلك مناطق الصيد الغنية بالموارد السمكية، والتي كان يستغلها البحارة لأجيال. بالإضافة إلى ذلك، وخاصة منذ عام 2016، قام الصيادون وخفر السواحل الليبيون بمنع البحارة التونسيين من دخول منطقة بحرية خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الليبية المعلنة في عام 2005. كما أنهم لا يترددون في توزيع غرامات باهظة تتراوح من "5 إلى 25000 دينار تونسي على وحدات الصيد الساحلية وما يصل إلى 65000 دينار مقابل الاقتراب من وحدات صيد الأسماك الزرقاء". وفي الآونة الأخيرة، ورد أن خفر السواحل الليبي اعتقل قارب صيد أسماك زرقاء وأجبره على دفع غرامة على الرغم من أنه كان على بعد 100 ميل بحري من طرابلس في المياه التونسية. يأتي هذا التدهور في الوضع الأمني في البحر في سياق الأزمة الليبية وزيادة الهجرة غير النظامية من ليبيا إلى أوروبا، ليعمق صعوبة الظروف المعيشية لصغار الصيادين في جرجيس وبشكل عام في الساحل الجنوبي.

مراكب صيد في ميناء جرجيس (صورة لبولا باربا)

من تدهور وتلوث النظام البيئي البحري الى استنزاف الموارد السمكية في خليج قابس

تتمتع تونس بواجهة بحرية كبيرة تمتد على طول 1300 كيلومتر مشهورة بثروتها السمكية الكبيرة. في الجنوب، يعتبر خليج قابس، الذي يمتد من رأس قبودية إلى الحدود التونسية الليبية، من أهم المشاتل البحرية في البحر الأبيض المتوسط. ومكنت خصوصيات قاع البحر، وخاصة عمقها الضحل من تطوير طبقات أعشاب بحرية شاسعة، وهي بيئة مواتية لتكاثر أنواع متعددة من الأسماك المهاجرة. ومع ذلك، فقد عانت هذه الثروة من تدهور لعدة عقود. أولاً، الكائنات المائية عرضة لتداعيات الاحتباس الحراري وخاصة ارتفاع درجة حرارة الماء، مما يعطل دورات التكاثر للعديد من أنواع الأسماك، ويؤدي إلى إضعاف أو حتى موت بعض الكائنات الحية. هذا الاحتباس مسؤول بشكل خاص عن التكاثر السريع لانواع ضارة كالسلطعون الأزرق. ينمو هذا السرطان في أعماق ضحلة، ويتلف الشباك ويتغذى على أنواع الأسماك ذات القيمة المضافة العالية التي يصطادها الصيادون التقليديون. كما يساهم ارتفاع درجات حرارة المياه في انتشار الأوبئة، خاصة بين مجموعات الإسفنج. سمير الخصيني، صياد الإسفنج وعضو جمعية صيادي الأسماك في جرجيس، أوضح لنا أنه مقابل 16 طنًا من الإسفنج المحصود في عام 2016، لا يصطاد اليوم أكثر من 2.5 أو 3 أطنان. وإذا كان الأهالي يعثرون في الماضي على الاسفنج على ساحل يتراوح عمقه بين 3 و9 أمتار، فإنهم يضطرون الآن للبحث عنه قبالة لامبيدوزا، وأحيانًا في عمق يزيد عن 50 مترًا. إن الاختفاء التدريجي لهذه الكائنات له عواقب وخيمة على النظام البيئي البحري لأنها "مصفاة للبحر"، كما يصفها صلاح الدين مشارك، صياد من جرجيس حيث يساهم الإسفنج في أكسجة الماء. بالإضافة إلى العواقب الناجمة عن الاحتباس الحراري، فإن تغير ديناميكيات الصيد وممارساته في إطار الثورة الصناعية والنظام الليبرالي الجديد المعولم قد لعب، ولا يزال يلعب، دورًا مهمًا في تدهور النظام البيئي البحري لخليج قابس. أدى تطور الصيد المكثف في الستينيات، الذي تميز بالصيد بشباك الجر، على سبيل المثال إلى إلحاق أضرار جسيمة بأحواض الأعشاب البحرية وسوى قاع البحر

بالأرض. بالإضافة إلى ذلك، يعد تلوث المياه الساحلية أيضًا بلاءً رئيسًا لأنه يخنق النباتات والحيوانات البحرية. كما لعب تطوير الصناعة الكيميائية المرتبطة بالفسفاط منذ السبعينيات دورًا في تلوث البيئة البحرية في الخليج. وبالفعل، فإن الفوسفوجيبس المنطلق مباشرة في البحر قد ساهم في اختفاء العديد من الكائنات الحية والأعشاب، من خليج قابس إلى سواحل جرجيس. كما أسهم تصريف الأسمدة الكيماوية الزراعية في البحر، وخاصة عبر الوديان، ومياه الصرف الصحي الغير معالجة، وكذلك أهمية الحركة المرتبطة بصادرات المنتجات الخام واكتشاف النفط في الساحل التونسي في تصحر المياه وقاع البحر. وبحلول عام 2001، اختفى أكثر من 90٪ من أعشاب البحر في خليج قابس وأصبحت الأسماك هناك أصغر فأصغر. وبحسب صيادي جرجيس، فإنه من دون اتخاذ إجراءات جادة لمكافحة تدهور النظام البيئي البحري في الساحل الجنوبي، "لن نتمكن في عام 2025 من صيد أي شيء آخر غير السلطعون الأزرق، ولن نجد أي شيء آخر". وشجع استنفاذ الموارد، جنبًا إلى جنب مع انخفاض مناطق الصيد منذ عام 2005، على تطور الصيد الجائر في المياه الساحلية للخليج. ويؤدي الاستغلال المفرط لبعض الأنواع مثل التونة ذات الزعانف الزرقاء على سبيل المثال إلى تسريع ندرة الموارد السمكية، وبالتالي عدم استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصيادين التقليديين. وبحسب نقابة صيادي الأسماك في جرجيس، "في عام 2021، انخفضت ربحية الصيادين بأكثر من 90٪. الوضع خطير للغاية ". في هذا السياق، يتخلى العديد من الصيادين التقليديين عن الصيد باستخدام تقنيات تم تكييفها لاحترام توازن النظام البيئي البحري، ويتحولون إلى ممارسات أكثر ربحية ولكن مع عواقب وخيمة على النظام البيئي.

تلوث ميناء الصيد بجرجيس (صورة لبولا باربا)

تنديد صيادي جرجيس بعدم استقرار أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ودفاعهم عن الصيد المستدام والمسؤول

في حين أن السلطات التونسية تعترف منذ عدة سنوات بأهمية مكافحة عواقب الصيد بشباك الجر وحماية البيئة البحرية والموارد المستغلة بشكل مفرط، فإن الصيادين في جنوب تونس يكافحون من أجل رؤية تنفيذ مشاريع ملموسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه السلطات نفسها غير مبالية إلى حد كبير بالوضع المتدهور لهؤلاء الصيادين الصغار الذين يعيشون في حالة من عدم الاستقرار المتزايد. كما أن هؤلاء نظموا أنفسهم ليساعدوا بعضهم البعض منذ سنوات كما يحاولون عبر جهدهم الخاص الكفاح من أجل حماية النظام البيئي البحري والدفاع عن الصيد التقليدي. في جرجيس، تعمل جمعية الصيادين من أجل التنمية والبيئة (APDE) ، التي تأسست عام 2013، على تحسين وضع الصيد التقليدي. تتألف من 12 عضوا، ويشمل نشاطها أكثر

من 750 من الصيادين الصغار، من جربة إلى بن قردان. تتنوع أهداف ومهام هؤلاء الصيادين. يقومون بالتوعية بشأن عواقب التلوث بين الصيادين والنساء من جميع الأجيال. وفي هذا السياق، قامت الجمعية بتنظيم حملات لتنظيف ميناء الصيد وتركيب صناديق قمامة، وقامت بحملة مع الجهات المختصة لإنشاء نظام وظيفي لجمع وفرز النفايات المنزلية والبلاستيكية. كما أقامت دورات تدريبية للنساء والشباب في تقنيات الصيد التقليدي مثل إصلاح أنواع معينة من شباك الصيد أو الغوص. في الوقت نفسه، تحاول الحصول على مساعدات ودعم للمشاريع الصغيرة، مما قد يسمح للمستفيدين من هذه الدورات التدريبية بالانخراط في الصيد الحرفي. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل العمل على حماية البيئة البحرية والكائنات المائية والحفاظ عليها وترميمها، أنشأت جمعية "تنمية الموارد السمكية" شعابًا اصطناعية تعيد الحياة ومناطق التكاثر لبعض الموارد السمكية وتشكل مناطق صيد محجوزة. على الرغم من أن هذه الشعاب ناجحة وفقًا لصيادي APDE فإنه لا يمكن مضاعفتها بسبب نقص الأموال. كما أن ندرة الموارد والصيد الجائر لا يزالان بلاءً تسارعه زيادة ممارسة الصيد غير القانوني. وبحسب صلاح الدين مشارك، فأن عدد وحدات الصيد غير القانوني لم يتجاوز 10 إلى 50 قاربًا في عام 2011، بينما وصل عددهم الآن إلى أكثر من 1500 في خليج قابس. وأوضح أن العديد من الصيادين يختارون الصيد غير القانوني في تونس بسبب ربحيته. في الواقع، بينما يكلف الإعلان عن سفينة صيد قانونية 3500 دينار تونسي كل موسم، فإن وحدات الصيد غير القانوني تصل إلى 3000 دينار تونسي على مدى 3 أو 4 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحابها كسب ما يصل إلى 2000 دينار عن كل ليلة عمل حيث لا يترددون عن الصيد في المناطق المحظورة، وخاصة المياه الساحلية الضحلة مع استهداف بعض الأنواع المهددة بالانقراض وتجاهل الأحجام والكميات القانونية. يتجسد الصيد غير القانوني في تونس بشكل خاص في الصيد باستخدام "الكيس"، وهي عبارة عن شباك صغيرة تُركب على ظهر وحدات الصيد الساحلية وتُجر لعدة كيلومترات في المياه الضحلة، بين 5 و15 مترًا. بالإضافة أن هذه التقنية محظورة، فأنها تجرف قاع البحر وتدمر طبقات الأعشاب البحرية وتلتقط

جميع الكائنات الحية المائية في المنطقة، والتي يتم التخلص من معظمها بعد ذلك. يقول صيادو جرجيس إنهم يفتقرون إلى الموارد الكافية لمحاربة هذه الممارسة ونتائجها، ويدعون السلطات إلى تحمل مسؤولياتها. من الضروري تطبيق القوانين والسماح للصيادين باتباع الصيد القانوني من خلال تحسين ظروف الصيد التقليدي بالإضافة إلى تحسين نظام الرقابة والعقوبات ضد الممارسات غير القانونية. ويقوم صيادو جرجيس، وبشكل أوسع صيادو الساحل الجنوبي بحملات من أجل تطوير نهج مسؤول ومستدام لصيد الأسماك، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

الخاتمة

تذكرنا مواقف ونضالات الجهات الفاعلة المختلفة التي التقيناها خلال رحلتنا إلى أي مدى لا يمكن فصل الدفاع عن العدالة البيئية عن المسألة الاجتماعية. في الواقع، بينما تتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما في سياق الوباء، من الضروري الاستماع ودعم التونسيين الذين يواصلون النضال من أجل حماية بيئتهم وكذلك للدفاع عن حقهم في التمتع بصحة جيدة وحياة كريمة في مواجهة تقاعس الدولة. أصبح من الضروري الآن، ليس فقط رفع مستوى الوعي، ولكن العمل من أجل احترام حقوق جميع التونسيين. وفي هذا السياق، يلتزم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالدفاع عن الجهات الفاعلة والحركات التي تخلق فضاءات للمقاومة والنضال في جميع أنحاء تونس ودعمها. ويذكرنا شمس الدين مرزوق بأنه يجب أن نتحرك بسرعة إذا أردنا تجنب ثورة جديدة، والتي يمكن أن تكون هذه المرة "ثورة جوع".